مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية



حافة الحياة

"دراسات أكاديمية في الانتحار وأسراره الخفية"

تأليف

الدكتور حسن هاشم حمود

أ.م. د. سليم كاطع علي

أ.م. د. وائل منذر البياتي

أ.م. د. محمد عبد كاظم غلام

الدكتور مالك شنشول بداي

بغداد

١٤٤٧هـ

٢٠٢٦م



اسم الكتاب **حافة الحياة "دراسات أكاديمية في الانتحار وأسراره الخفية"**

تأليف **الدكتور حسن هاشم حمود**
أ.م. د. سليم كاطع علي
أ.م. د. وائل منذر البياتي
أ.م. د. محمد عبد كاظم غلام
الدكتور مالك شنشول بداي

الطبعة الأولى 2026

رقم الايداع الدولي 978-9922-8245-2-9

جميع الحقوق محفوظة لمركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

الناشر: مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

العراق-بغداد- الكرادة

mobile: 00964- 07710122232

website: http://www.al-faidh.com

E-mail:Alfaidhcenter2011@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾

صدق الله العلي العظيم

النساء: من الآية ٢٩

إهداء

إلى كل روح غادرتنا مبكرًا تحت وطأة الألم واليأس

إلى كل قلب مثقل بالمعاناة يبحث عن فسحة أمل

إلى أُلأسر التي عاشت صدمة الفقد ومرارة السؤال بلا جواب

إلى الباحثين والمصلحين الذين يسعون لبناء مجتمع يساند أفراده بدل أن يدفعهم إلى حافة الانهيار

إلى صانعي القرار الذين يدركون أن حماية الحق في الحياة مسؤولية قانونية وأخلاقية كبرى

نُهدي هذا العمل...

علّه يكون لبنة في طريق فهمٍ أعمق، وحمايةٍ أشمل، ورجاءٍ في حياةٍ أكرم

بغداد ٢٠٢٦

مقدمة المركز

يمثل الانتحار إحدى الظواهر الإنسانية الأكثر تعقيدًا وإثارة للجدل، إذ يتجاوز كونه فعلاً فرديًا ليظهر بوصفه قضية اجتماعية وقانونية ترتبط بالبنى الثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، فالانتحار في جوهره يعكس حالة خللاً في علاقة الفرد بذاته ومحيطه، ويكشف عن ثغرات في منظومة الدعم النفسي والاجتماعي، وكذلك عن قصور في استجابات التشريعات والسياسات العامة إزاء حماية الحق في الحياة.

لقد شكّل هذا الموضوع محورًا لدراسات علم الاجتماع منذ إميل دوركايم، الذي عدّ الانتحار مؤشرًا على قوة التماسك أو ضعف الروابط الاجتماعية، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي تربطه بالضغوط الاقتصادية والتحولات الثقافية والعزلة الاجتماعية، وفي المقابل ظلّ البعد القانوني مثار نقاش متجدد بين اتجاهات تجرّم الفعل ومحاولاته، واتجاهات أخرى تركّز على الحماية والوقاية والرعاية النفسية بعدّها أكثر جدوى وإنسانية.

إن أهمية دراسة الانتحار تكمن في كونه قضية تتصل بمجالات متعددة: فهي تمس الصحة النفسية، والسياسات الاجتماعية، وحماية الحقوق، ومهام القانون الجنائي، فضلاً عن انعكاساتها على تماسك الأسرة واستقرار المجتمع، ومن هنا يأتي هذا الكتاب ليقدّم معالجة علمية شاملة للظاهرة، عبر الجمع بين التحليل الاجتماعي والنقد القانوني، مستندًا إلى المناهج العلمية الرصينة والبيانات الميدانية والمقاربات المقارنة للتشريعات.

يهدف هذا العمل إلى تعميق الفهم العلمي للانتحار، والكشف عن أبعاده المتشابكة، وتقديم توصيات من شأنها الإسهام في صياغة إستراتيجيات متكاملة للوقاية منه، تقوم على التوازن بين تعزيز الوعي المجتمعي، وتفعيل آليات الحماية القانونية، وتطوير برامج الدعم النفسي والاجتماعي، بما يحفظ كرامة الإنسان وحقه في الحياة.

انطلاقًا من إيمان مركزنا العلمي(مركز الفيض واستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية) برسالته في خدمة الإنسان والمجتمع، يبرز موضوع الانتحار كإحدى القضايا الأكثر إلحاحًا لما يحمله من أبعاد إنسانية ونفسية واجتماعية وقانونية، فالانتحار لا يُعَدُّ مجرد فعل فردي ناتج عن ضعف ذاتي أو أزمة عابرة، بل هو ظاهرة مركّبة تكشف عن مواطن الخلل في البنية الاجتماعية والثقافية، وعن قصور في منظومات الدعم والرعاية، كما

تثير في الوقت نفسه تساؤلات جوهرية حول دور التشريعات والسياسات العامة في حماية الحق في الحياة.

لقد أصبح الانتحار مؤشرًا حساسًا يقيس مستوى التماسك الاجتماعي، ومجالاً خصبًا للدراسة الأكاديمية، حيث تقاطعت حوله مقاربات علم الاجتماع، وعلم النفس، والطب، والقانون. فالمعالجة الاجتماعية تبرز أثر العزلة والحرمان والتغيرات القيمية في الدفع نحو الانتحار، بينما تركز المعالجة القانونية على مسؤولية الدولة والمجتمع في صيانة حياة الأفراد، والانتقال من منطق التجريم إلى منطق الوقاية والرعاية.

ومن هذا المنطلق، يسعى مركزنا من خلال دراسته للانتحار إلى بناء رؤية معرفية متكاملة، تستند إلى البحث العلمي الرصين والتحليل المقارن للتجارب الدولية، بغية الوصول إلى توصيات عملية تسهم في صياغة سياسات وقوانين أكثر فاعلية، وتطوير برامج دعم نفسي واجتماعي تسهم في خفض معدلات الانتحار، وترسيخ ثقافة مجتمعية قائمة على تعزيز قيم الحياة والكرامة الإنسانية.

إن هذا الكتاب يمثل خطوة في سبيل تفعيل دور العلم والمعرفة لمواجهة واحدة من أعقد الظواهر الإنسانية، بما يحقق رسالة المركز في خدمة الإنسان وبناء مجتمع أكثر وعيًا وتماسكًا.

يقدّم هذا الكتاب خمس دراسات علمية تناولت ظاهرة الانتحار من منظور متعدد التخصصات والمقاربات، بمشاركة باحثين ينتمون إلى خلفيات معرفية وثقافية متنوعة، وقد التزمت هذه الدراسات بمناهج البحث العلمي الرصين، المعتمدة على الوصف والتحليل، في محاولة لإخضاع الظاهرة للفحص العلمي الدقيق والكشف عن أبعادها النفسية والاجتماعية والقانونية، ويهدف هذا الجهد الجماعي إلى بلورة استنتاجات ورؤى علمية تسهم في تطوير فهم أعمق للانتحار، وتقديم مقترحات عملية يمكن أن تدعم صّناع القرار والباحثين والمهتمين في صياغة إستراتيجيات وقائية وعلاجية أكثر شمولية وإنسانية.

وفي الختام نتطلع إلى إفادة جميع القرّاء الكرام، لاسيما الباحثين وصنّاع القرار لتتحقق الفائدة المرجوة من هذا المؤلف.

مركز الفيض ٢٠٢٦

ثبت المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
	مقدمة المركز	٧
١	الاغتراب الاجتماعي وعلاقته بالميول الانتحارية "دراسة اجتماعية تحليلية في ضوء التحولات الاجتماعية المعاصرة"	١٥-٤٢
٢	المقدمة	١٧
٣	مقدمة مفاهيمية	٢٠
٤	١. الاغتراب	٢٠
٥	٢. الانتحار	٢١
٦	أنواع الاغتراب	٢٢
٧	١. الاغتراب الاجتماعي	٢٣
٨	٢. الاغتراب الاقتصادي	٢٤
٩	٣. الاغتراب السياسي	٢٥
١٠	٤. الاغتراب الديني	٢٧
١١	أبعاد الاغتراب ومظاهره	٣٠
١٢	١. العجز (Powerlessness)	٣٠
١٣	٢. اللامعنى (Meaninglessness)	٣٣
١٤	٣. اللامعيارية (الانومي) Normlessness	٣٤

١٥	٤.العزلة الاجتماعية Isolation Social	٣٥
١٦	٥. الاغتراب عن الذات Self-estrangement	٣٧
١٧	٦. اللاهدف Aimlessness	٣٨
١٨	الاستنتاجات	٣٩
١٩	التوصيات	٣٩
٢٠	ظاهرة الإنتحار في العراق دراسة تحليلية متعددة المستويات للأبعاد السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية والنفسية	٤٣-٧٠
٢١	المقدمة	٤٥
٢٢	المحور الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي لظاهرة الانتحار	٤٦
٢٣	المحور الثاني: أشكال ظاهرة الانتحار	٤٩
٢٤	١. الانتحار الأناني	٤٩
٢٥	٢. الانتحار الإيثاري	٤٩
٢٦	٣. الانتحار الفوضوي (اللامعياري)	٥٠
٢٧	المحور الثالث: أبعاد ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي	٥١
٢٨	أولاً: الأبعاد السياسية والأمنية	٥١
٢٩	ثانياً: الأبعاد الاقتصادية	٥٣
٣٠	أهم أسباب ودوافع ظاهرة الانتحار المرتبطة بالجانب الاقتصادي	٥٥
٣١	ثالثاً: الأبعاد الثقافية	٥٧

٣٢	رابعاً: الأبعاد الاجتماعية	٥٨
٣٣	خامساً: الأبعاد النفسية	٥٩
٣٤	**المحور الرابع: آليات مواجهة ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي**	٦٢
٣٥	أولاً: على مستوى السياسات العامة والتدخل الحكومي	٦٢
٣٦	ثانيًا: على مستوى السياسات الاقتصادية	٦٣
٣٧	ثالثًا: على مستوى النظام الصحي والخدمات التخصصية	٦٣
٣٨	رابعاً: على مستوى المجتمع المدني والتوعية المجتمعية	٦٤
٣٩	خامساً: على مستوى البحث العلمي	٦٥
٤٠	الخاتمة	٦٦
٤١	التدابير التشريعية للحد من الانتحار: دراسة لمديات الفاعلية وتحديات التطبيق	٩٠-٧١
٤٢	المقدمة	٧٣
٤٣	**المطلب الأول: مفهوم الانتحار في التشريع العراقي .....**	٧٥
٤٤	المطلب الثاني: موقف المشرع العراقي من الانتحار: الإطار القانوني وثغراته	٧٧
٤٥	أولاً: عدم تجريم الشروع في الانتحار	٧٨
٤٦	ثانياً: تجريم التحريض أو المساعدة على الانتحار	٧٩
٤٧	١. الركن المادي للجريمة	٧٩
٤٨	٢. النتيجة الاجرامية	٨١

٤٩	٣. الرابط السببي	٨٢
٥٠	٤. الركن المعنوي للجريمة	٨٣
٥١	**المطلب الثالث: الاستثناء التجريمي في إطار القوانين الأمنية**	٨٤
٥٢	المطلب الرابع: الظروف المشددة للعقوبة	٨٥
٥٣	المطلب الخامس: التنمر الإلكتروني وأثره على الانتحار	٨٧
٥٤	الخاتمة	٨٨
٥٥	الضغوط الاكاديمية وعلاقتها بالتفكير الانتحاري قراءة في الواقع والنتائج	٩١-١٢٤
٥٦	**المقدمة .....**	٩٣
٥٧	**المبحث الأول: الضغوط الأكاديمية .....**	٩٥
٥٨	**أولًا: مفهوم الضغوط الاكاديمية .....**	٩٥
٥٩	**ثانيًا: الآثار المترتبة على الضغوط الأكاديمية .....**	٩٥
٦٠	**ثالثًا: مصادر الضغوط الأكاديمية.....**	٩٧
٦١	**رابعًا: اتجاهات دراسة الضغوط الأكاديمية .....**	٩٨
٦٢	**خامسًا: النظريات التي تناولت الضغوط الأكاديمية .....**	٩٩
٦٣	**المبحث الثاني: الانتحار .....**	١٠٠
٦٤	**أولًا: مفهوم الانتحار .....**	١٠٠
٦٥	**ثانيًا: بعض المصطلحات المرتبطة بالانتحار .....**	١٠٠
٦٦	**مراحل أزمة الانتحار .....**	١٠٣

٦٧	ثالثاً: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المؤدية إلى الانتحار	١٠٤
٦٨	رابعاً: مميزات الشخصية التي تفكر أو تحاول الانتحار	١٠٥
٦٩	خامساً: النظريات المفسرة للانتحار	١٠٦
٧٠	١. نظرية التحليل النفسي	١٠٦
٧١	٢. النظرية البيولوجية الوراثية	١٠٧
٧٢	٣. النظرية الاجتماعية – دراسة "أميل دور كايم"	١٠٨
٧٣	الجانب العملي للدراسة ..... المبحث الأول: عرض النتائج وتفسيرها	١١٢
٧٤	المبحث الثاني: استنتاجات وتوصيات الدراسة	١١٩
٧٥	إمكانية التنبؤ في سلوك الانتحار: رؤية استشرافية	١٢٥-١٥٤
٧٦	مستخلص البحث	١٢٧
٧٧	مشكلة البحث	١٢٧
٧٨	التعريف بالمفاهيم ذات الصلة بسلوك الانتحار	١٢٩
٧٩	التصورات النظرية حول إمكانية التنبؤ بسلوك الانتحار	١٣٠
٨٠	تطوير الرغبة في الانتحار إلى القدرة على الانتحار	١٣٠
٨١	خفض الشعور بالخوف من الموت	١٣١
٨٢	رفع القدرة على تحمل الألم الجسدي	١٣٢
٨٣	التعوّد وعمليات المعارضة	١٣٣

٨٤	**الخبرات المؤلمة والمثيرة للاستفزاز .....**	١٣٤
٨٥	**تأثير اختيار أسلوب الانتحار واللاشعور الشخصي .....**	١٣٥
٨٦	**عوامل الخطر ذات الصلة بسلوك الانتحار .....**	١٣٥
٨٧	**اولًا - المشكلات الصحية المرتبطة بالاضطرابات النفسية والعقلية والأمراض البدنية .....**	١٣٦
٨٨	**ثانيًا - المشكلات الاجتماعية .....**	١٣٧
٨٩	**الفئات الاجتماعية المُهددة بالانتحار .....**	١٣٨
٩٠	**أولًا - التهديد القائم على طبيعة المشكلة .....**	١٣٨
٩١	**أ- الأفراد المنغلقون الذين لديهم مشكلات صحية أو اجتماعية**	١٣٨
٩٢	التجربة الاجتماعية الأولى	١٣٩
٩٣	ب- الأفراد المنفتحون الذين لديهم مشكلة صحية/اجتماعية	١٤٠
٩٤	التجربة الاجتماعية الثانية	١٤١
٩٥	ثانيًا- التهديد القائم على العمر	١٤٢
٩٦	لماذا يرتفع معدل حالات الانتحار لدى فئة الشباب؟	١٤٢
٩٧	قدرة المعايير الأخلاقية على مواجهة سلوك الانتحار	١٤٣
٩٨	تأثير مظاهر العنف والعدوان والظلم في سلوك الانتحار... أو لماذا ينتحر العراقيون؟	١٤٥
٩٩	بحث سلوك الانتحار على المستوى المحلي	١٤٦
١٠٠	الدور الوظيفي لمؤسسات الدولة والمجتمع في مواجهة ظاهرة الانتحار	١٤٩



الاغتراب الاجتماعي وعلاقته بالميول الانتحارية

دراسة اجتماعية تحليلية في ضوء التحولات الاجتماعية المعاصرة

د. حسن هاشم حمود

المقدمة

يمثل الشباب الثروة الحقيقية لأي مجتمع، وهو الركيزة التي يُعوَّل عليها في بناء الحاضر وصياغة المستقبل، لذلك تحرص المجتمعات على توفير بيئة ملائمة تضمن نموًا سليمًا لهذه الفئة من خلال تهيئة الظروف الاجتماعية والثقافية والصحية والنفسية والاقتصادية التي توفر لها فرص التطور والاندماج الإيجابي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر المتابعة المستمرة، والرعاية الشاملة، والحماية الفعّالة من عوامل الانحراف والضياع، ومن أبرزها الوقوع في مأزق الاغتراب الاجتماعي، الذي يؤدي إلى انهيار العلاقات الاجتماعية، وتنامي العزلة والعجز وفقدان الهدف، إضافة إلى اللامعيارية والتمرد الناتجين عن الشعور بالرفض واللامبالاة تجاه القيم والمعايير.

هذه الحالة قد تدفع بعض الشباب إلى التفكير بالانتحار، أو حتى الإقدام عليه، بعدّه مخرجًا للهروب من واقع يرونه خانقًا أو عديم المعنى، ومع تزايد نسب الانتحار في مجتمعنا خلال السنوات الأخيرة، بات من الضروري إخضاع هذه الظاهرة للدراسة والتحليل، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث، الذي يهدف إلى تحديد أنواع الاغتراب الاجتماعي، وبيان دور كل نوع منها في خلق بيئة نفسية واجتماعية محفّزة للميول الانتحارية، فضلاً عن الوقوف على أبعاد الاغتراب ومظاهره وآليات تأثيره في توجه الأفراد نحو التفكير بإنهاء حياتهم.

أولاً: مشكلة البحث

تعدّ ظاهرة الانتحار من الظواهر القديمة في التاريخ الإنساني؛ إذ رافقت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور وحتى اليوم، وهي موجودة في المجتمعات كافّة، المتقدمة منها والنامية، وإن اختلفت نسب انتشارها من مجتمع لآخر، وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن ما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ **شخص** ينهون حياتهم سنويًا حول العالم، وهي أرقام تعكس حجم الخطر الذي تمثله هذه الظاهرة على البناء الاجتماعي.

ولا تكمن خطورة الانتحار فقط في ارتفاع نسب حدوثه، بل أيضًا في كونه خروجًا عن المنظومة القيمية والأخلاقية والدينية التي تؤكد قدسية النفس البشرية وحرمة الاعتداء عليها، فالإنسان بطبيعته ميال إلى حب الحياة، ويسعى جاهدًا إلى حماية ذاته من الأذى، ويوظّف ما يمتلكه من قدرات عقلية وجسدية للمحافظة على حياته، إلا أنّ بعض الظروف الضاغطة قد تضعف قدرة الفرد على التكيف والمواجهة، فتدفعه إلى الاستسلام والتفكير بالانتحار كوسيلة للهروب من واقعه المؤلم.

لقد أسهمت التحولات المتسارعة التي رافقت الحداثة وما بعدها، والتطور التكنولوجي الهائل، والثورة الرقمية، في تسريع إيقاع الحياة وتغيير أنماط التواصل الإنساني، ورغم ما تحمله هذه التحولات من فوائد، إلا أن إساءة استخدامها أدت إلى ظهور مشكلات اجتماعية ونفسية متعددة، ترافقها ضغوط اقتصادية وثقافية وسياسية، كلها ألقت بظلالها الثقيلة على حياة الفرد، هذه التحولات ولدت لدى البعض نوعاً من الاغتراب، أي شعور الفرد بالانفصال عن ذاته ومجتمعه وقيمه وعاداته، فدخل في صراع دائم مع واقعه الاجتماعي، وعجز عن التكيف مع متطلبات الحياة المتسارعة والمتزايدة.

وفي السياق العراقي تحديدًا، تبدو مشكلة الاغتراب أكثر عمقاً وتعقيدًا بسبب خصوصية الظروف التي مرّ بها المجتمع خلال العقود الأخيرة، فقد خلّفت الأنظمة السياسية المتعاقبة، ولا سيما النظام البعثي الصدامي، تراكمات واسعة من الأزمات

النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ورافقها لاحقاً انفلات أمني وصعود التنظيمات الإرهابية وتعدد الأزمات السياسية، وقد فأدت هذه العوامل مجتمعة إلى تصدع البنية الاجتماعية وخلق حالة عدم استقرار انعكست مباشرة على الأفراد، وأضعفت قدرتهم على مواجهة ضغوط الحياة، وجعلت بعضهم يرى في الانتحار مهربًا من واقع قاسٍ لا يحتمل.

ومع الارتفاع الملحوظ في معدلات الانتحار في العراق خلال السنوات الأخيرة، أصبح من الضروري دراسة هذه الظاهرة علمياً للوقوف على مسبباتها وآليات انتشارها، ومن هنا تنطلق مشكلة البحث التي تتمحور حول معرفة كيفية تأثير الاغتراب الاجتماعي بأبعاده المختلفة في دفع الفرد نحو التفكير بالانتحار.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة خطيرة باتت في السنوات الأخيرة تسجّل أرقاماً وإحصاءات لافتة في المجتمع العراقي، إذ أخذت معدلات الانتحار بالارتفاع بشكل مستمر، فبعد أن بلغ عدد حالات الانتحار في عام ٢٠١٥ نحو **٣٧٦ حالة**، ارتفع العدد في عام ٢٠١٧ إلى **٤٩٤ حالة**، ثم وصل في عام ٢٠١٩ إلى **٥٨٨ حالة**، وعند التدقيق في أسباب العديد من هذه الحالات، يتبيّن أن بعضها لا يرتقي إلى مستوى الدوافع التي قد تدفع الفرد إلى التفكير بإنهاء حياته بهذه الطريقة المأساوية.

وانطلاقاً من ذلك، يرمي هذا البحث إلى التعرف على ما يأتي:

١. ماهية الاغتراب الاجتماعي وأنواعه وأبعاده.

٢. الآليات التي يسهم من خلالها الاغتراب في دفع بعض الأفـراد إلى التفكير بالانتحار.

ثانيًا: مقدّمة مفاهيمية

١. الاغتراب

يمتلك مفهوم الاغتراب جذورًا تاريخية ضاربة في عمق التراث الإنساني، إذ ورد ذكره في الملاحم اليونانية، وتناوله العديد من المفكرين والفلاسفة عبر العصور، فقد استخدمه هيغل ومن سبقه وتلاه من مفكرين وفلاسفة مثل ماركس وفرويد، كلٌّ وفق منظوره وتخصصه الفكري، فالبعض عدَّه اغتراب الإنسان عن وسائل إنتاجه، فيما عده آخرون انسلاخ الذات عن محيطها الاجتماعي، بينما تناوله البعض بالدراسة من زاوية دينية باعتباره انفصال الإنسان عن الله، وغيرها من التفسيرات التي حاولت الإحاطة بهذا المفهوم المركّب.

فالإنسان، بوصفه كائناً اجتماعياً، يميل بطبيعته إلى التفاعل والتواصل مع الآخرين، وينتمي إلى جماعة اجتماعية يتأثر بها ويؤثر فيها، ويكتسب من خلالها هويته ووجوده الاجتماعي، ولديه مجموعة من الحاجات والرغبات والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها عبر الوسائل المتاحة، غير أن عجزه عن تحقيق هذه الحاجات قد يدفعه إلى حالة من عدم الاستقرار النفسي وعدم التوافق مع الذات والمحيط، الأمر الذي قد يؤدي إلى شعوره بالاغتراب عن ذاته وعن مجتمعه، والرغبة في الانعزال.

ويمثّل الاغتراب الاجتماعي تلك الخبرة التي يشعر فيها الإنسان بأنه غريب عن ذاته وعن الآخرين، وأنه لم يعد يشكّل مركز عالمه، كما لا يرى نفسه خالقًا لأفعاله أو لإنتاجه؛ بل تصبح أفعاله وكأنها قوى مسيطرة عليه وينقاد لها دون إرادة حرة[١]، كما يتجسد الاغتراب في عدم القدرة على التماهي مع العادات والتقاليد، والميل إلى العزلة وضعف القدرة على تفسير الأحداث تفسيرًا واضحًا وموضوعيًا، إضافةً إلى الشعور بأن الحياة فاقدة للمعنى[٢].

(١) د. اماني عبد المقصود عبد الوهاب و آخرون، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالاغتراب لدى عينة من المراهقين الصم، بحث منشور المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، العدد ١٠، ج٢، ٢٠١٧، ص ٧.

(٢) د. اياد هاشم محمد، التحصيل الدراسي وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي لدى طلبة الجامعة، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد ٤٢، تشرين الاول ٢٠٠٩، ص ٤.

ويُعدّ الاغتراب ظاهرة نفسية اجتماعية متعددة الأبعاد، وينسجم ذلك مع ما طرحه ماسلو في هرمه للحاجات الإنسانية، إذ تُعدّ حاجتا تحقيق الذات والانتماء من الحاجات الأساسية للفرد، فالفرد بحاجة إلى جماعة ينتمي إليها ويتفاعل معها ويلتزم بقيمها ومعاييرها ويؤدي ما عليه من واجبات تجاهها، ولذا فإن انسلاخ الفرد عن محيطه الاجتماعي، وميله إلى الانطواء والعزلة، وابتعاده عن التواصل، يولّد لديه شعورًا بالقلق والإحباط، وقد يتطور هذا الشعور إلى حالة مرضية نفسية، تُحدث اضطرابًا سلوكيًا قد يدفعه في بعض الحالات إلى التفكير بالانتحار.

وبذلك يُعدّ الاغتراب الاجتماعي أحد العوامل المؤثرة والجوهرية عند دراسة ظاهرة الانتحار وتحليل دوافعها.

٢. الانتحار

يُعزى الانتحار في إطار النظرية النفسية إلى أعماق التكوين النفسي للفرد، فقد عدّه فرويد ظاهرة نفسية داخلية، وقدم تفسيراته للسلوك الانتحاري انطلاقًا من افتراضٍ أساسه تكوين النفس البشرية القائم على صراعٍ بين غريزتين: غريزة الحياة وغريزة الموت، فالأولى تمثل مصدر الفعل الخلّاق والسلوك البنّاء، في حين تمثل الثانية منبع السلوك التدميري والعدواني، ويرى فرويد أن الغلبة تكون في النهاية لغريزة الموت؛ لما تولده من ميولٍ سادية-مازوخية، وما تفضي إليه من تراكم الكراهية والعدوان نحو الأنا، ولهذا عُدّ الانتحار غالبًا النتيجة المنطقية لحالة الاكتئاب المرضي.

أما أتوفينجل فيرى أن الانتحار يعدّ انقلابًا للسادية نحو الذات، ولا سيما في حالات انتحار مرضى الاكتئاب، ومن منظور الأنا الأعلى، يتحقق في الانتحار الاكتئابي الرأي القائل: لا يقتل الإنسان نفسه ما لم يسبق له أن نوى قتل شخص آخر، أما من منظور الأنا، فالانتحار يعكس وصول التوتر الشديد الناتج عن ضغط الأنا الأعلى إلى مستوى لا يُحتمل، إذ تشعر الأنا بأن الأنا الأعلى قد تخلّت عنها، فتستسلم للموت[1].

وفي اتجاه آخر، يميّز بعض الباحثين -ومنهم وليام خولي وكارل منغر- بين نوعين من الانتحار: الانتحار الحقيقي، أي الموت الجسدي، والانتحار النفسي: ويعرّف

(١) فايد حسين ، دراسات في السلوك والشخصية، المكتب العلمي، مصر، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٩٣.

وليام خولي الانتحار بأنه قتل الإنسان لنفسه عمدًا، بينما يشير «الانتحار النفسي» إلى السلوك الانتحاري غير الصريح؛ حيث يزهد بعض الأفراد بالحياة ويبغضونها، وتدفعهم عوامل اليأس إلى تدمير الذات، مما يقودهم إلى اضطرابات مرضية ، كما ذهب بعض العلماء إلى أن الانتحار ليس حدثًا منعزلاً، بل عملية معقدة يمكن تصورها على شكل متصل يبدأ بالأفكار الانتحارية، ثم التأملات، يليها محاولة الانتحار، وصولاً إلى إتمام الفعل.[1]

وقد يُقدِم بعض الأفراد على قتل أنفسهم في إطار ثقافة طقسية، كما في الجماعات ذات الطقوس الانتمائية الجماعية التي شهدتها الولايات المتحدة أواخر القرن العشرين، أو في إطار ثقافة الواجب كما لدى الفدائيين في الحروب، وهناك أيضًا من ينفّذون عمليات انتحارية بدافع العمى الأيديولوجي، بعد إخضاعهم لعمليات غسيل دماغ تجعلهم يبررون قتل أنفسهم مع أكبر عدد من الآخرين.

أما من منظور علم الاجتماع، فقد حدد إميل دوركهايم الانتحار بأنه "كل حالات الموت الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن فعل إيجابي أو سلبي يقوم به الفرد وهو يعلم أن فعله سيؤدي إلى موته، وقد صنّف دوركهايم الانتحار إلى أربعة أنواع: الانتحار الأناني، والانتحار الفوضوي (اللامعياري)، والانتحار الإيثاري، والانتحار القدري، ولكل نوع منها دوافعه وسياقاته وخصائصه الخاصة.

ثالثًا: أنواع الاغتراب

يُعد الاغتراب ظاهرة نفسية – اجتماعية متعددة الأبعاد، تتجلى في شعور الفرد بالعجز واللاهدف واللامعيارية واللامعنى، وتنتج عنه صور مختلفة من الاغتراب النفسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والديني، وتخلق هذه الحالة من الاغتراب أجواءً من التوتر وفقدان الألفة، قد تفضي إلى اضطرابات سلوكية، ويُعد الانتحار أحد أبرز هذه الاضطرابات، وللاغتراب أنواع عدة، من أهمها:

---

(١) إنعام عيد محمد زعاترة و اياد سليم عبد الرزاق الحلاق، الانتحار الاسباب والدوافع وطرق الوقاية والعلاج،١ Arab Journal of Sciences & Research Publishing (AJSRP) • Vol ١٠, Issue (٢٠٢٤)، ص ٢.

١. الاغتراب الاجتماعي

يقصد بالاغتراب الاجتماعي: انهيار العلاقات الاجتماعية للفرد بسبب شعوره بعدم الرضا أو الرفض لقيم الأسرة أو المجتمع ككل، وعلى الصعيد النفسي، يفقد الفرد إحساسه بالانتماء، ويميل إلى العزلة والانسحاب لاعتقاده بأن ما يقوم به لا يحمل قيمة ولا يؤثر في محيطه الاجتماعي، ويُفهم الاغتراب بوصفه حالة سوء تكيف قد تفضي إلى أمراض نفسية خطيرة تظهر في سلوكات منحرفة مثل التمرد، والخروج على النظام، والتعصب، والعنف، والإرهاب، والتخريب، إضافة إلى أمراض اجتماعية أخرى من قبيل فقدان الحس الاجتماعي، وضعف الانتماء الوطني، والسلبية، واللامبالاة[١].

وينتج عن الاغتراب حالة من العزلة والتراجع الاجتماعي وانخفاض التفاعل مع الآخرين، مما يضع الفرد في موقف من عدم التوافق والانسجام مع شبكة علاقاته الاجتماعية، ويغذّي شعوره بعدم الانتماء إلى المجتمع واغترابه عن ذاته وعن الآخرين، ويتمثل الاغتراب الاجتماعي في عجز الفرد عن التواصل والتفاعل مع ثقافة مجتمعه وقيمه وعاداته وتقاليده، الأمر الذي يجعله ميّالاً إلى العزلة أو اللامبالاة بمعايير المجتمع، وقد يتطور ذلك إلى سلوكات خارجة عن المألوف وغير متطابقة مع القيم الاجتماعية.

وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في مجتمعنا العراقي المعاصر، إذ نشهد اليوم العديد من السلوكات التي يمارسها بعض الأفراد ولا تنسجم مع قيمنا ومعاييرنا الاجتماعية المقبولة، كما تتفاقم المشكلة مع تراكم عدد من الأزمات والمشكلات الاجتماعية، مثل : التفكك الأسري الناتج عن الارتفاع المخيف في نسب الطلاق، إضافة إلى أنماط تفكك أخرى تقود إلى اضطرابات فكرية قد تصل إلى التفكير بالانتحار، هذا فضلاً عن تأثير الرفقة السيئة من الأقران، التي قد تدفع بعض الشباب أو تشجعهم على تبني أفكار انتحارية أو سلوكات خطرة.

---

(١) د. سمية عمارة و د. منصور بن زاهي، الشعور بالاغتراب الاجتماعي لدى الشباب مستخدم الانترنت دراسة ميدانية لعينة من الشباب بمقاهي الانترنت بولاية ورقلة، دراسات نفسية وتربوية، الجزائر، العدد١٠، ٢٠١٣، ص ٥٠.

٢. الاغتراب الاقتصادي

يمثل الاغتراب الاقتصادي مفهومًا ابتدعه كارل ماركس، موضحًا فيه كيف يتم استغلال جهد العامل ومصادرته من قبل القوة المالكة لرأس المال ووسائل الإنتاج، وينتج عن هذا الانفصال شعور العامل بالعجز والإحباط والخوف من المستقبل، إذ يبقى جسديًا حاضرًا في المنظمة بينما يفقد معنويًا ارتباطه بعمله، ويشعر بالملل والرتابة، ويصبح الهدف من المادة محور حياته، فيغترب الإنسان عن ذاته، وعن قدراته الإبداعية، وعن العلاقات الاجتماعية التي تحدد إنسانيته، ومن هنا، فإن تجربة الاغتراب في بيئة العمل تنعكس على الحياة النفسية والاجتماعية للفرد، وتجعله بعيدًا عن الآخرين ومُغتربًا عن إنسانيته.

ويرى دوركهايم أن الظروف والعوامل الاقتصادية تلعب دورًا كبيرا في ارتفاع نسب الانتحار، فالتفاوت الطبقي وعدم المساواة في الدخل والثروة يهدد الاندماج الاجتماعي ويؤدي إلى حالة اللامعيارية (الأنومي)، بينما يساهم تقليل الفوارق الاقتصادية في توفير حماية اجتماعية من الانتحار، كما أشار دوركهايم إلى ملاحظتين أساسيتين:

أولاً: تؤدي التغيرات الاقتصادية المفاجئة إلى التفكك الاجتماعي وضعف الاندماج بين أفراد المجتمع،

ثانيًا: إن زيادة الثروة وعدم توزيعها بعدالة قد تضاعف خطر التفكك الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن الأديان والقوانين والثقافات تدعو إلى احترام كرامة الإنسان، فإن الصعوبات الاقتصادية قد تعيق الفرد عن تحقيق ذلك، مما يولد شعورًا بالعجز يزيد من الضغط النفسي ويعزز احتمالات الانتحار، خصوصًا في ظل تزايد متطلبات الحياة المعاصرة وتسارع المتغيرات والتطورات، بما فيها ثورة الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على سوق العمل، حيث تصبح فرص العمالة الفائضة أكثر هشاشة ويصعب عليها التمتع بالاستقرار الوظيفي، كما يخلق استغلال السوق التنافسي وحرية الاقتصاد دون ضوابط سياسية بيئة مشحونة بالتنافس والصراع وانعدام الثقة، ما يفاقم شعور الفرد بالاغتراب والعزلة.[١]

(١) اريك فروم، الإنسان المستلب وآفاق تحرره، ترجمة د. حميد لشهب، فيدبرانت، الرباط، ٢٠٠٣، ص ١٢.

وتعد البطالة أحد أبرز العوامل الاقتصادية التي تدفع الأفراد إلى التفكير في الانتحار، إذ تمثل وجود أيدي عاملة قادرة على العمل لكنها لا تجد فرصًا مناسبة مؤشرًا على ضعف الاستثمار والتنمية، ويرتبط الاغتراب ارتباطًا وثيقًا بالبطالة، إذ يؤدي إلى تراجع قدرة الفرد على تلبية احتياجاته الشخصية والعائلية، وزيادة الضغوط النفسية، والانكفاء على الذات، وربما الإصابة بأمراض نفسية وجسدية، خاصة عندما يشعر الفرد بتجاهل المجتمع له وانقطاع الدعم الاجتماعي[١].

وفي العراق، يلاحظ أن ارتفاع نسب حالات الانتحار يرتبط أحيانًا بعوامل اقتصادية، مثل الفقر والبطالة، فضلاً عن الفساد والمحسوبية التي تحد من فرص الحصول على عمل، فقد وثقت الصحف حوادث انتحار لأشخاص عاجزين عن تأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة، فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة «المدى برس» حادثة انتحار في محافظة الديوانية لأب يعيل خمسة أطفال، إذ أقدم على قتل نفسه بسبب اليأس الناتج عن عدم توفر فرصة عمل لتأمين حياة أسرته، وتشير إحدى الدراسات إلى أن البطالة تشكل سببًا رئيسًا للتفكير في الانتحار في العراق، حيث بلغت نسبة الذين لا يملكون عملاً منتظمًا (٥٦,٧٪)، بينما بلغت نسبة العاطلين عن العمل(٢١,٨٪).[٢].

٣. الاغتراب السياسي

يمثل الاغتراب السياسي حالة من عدم الرضا وخيبة الأمل والانفصال عن القادة السياسيين والسياسات الحكومية والنظام السياسي عمومًا[٣]، وهو يعبر عن إحساس الفرد بالابتعاد عن الواقع السياسي نتيجة النتاجات السلبية لهذا الواقع، وتُعد مقاطعة الانتخابات إحدى صور الاغتراب السياسي، إذ تُمارس أحيانًا بوصفها شكلاً من أشكال الاحتجاج السياسي ورفض الواقع القائم الذي لا يلبي طموحات الأفراد، وبذلك تعبّر

(١) زيجمونت باومان و ليونيداس دونسكيس، الشر السائل العيش مع اللابديل، ترجمة حجاج ابو جبر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٨، ص ٦٠.

(٢) د. محمد جمعة عباس وآخرون، الدراسة الوطنية الأولى للانتحار في العراق لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص ٨.

(٣) د. رشيد حسين احمد و د. هوكر صباح محمود، الاغتراب السياسي وعلاقته بالاتجاه نحو الهجرة لد الطلبة الجامعيين، بحث منشور مجلة الفاتح، ليبيا، العدد ٧١، ٢٠١٧، ص٥٨.

المقاطعة عن عدم الثقة في إمكانية التأثير في القرارات السياسية أو إحداث تغيير حقيقي في المعادلة السياسية.

ويشعر الفرد، في ظل بعض الأنظمة السياسية، بالاغتراب نتيجة فقدان الثقة بالمسؤولين ووجود فجوة واسعة بينهم وبين أفراد المجتمع، فضلاً عن ما يعانيه الكثيرون من إحباط ويأس بسبب التخبط السياسي وعدم استثمار التغيير السياسي بما يخدم الفرد ويحقق حاجاته، الأمر الذي قد يدفع البعض إلى التفكير بالانتحار كوسيلة للهروب من واقعهم الاجتماعي.

ويمثل هذا النوع من الاغتراب شعورًا بالعجز عن المشاركة السياسية في صنع القرار، وهو إحساس بعدم الرضا والارتياح تجاه القيادة السياسية والرغبة في الابتعاد عنها وعن توجيهاتها، ويشعر الفرد بأنه خارج العملية السياسية، وأن صناع القرار لا يضعون مصالحه أو قيمته في الحسبان.

إن وجود نظام سياسي لا يمنح المواطن الحد الأدنى من الاهتمام أو الاستجابة لاحتياجاته يؤدي إلى خلق بون شاسع بين السلطة السياسية والمواطن، ويولد شعورًا لدى الفرد بأنه عاجز عن التأثير في القرار السياسي أو توجيهه، ما يعزز لديه حالة عدم الارتياح تجاه الوضع السياسي القائم[1].

وفي المجتمع العراقي، عانى الفرد في السابق من أنظمة سياسية حكمت بالحديد والنار ذات توجهات قمعية وبوليسية خلقت حالة دائمة من الخوف والقلق، أما بعد عام ٢٠٠٣، ورغم توفر مساحة أوسع من الحرية والديمقراطية، فقد نشأ شكل آخر من الاغتراب السياسي لدى بعض الأفراد، يتمثل في تفشي الفساد والمحسوبية والسعي لتحقيق المصالح الفردية على حساب المصلحة العامة، فضلاً عن عدم التزام بعض القادة السياسيين بوعودهم لجماهيرهم، وقد أدى ذلك إلى إحباط وقلق واسع بشأن المستقبل، وتراجع الثقة، وتدهور الخدمات، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهو ما دفع بعض الأفراد إلى التفكير في الانتحار باعتباره مخرجًا للهروب من واقعهم المأزوم.

(١) جديدي زليخة، الاغتراب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد ٨، ٢٠١٢، ص ٥.

٤. الاغتراب الديني

الاغتراب الديني هو ما يسميه علماء النفس بالحاجات الروحية، إذ تدفع هذه الحاجات الإنسان إلى البحث عن إيمان أو عقيدة يعظمها ويقدسها، ويرتبط بها ويلجأ إليها ويتعبد بها، وتتضح أهمية الجانب الديني في علاقته بالاغتراب في تصور **إريك فروم** لأساليب قهر الاغتراب، المتمثلة في الوعي بالاغتراب، والقدرة على تحمل العزلة، وبزوغ الأمل، وبعث الإيمان، والارتباط التلقائي بالعالم، وتسييد المجتمع السوي.

وأوضح فروم أن الخطر الذي يهدد الإنسان في المجتمع المعاصر ليس الخوف من الأنظمة التسلطية أو الخوف من الجوع، ولكن الخطر الحقيقي يكمن في التحول السريع للمجتمع الحديث إلى مجتمع آلي لا هدف له سوى الإنتاج المادي الاستهلاكي السلبي، ففي هذا المجتمع يتحول الفرد إلى آلة وإلى كائن سلبي، ويفتقد أدنى مشاعره الإنسانية ويصبح شيئًا كسائر الأشياء المادية، ومن هنا يرى فروم أن الإنسان المعاصر بحاجة إلى قدر من الأمل ليخرج من حالة ضياعه البشري، ويتمكن من العودة إلى ذاته، كما أنه بحاجة إلى بعث الإيمان، ويرى فروم أن النظام الإنساني الحديث لم يشبع سوى حاجاته المادية التي تضمن بقاءه الجسدي، أما الحاجات الإنسانية كالحب، والود، والعقل، والإيمان، والسعادة فأنها لم تُشبع بدرجة كافية[1].

على الرغم من أن تقرير **منظمة الصحة العالمية** يؤكد انخفاض نسب الانتحار في منطقة الشرق الأوسط مقارنة ببقية الأقاليم الأخرى، وقد يكون السبب في ذلك شيوع المعتقدات الدينية التي تحرم قتل النفس البشرية بغير حق، فإن الوازع الديني القائم على القراءة الصحيحة للدين، والبعيد عن التفسيرات الخاطئة والمتطرفة، يضيف حصانة للفرد تمنعه من التفكير بالانتحار أو إزهاق الروح التي حرم الله إزهاقها إلا بالحق.

لا ريب في أن انتشار القيم المادية وسيطرتها على القيم الروحية في أغلب المجتمعات، مع تفاقم الضغوط النفسية والاجتماعية وتراجع الوازع الديني لدى العديد

(١) د. عبداللطيف محمد خليفة، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، دار غريب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠٥.

من أفراد المجتمعات، قد يكون دافعًا قويًا للتفكير بالانتحار؛ لأن سيطرة القيم المادية وطغيانها ساعد على إضعاف قيمة الحياة، وتصبح الحياة مبتذلة، مما يدفع البعض إلى التفكير في الانتحار هربًا من ضغوطات الحياة.

فضلاً عن انتشار بعض الأفكار الهدامة من قبل من يعملون على تسطيح وعي الآخرين من خلال القراءات المغلوطة للدين وعدم تبصرهم بدينهم، مما يجعل البعض ممن يعملون على نشر ثقافة التجهيل وضرب الدين وحرفه عن أهدافه السامية، التي تعظم قيمة الحياة وتحفز على العمل والإنجاز، بدلاً من الضعف والعجز، ومن ثم دفع البعض للانتحار تحت ذرائع وأسباب وحجج غير منطقية، في حين إن الشريعة الإسلامية أكدت على نبذ ومحاربة الأفكار الهدامة وحث الأفراد على ضرورة الحفاظ على النفس بوصفها أولويات مهمة، فضلاً عن دور الشريعة في محاربة الجريمة بصورة عامة والانتحار بصورة خاصة؛ فإزهاق الروح دون مبرر يعد جريمة كبرى نهى عنها الإسلام، وقد ورد في القرآن الكريم آيات تنهعن قتل النفس، كما في قوله تعالى:

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[1].

وكذلك، فإن الابتعاد عن روح الشريعة وعن الاعتدال الديني قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تنمية الميول والأفكار الانتحارية لدى البعض، فانخفاض الوازع الديني قد يدفع البعض إلى التفكير بالانتحار، ومن الآيات التي وردت في القرآن الكريم تذم قتل النفس وتحرم إزهاق النفس إلا بالحق، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[2].

لا سيما أن مجتمعنا العراقي شهد العديد من الأزمات والتحولات والحروب، ابتداءً من الحكومات السابقة التي حكمت العراق قبل ٢٠٠٣ وما بعدها، لازال المجتمع يمر

(١) سورة النساء، آية ٢٩.

(٢) سورة الانعام، آية ١٥١.

بأزمات؛ و بمجرد انتهاء أزمة حتى تبدأ الأخرى، وهكذا، هذه الظروف الضاغطة أخذت مأخذها من الفرد العراقي، وأنتجت بيئة اجتماعية مليئة بالمشكلات والأزمات النفسية والاجتماعية والتحديات، وما رافقها من حملات تشويه ضد الدين، ومنها التفسيرات الخاطئة للدين من قبل الجماعات الإرهابية، التي استطاعت خلق وعي مشوه لدى البعض تجاه الدين وأدلجت العديد منهم، ودفعهم للانتحار تحت عناوين ومسميات باسم الجهاد، مما خلق صورة مغلوطة عن الإسلام وأظهره بصورة القساوة والعنف.

فضلاً عن ظهور بعض الحركات الدينية المنحرفة، التي استطاعت تشويه وعي بعض الأفراد ودفعهم للانتحار تحت عناوين دينية مشوهة كجماعات القربان، ومن ثم، بدلاً من أن يحقق الدين الطمأنينة ويمثل الملجأ الروحي للإنسان للهروب من الواقع المادي، إلا أنه بسبب انحراف البعض ممن يدعون التدين قد يتحول إلى منظومة سلبية هدامة تفتك بالمناعة النفسية، وتسلب دور الدين في تحقيق حاجات الفرد الروحية، وتُعزز قيم التشاؤم والجزع والجحود، والابتعاد عن تحقيق مرضات الله.

فالتغيرات الدينية في الوقت الحاضر جعلت الذي يتمسك بأحقية الدين ويمتلك المعرفة الدينية الحقة البعيدة عن التحريف يعيش حالة اغتراب في مجتمع يطبل ويهرول نحو الحركات الدينية المنحرفة، التي غايتها ضرب الدين، وخير دليل على ذلك الإرهاب وما أفرزته هذه الحركات الإرهابية من خلق صورة مشوهة للدين، استطاعت استقطاب العديد من الشباب غير الواعي وزجهم كوقود حرب في قتل الأبرياء من خلال العمليات الانتحارية لضرب وحدة المجتمع العراقي، بسبب انحرافهم الديني وتفسيراتهم الخاطئة للدين وتحريفهم للآيات القرآنية بهدف إقناع هؤلاء ودفعهم للانتحار وقتل الأبرياء.

أبعاد الاغتراب ومظاهره

لا يوجد إجماع أو اتفاق بين الباحثين على معنى محدد لمفهوم الاغتراب، فضلاً عن اتفاقهم على تنوع مظاهره وأبعاده التي توصلوا إليها من خلال إخضاعهم لمفهوم الاغتراب للقياس، ومن أبرز هذه المحاولات كانت محاولة **ملفن سيما** الذي حدد خمسة أبعاد وهي: العجز، واللامعنى، واللامعيارية، والعزلة الاجتماعية، واغتراب الذات، وأُضيف إلى هذه الأبعاد مفهوم الغربة الثقافية، فضلاً عن معالجة بعض الباحثين لبعض الحالات وصنفوها على أنها حالات اغتراب، كالانتحار، وفقدان الانتماء، وازدياد الهوة بين الأجيال، والتمرد، وتعاطي المخدرات، وغيرها.

ونسلط الضوء على أهم مظاهر وأبعاد الاغتراب، وهي كالتالي:

١. العجز (Powerlessness)

يقصد به شعور الفرد باللاحول واللاقـوة، وأنه لا يستطيع التأثير في المواقف الاجتماعية التي يواجهها، ويعجز عن السيطرة على تصرفاته وأفعاله ورغباته، ومن ثم لا يستطيع أن يقرر مصيره، فمصيره وإرادته ليس بيديه، بل تحدده عوامل وقوى خارج إرادته الذاتية، كما أنه لا يمكنه أن يؤثر في مجرى الأحداث أو صنع القرارات المصيرية الحياتية، ومن ثم يعجز عن تحقيق ذاته أو يشعر بحالة من الاستسلام والخنوع.

وجوهر العجز أو فقدان القدرة هو توقع الفرد بأنه لا يملك القدرة على التحكم وممارسة الضبط، لأن الأشياء حوله تسيطر عليها ظروف خارجية أقوى منه ومن إرادته، وبهذا يصبح العجز عبارة عن الحالة التي يصبح فيها الأفراد، في ظل سياق مجتمعي محدد، يتوقعون مسبقًا أنهم غير قادرين أو لا يستطيعون أو لا يملكون القدرة على تقرير أو تحقيق ما يتطلعون إليه من نتائج أو مخرجات من خلال سلوكياتهم أو فاعليتهم الخاصة، مما يولد شعورًا بالعجز والإحباط وخيبة الأمل في التأثير على متغيرات هذا السياق والقوى المسيطرة عليه.

وأحد أنواع العجز هو الألم الذي يحبس الزمن ويحرم الفرد من توقعاته ومن مفاجآته، ويرسم سياجًا في الزمن عليه، مع الإحساس بأنه متورط فيه بشكل نهائي حتى لو استمر في الصراع والبحث عن حلول، فالفرد هنا يوجد في فوضى الزمن، وهو لا يوجد في المدة الزمنية، وإنما في الاستمرار الملح للألم، إنه يرى نفسه محرومًا من المستقبل، محكومًا بتكرار الشيء نفسه، فالعذاب يجمّد سيولة الزمن ويمنح الفرد إحساسًا بأنه يقف أمام جدار من العجز والفقدان.[١]

كما يفرض الألم حدادًا مؤقتًا أو دائمًا على الذات، فهو يمزّق حدود الإنسان ويجعله يواجه فكرًا مستبقًا للموت، إنه يقبض على العزلة ويذكّر بالموت المحقق بالضرب المباشر المسبق، بل هو تقدّم للموت في قلب الوجود وتذكير دائم بنهاية الإنسان، فالألم يدفع ببعض المرضى إلى الإجهاز على أنفسهم حين يتبدد اهتمامهم بالعالم شيئًا فشيئًا بسبب عذاب لا ينتهي[٢].

فتجربة الألم التي يعانيها البعض نتيجة تعرضهم لبعض الأمراض التي يرافقها الألم، وما يرافق هذه المرحلة من أزمات نفسية وأخرى اجتماعية واقتصادية، كحالات ترك العمل أو انقطاع المورد الاقتصادي بسبب العجز والمرض، وما يرافقه من عملية هدم لمعنى الحياة شيئًا فشيئًا، قد تؤدي في النهاية إلى التفكير بالانتحار أو الانتحار نفسه، بعدّه الخلاص الوحيد لوضع حدّ لهذه المعاناة، وتشير إحدى الدراسات التي نشرتها المجلة الأميركية للطب النفسي إلى أن معظم الذين يعانون من أمراض مناعية لا يمكن الشفاء منها، كنقص المناعة وغيرها، يكون لديهم أفكار انتحارية للخلاص من الألم، وعالميًا، بدأت هناك شرعنة لبعض عمليات الانتحار كعمليات القتل الرحيم المعمول بها في بعض الدول الأوروبية، بهدف إنهاء معاناة بعض الأشخاص الذين لا يتحملون الألم الناتج عن مرض ما أو الحالات التي سئمت الحياة ولديها الرغبة في إنهاء حياتها.

(١) دافيد لوبروطون، تجربة الالم بين التحطيم والانبعاث، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، المغرب، ط١، ٢٠١٧، ص٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٣.

ومن حالات الانتحار في العراق بسبب الألم، نقلت قناة السومرية حالة انتحار، إذ أقدم موظف يعمل بشركة أمنية في السفارة الألمانية في بغداد على الانتحار بواسطة مسدسه الشخصي، وبعد التحقق تبيّن أن سبب الانتحار يعود إلى ظروفه النفسية السيئة والظروف الخاصة لإجرائه بعض الفحوصات الطبية، التي تم إبلاغه بعدها بوجود ورم في رأسه قبل ثلاثة أيام من انتحاره، وقد أبلغ زملاءه في العمل بحالته الصحية والنفسية السيئة، مما تسبب له باضطرابات نفسية شديدة انتهت بالإقدام على الانتحار، فالألم الذي يعانيه الفرد قد يكون سببًا مهمًا في دفع البعض إلى التفكير بالانتحار، ففي دراسة عن حالات الانتحار في العراق بسبب الألم بلغ عدد الحالات التي تعاني من أمراض جسدية (٩,٣٪)، في حين كانت الحالات التي تعاني من الأمراض النفسية (٢٤,١٪)، وكان التشخيص الأكثر شيوعًا هو الاكتئاب الذي شكّل حوالي نصف حالات الاضطراب النفسي بنسبة (٥٣,٩٪) [١].

ويمكن أن يُصوَّر الانتحار كفعل قد يحدث استجابةً للعديد من المواقف المؤلمة بشدة، والمروّعة من الناحية العاطفية، وغير القابلة للتحمل، التي يُنظر إليها على أنها غير قابلة للحل وتترك الشخص يشعر بأنه محاصر بلا مخرج، و يمكن أن تؤدي المواقف الاجتماعية المتنوعة إلى مأزق يتسم بألم لا يحتمل، وإحساس باليأس، والحبس، والاقتناع بأن إنهاء حياة المرء هو الوسيلة الوحيدة للخروج، ويبدو أن فعل إنهاء الحياة يمثل فئة منفصلة من السلوك يمكن دراستها، ومع ذلك عند النظر إليه بطريقة أكثر دقة وتركيزًا على الشخص، يتضمن الانتحار نوعًا واحدًا من الأفعال، ولكنه يختلف في معناه: شخص يعاني من ألم لا يمكن تحمله (سواء كان جسديًا أو عاطفيًا) ويسعى للهروب من الألم (اختيار طريقة تؤدي إلى فقدان الوعي وعدم الاستيقاظ مجددًا) يفعل شيئًا مختلفًا تمامًا عن شخص يتسبب لنفسه بألم وأذى كبير تعبيرًا دراميًا عن بؤس وانتقام غاضب ويأس، مع وجود أمل لا يزال قائمًا في أن تصل رسالته للآخرين.

(١) د. محمد جمعة عباس وآخرون، مصدر سابق، ص ١١.

٢. اللامعنى Meaninglessness

ويقصد به مدى إدراك الفرد وفهمه أو استيعابه لما يدور حوله من أحداث وأمور عامة أو خاصة، ويعرّفه سيمان بأنه يعني توقّع الفرد أنه لن يستطيع التنبؤ بدرجة عالية من الكفاءة بالنتائج المستقبلية للسلوك، فالفرد يغترب عندما لا يكون واضحًا لديه ما يجب عليه أن يؤمن به أو يثق فيه، وكذلك عندما لا يستطيع تحديد معنى لما يقوم به وما يتخذه من قرارات، ومن ثم يكون الفرد فاقدًا للمعنى عندما لا يمتلك مرشدًا أو موجّهًا لسلوكه واعتقاداته.

وبوجه عام يرى الفرد المغترب، وفقًا لمفهوم اللامعنى، أن الحياة لا معنى لها لكونها تسير وفق منطق غير مفهوم وغير معقول، ومن ثم يفقد واقعيته ويحيا باللامبالاة.[١]

وإن بعض حالات الانتحار في العراق، بحسب ما تذكره التقارير والصحف، أن معظمهم يتصفون باللامبالاة ولا يعيرون أهمية لمعنى الحياة، لذا تجد بعض أسباب انتحارهم أسبابًا تافهة ولا تمتلك شيئًا من الأهمية. فبعضها يكون بسبب فشل علاقة عاطفية مما يدفع بعضهم إلى الإقدام على الانتحار لإثارة انتباه واهتمام المحيطين به، فإحدى الحالات كانت لأنثى من أبوين متعلمين يمتلكان مستوى ثقافيًا وأسرة محافظة، وكانا يفرضان على هذه الفتاة نوع وشكل اللباس الذي ينبغي أن ترتديه، وفي ذات يوم سئمت من هذا التقييد لحريتها بحسب اعتقادها، فأقامت علاقة مع شخص مستغلةً غياب الأبوين في العمل، وعندما تركها ذلك الشاب أقدمت على الانتحار من خلال تناول كمية من العلاجات، لكن استطاعوا إنقاذها في اللحظات الأخيرة.

وغيرها العديد من الحالات المشابهة لها، كحالات التعرض لعمليات الابتزاز الإلكتروني أو العنف الأسري أو التنمّر من قبل البعض، فلا تجد سبيلاً أمامها سوى الانتحار للتخلص أو للهروب من واقعها، وغيرها من الحالات الأخرى التي تعاني من بعض الضغوط النفسية والاجتماعية التي قد لا تستوجب أن تصل إلى حد إنهاء الحياة والتي من الممكن معالجتها.

(١) د. عبداللطيف محمد خليفة، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧.

٣. اللامعيارية (الانومي) Normlessness

يعد مفهوم اللامعيارية من المفاهيم التي أسس لها عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم بعنوان الانومي (Anomie)، وهي حالة من فقدان المعايير الاجتماعية وانهيار قدرتها وقوتها في توجيه وضبط سلوك أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى حالة من التفكك الاجتماعي نتيجة لانعدام فاعلية القيم والمعايير الاجتماعية. وتوالت الدراسات لتطوير هذا المفهوم من خلال قيام مجموعة من الباحثين بالتعرض له، وتعددت تطبيقاته، فمنهم من حدده بأنه تصدع في البناء الثقافي، وآخر عده رفضًا للتكامل العام مع النسق الاجتماعي.

فاللامعيارية بمفهومها الاجتماعي هي ضعف وتراجع قوة المنظومة القيمية في التأثير على توجيه وضبط سلوك أفراد المجتمع، والتي في النهاية تؤدي إلى التفكك الاجتماعي، لا سيما ونحن اليوم نشهد تنافسًا وتسارعًا نحو الظهور على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال نشر أساليب التفاهة والتهتك وغيرها من الأساليب البعيدة عن الضوابط والقيم الأخلاقية، من أجل تسويق الذات بشكل يلفت انتباه المتابعين دون الاهتمام بالضوابط والقيم والمعايير، وبالأثر الاجتماعي السلبي، ساهم تسطيح الوعي والسباق على نشر التفاهة والابتذال في نمو مشاعر عدم الأمان والاطمئنان، مما ساهم بشكل كبير في تآكل الخصوصية وعدم الحفاظ على المساحات الآمنة، وغذى ثقافة الابتزاز والتشهير بأسرار الآخرين الذين أصبحوا ضحايا يُفعل بهم ما تشاء ثقافة السوشيال ميديا، وبسبب سوء استغلال هذه التكنولوجيا، التي تم توظيفها من قبل البعض كأداة لاستدراج الضحايا والسيطرة عليهم والتحكم بهم وتهديدهم بفضح خصوصياتهم أو أسرارهم على الملأ، دفع ذلك أو شجع بشكل أو بآخر على زيادة حالات الانتحار، والتي أطلق عليها إميل دوركهايم اسم الانتحار الفوضوي اللامعياري.

أما سيمان فيرى أن اللامعيارية تعني الحالة التي يتوقع فيها الفرد بدرجة كبيرة أن أشكال السلوك التي أصبحت مرفوضة اجتماعيًا غدت مقبولة تجاه أية أهداف محددة، أي أن الأشياء لم يعد لها أية ضوابط معيارية، ما كان خطأ أصبح صوابًا، وما كان صوابًا يُنظر إليه بعده خطأ، من منطلق إضفاء صبغة الشرعية على المصلحة الذاتية للفرد وحجبها عن المعايير وقواعد وقوانين المجتمع.

٤. العزلة الاجتماعية Isolation Social

تعد العزلة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية ونفسية ينسلخ فيها الفرد عن محيطه الاجتماعي، وتنعكس آثارها على حياة الفرد الاجتماعية والنفسية، فهي قضية عامة تمس المحيط الاجتماعي للفرد ولها آثارها السلبية على أداء الفرد ورفاهيته من جانب، وعلى التكاتف والتضامن والتعاون الاجتماعي من جانب آخر، فهوية الفرد تتشكل من خلال عملية التأثير المتبادل بين الفرد والمحيطين، والتي من خلالها تتشكل وتنتظم علاقاتهم الاجتماعية المتبادلة.

إن المسار الاجتماعي والنفسي لتأثير العزلة الاجتماعية يفسر تأثير العلاقات الاجتماعية على الصحة بأنها توفر موارد عاطفية ونفسية كالدعم الاجتماعي، والذي يعمل على التخفيف من ضغوطات الحياة، كما تشجع العلاقات الاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر على السلوكيات الصحية، فكون الفرد جزءًا من شبكة اجتماعية يرتبط عادة بالامتثال للأعراف الاجتماعية ذات الصلة بالصحة والرعاية الذاتية، ولكونه جزءا من شبكة اجتماعية تمنحه أدوارًا ذات مغزى، يوفر له ذلك احترام الذات والغرض من الحياة، وبذلك فإن العزلة الاجتماعية تؤدي إلى زيادة خطر الإصابة بأعراض الاكتئاب، وتدنّي احترام الذات، ومحاولات الانتحار.

وقد أوضحت بعض الدراسات أن النساء اللواتي يعانين من العزلة الاجتماعية أكثر عرضة للانتحار بأكثر من ثلاثة أضعاف النساء اللواتي لا يعانين منها، كما أن النساء المعزولات اجتماعيًا أقل نشاطًا بدنيًا، وعلاقة العزلة الاجتماعية بالانتحار تنتج عن عوامل عدة، منها تدهور الحالة الاقتصادية والبطالة، وعدم استقرار الحالة الاجتماعية، أو التعرض لسوء المعاملة، أو وجود الخلافات الشخصية مع المحيط الاجتماعي، أو التعرض لأحداث الحياة المأساوية، إضافة إلى العوامل الشخصية، وتدنّي احترام الذات، والاضطرابات النفسية، وتعاطي الكحول والمواد المخدرة[1].

(١) نذيرة ابراهيم عبدى و محمد حسين شواني، أنواع العزلة وآثارها الاجتماعية والنفسية، مجلة قةلاى زانست العلمية، تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية- اربيل، العراق، العدد٥، مجلد ٨، ٢٠٢٣، ص ٩٧٠.

وبسبب التطور التكنولوجي والثورة الرقمية واتساع مساحة السوشيال ميديا، التي خلقت فضاءات اجتماعية افتراضية حدّت من عمليات التفاعل المباشر، باتت الروابط الإنسانية تمتاز بالهشاشة، وأصبحت سمتها المميزة، بل والسمة المميزة للحياة الحديثة السائلة، كما أن الانشطار الواضح للرابطة الإنسانية ووتيرة قطعها يمثل تذكيرًا دائمًا بفناء الحياة البشرية[١].

لذلك، ما يميز بعض أنواع الانتحار هو حالة الخدر النفسي السوداوي التي ترخي نوابض الفعل، فالمشاريع والوظائف العامة والعمل النافع لا توحي للشخص المعني إلا باللامبالاة والنفور، فهو يرفض الخروج من داخل أسوار ذاته، في حين أن الأفكار والحياة الداخلية تحتل سائر المساحة التي فقدها النشاط بانصراف الشعور عن كل ما يحيط به، فينطوي على ذاته ويجعل من ذاته موضوعه الخاص والوحيد، ويضع نصب عينيه مهمة رئيسة هي مراقبة ذاته وتحليلها، ولكنه عبر هذا التمركز المفرط، لا يفعل شيئًا سوى تعميق الهوة التي تفصله عن بقية العالم، ومادام الفرد مولعًا إلى هذا الحد، فلا يسعه إلا الانفصال أكثر عن كل ما لا يكونه، مما يعزز العزلة التي يعيش فيها[٢].

فالتفرد المفرط والانعزال عن المجتمع قد ينتج جملة من الأفكار السوداوية التي قد تنمي الميول الانتحارية لبعض الأفراد، لا سيما وأن مجتمعنا العراقي بدأت تنتشر فيه إحدى الآفات الاجتماعية الخطيرة التي أخذت تحصد العديد من أرواح الشباب، وهي المخدرات، التي تعد من أخطر أنواع الانحراف، والتي تدفع الفرد إلى الرغبة في الانعزال والانسلاخ عن محيطه الاجتماعي، والنتيجة النهائية لمدمني المخدرات هي الموت، سواء بالانتحار بسبب الأفكار السوداوية التي تمارس تأثيرها على الفرد من خلال السلوكات اللاعقلانية وعدم الانضباط في التعبير عن رغباته، أو الموت بسبب الأمراض التي تنتجها المخدرات، ويعد ذلك كذلك انتحارًا.

وهذا ما أوضحته إحدى الدراسات عن الانتحار في العراق، إذ بلغ عدد حالات الانتحار بسبب الكحول أو المواد المخدرة ٣٢ حالة[٣].

---

(١) زيجمونت باومان، الخوف السائل، ترجمة حجاج ابو جبر،الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٧.، ص ٧٤-٧٥.

(٢) اميل دوركهايم، الانتحار، ترجمة حسن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص٣٥٧.

(٣) د. محمد جمعة عباس وآخرون، مصدر سابق، ص ١٠.

٥. الاغتراب عن الذات Self-estrangement

تطرق العديد من المفكرين إلى مفهوم الاغتراب عن الذات، وتناوله كل منهم من زاوية علمية معينة، فيعد كيركيجور الاغتراب تمييزًا بين الوجود داخل الحشد والوجود المنعزل؛ فالأول زائف، وهو محاولة للهروب من المسؤولية، ويتبنى ما يقوله ويفعله الحشد، أي إنه إلغاء لوجوده واستقلاليته، في حين أن الوجود المنعزل هو الوجود القادر على تحمل المسؤولية وتحقيق الذات.

ويرى هيدجر، الذي ميز بين الوجود الأصيل والوجود الزائف، أن الأول يعني وجودًا يضع ذاته ويحدد اتجاهه من خلال القرارات والاختيارات التي تنتمي إليه حقًا ويمارسها بحرية تامة ووعي كامل، أما الوجود الزائف فهو الوجود الذي يتخلى فيه الفرد عن مسؤوليته تجاه اختيار إمكانياته ويترك لغيره هذه المهمة، ومنهم من ميز بين نمطين من الاغتراب عن الذات، هما الاغتراب عن الذات الفعلية والاغتراب عن الذات الحقيقية، وآخرون يرون الاغتراب من خلال التباعد بين الطبيعة الجوهرية للإنسان ووضعه الفعلي.

في حين يرى سيمان أن الاغتراب عن الذات هو عدم قدرة الفرد على التواصل مع نفسه وشعوره بالانفصال عمّا يرغب في أن يكون عليه، إذ تسير حياة الفرد بلا هدف، ويحيا مستجيبًا لما تقدمه له الحياة دون تحقيق ما يريد من أهداف، ودون القدرة على إيجاد الأنشطة المكافئة ذاتيًا.

أما إريك فروم فقد تعامل مع الاغتراب من الوجهة السيكولوجية، مركزا على الفرد وليس المجتمع كسبب للاغتراب، وفي ضوء ذلك يرى أن الاغتراب هو نمط من الخبرة التي من خلالها يرى الفرد نفسه كمغترب؛ فهو يشعر أنه غريب عن نفسه. وبناءً على ذلك فإن تفاعل الفرد مع مجتمعه يحدد مستوى اغترابه، فالخبرة المتضمنة في هذا التفاعل تخلق الإحساس بالاغتراب من عدمه. ويشعر الفرد بالاغتراب عندما لا يستطيع التحكم في أفعاله؛ إذ يصبح سلبيًا عندما يستسلم لأفعاله ونتائجها، وهذا من شأنه أن يجعل الشخص يشعر بأن لا معنى لحياته كما يشعر باغتراب الذات[1].

(١) د. عبداللطيف محمد خليفة، مصدر سابق، ص ٤٠.

٦. اللاهدف Aimlessness

يرتبط اللاهدف ارتباطًا وثيقًا باللامعنى[١]، ويُقصد به أن حياة الفرد تمضي دون وجود هدف أو غاية واضحة، وقد يكون البعض لا يمتلك هدفًا محددًا في حياته، فينظر إلى وجوده في الحياة على أنه غير ذو معنى ولا يمتلك هدفًا واضحًا، ويرتبط ذلك بالشعور بالفراغ الداخلي، وانعدام الدافع، وفقدان الرؤية للمستقبل، فعندما يشعر الإنسان بأن حياته بلا هدف، فإنه قد يجد صعوبة في اتخاذ القرارات، أو الالتزام بأي نشاط، أو إيجاد معنى للألم والتحديات التي يواجهها، مما يجعل ذلك الفرد فريسة سهلة لمختلف أنواع الانحراف والسلوكات غير المنضبطة، ومن بينها التفكير في الانتحار.

وقد أكد فيكتور فرانكل، مؤسس العلاج بالمعنى (Logotherapy)، إن كثيرًا من الأفراد الذين يفكرون في الانتحار لا يريدون إنهاء حياتهم بقدر ما يريدون إنهاء الألم الناتج عن غياب الهدف والمعنى في حياتهم، وأن هؤلاء الذين لا يملكون هدفًا واضحًا يكونون أكثر عرضة للإصابة بالقلق والاكتئاب واضطراب الهوية، مما يجعلهم أكثر عرضة للتفكير بالانتحار، كما أن اللاهدف يولّد إحساسًا بالفقدان الداخلي وفقدان السيطرة وعدم الانضباط الداخلي أو القدرة على ضبط السلوكات، فضلاً عن غياب الحافز وغياب الشعور بمعنى الحياة، وهذا بدوره قد يشكّل بيئة خصبة للاكتئاب الذي يعدّ أحد العوامل القوية المؤدية إلى الانتحار.

(١) المصدر نفسه، ص ٤٢.

خامسًا: الاستنتاجات

١. الاغتراب عامل مؤثر في دفع بعض الأفراد نحو التفكير في الانتحار.
٢. إن البطالة والفقر يشكلان عاملين مهمين في دفع بعض الأفراد إلى التفكير في الانتحار.
٣. تشوّه القيم الدينية وانحرافها عن مسارها الصحيح يساعد على نشوء الأفكار الهدامة، ومنها إشاعة القتل وإزهاق الأرواح دون وجه حق.
٤. الإحساس والشعور بالألم والعجز في البحث عن الحلول يدفع البعض إلى الانتحار كوسيلة للهروب من الواقع.
٥. الانسحاب من المحيط الاجتماعي والانسلاخ عن المجتمع بسبب العزلة والاستبعاد الاجتماعي يدفع البعض إلى التفكير في الانتحار.
٦. المخدرات والمؤثرات العقلية تعد سببًا مهمًا في انحراف الفرد عن قيم المجتمع وأعرافه، ودفعه للتفكير في الانتحار.
٧. التقليل من دور الفرد وأهميته في المجتمع يدفع البعض إلى اللامبالاة وعدم تعظيم قيمة الحياة، ويجعل الفرد بلا هدف وحياته بلا معنى.

سادسًا: التوصيات

١. على مؤسسات الدولة العمل على استقطاب الشباب وتوفير فرص العمل والاستفادة منهم في توظيفهم بدلاً من تركهم لسيطرة بعض الجماعات المنحرفة.
٢. ينبغي على وسائل الإعلام توظيف بعض الخبرات في مجال العلوم النفسية والاجتماعية لتقديم برامج توعوية تهدف إلى تثقيف الأفراد حول كيفية التعامل مع الأفكار الانتحارية وكيفية تجاوزها.
٣. على المؤسسة الدينية العمل على تثقيف الشباب والتذكير بقدسية النفس البشرية، والعمل على تنقية الفكر الديني من الأفكار الضالة والمنحرفة.

المصادر

القرآن الكريم

١. احمد، رشيد حسين و محمود، هوكر صباح، الاغتراب السياسي وعلاقته بالاتجاه نحو الهجرة لد الطلبة الجامعيين، بحث منشور مجلة الفاتح، ليبيا، العدد ٧١، ٢٠١٧.

٢. باومان، زيجمونت، الخوف السائل، ترجمة حجاج ابو جبر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٧.

٣. باومان، زيجمونت و دونسكيس، ليونيداس، الشر السائل العيش مع اللابديل، ترجمة حجاج ابو جبر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٨.

٤. حسين، فايد، دراسات في السلوك والشخصية، المكتب العلمي، مصر، ط١، ٢٠٠٤.

٥. خليفة، عبداللطيف محمد، دراسات في سيكولوجية الاغتراب، دار غريب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣.

٦. دوركهايم، اميل، الانتحار، ترجمة حسن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠.

٧. زعاتره، إنعام عيد محمد و الحلاق، اياد سليم عبد الرزاق، الانتحار الاسباب والدوافع وطرق الوقاية والعلاج،Arab Journal of Sciences & Research Publishing (AJSRP) • Vol ١٠ ,Issue ١ (٢٠٢٤).

٨. زليخة، جديدي، الاغتراب، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد ٨، ٢٠١٢.

٩. عباس، محمد جمعة وآخرون، الدراسة الوطنية الأولى للانتحار في العراق لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨.

١٠. عبد الوهاب، اماني عبد المقصود و آخرون، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالاغتراب لدى عينة من المراهقين الصم، بحث منشور المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، العدد ١٠، ج٢، ٢٠١٧.

١١. عبدي، نذيرة ابراهيم و شواني، محمد حسين، أنواع العزلة وآثارها الاجتماعية والنفسية، مجلة قةلاى زانست العلمية، تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية-اربيل، العراق، العدد٥، مجلد ٨، ٢٠٢٣.

١٢. عمارة، سمية و زاهي، منصور، الشعور بالاغتراب الاجتماعي لدى الشباب مستخدم الانترنت دراسة ميدانية لعينة من الشباب بمقاهي الانترنت بولاية ورقلة، دراسات نفسية وتربوية، الجزائر، العدد١٠، ٢٠١٣.

١٣. فروم، اريك، الإنسان المستلب وآفاق تحرره، ترجمة د. حميد لشهب، فيدبرانت، الرباط، ٢٠٠٣.

١٤. لوبروطون، دافيد، تجربة الالم بين التحطيم والانبعاث، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، المغرب، ط١، ٢٠١٧.

١٥. محمد، اياد هاشم، التحصيل الدراسي وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي لدى طلبة الجامعة، مجلة الفتح، جامعة ديالى، العدد ٤٢، تشرين الاول ٢٠٠٩.



ظاهرة الإنتحار في العراق

دراسة تحليلية متعددة المستويات

للأبعاد السياسية والامنية
والاقتصادية والثقافية والنفسية

الاستاذ المساعد الدكتور
سليـــم كاطـــع علـــي
كلية العلوم السياسية ـــــ جامعة بغداد

المقدمة

يُعدّ الانتحار ظاهرة إنسانية عامة رافقت المجتمعات البشرية منذ بداياتها الأولى وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من اختلاف الحضارات وتباين الأزمنة وتنوع المواقع الجغرافية، فإن إحصاءات معظم دول العالم تشير إلى ازدياد الإقبال على الانتحار وارتفاع نسبه مع مرور الزمن وتطور أنماط الحياة، وما يرافق ذلك من مظاهر تفكك واضطراب في العديد من المجتمعات.

وتُعدّ ظاهرة الانتحار اجتماعية وشخصية في آنٍ واحد؛ فهي اجتماعية من حيث تزايد إقبال فئة الشباب على السلوك الانتحاري وارتفاع أعداد المنتحرين، مما يحرم المجتمع من طاقات فاعلة في مرحلة ذروة عطائها وإنتاجيتها، كما تمثّل هذه الظاهرة مؤشرًا على اختلال عنيف طارئ في البنية الاجتماعية والثقافية، نتيجة شدّة التغيرات المتسارعة التي يتعرض لها المجتمع.

أما من الناحية الشخصية، فإن الانتحار يرتبط بدرجة تكامل الشخصية الفردية، وبكيفية استقبال الفرد للضغوط الاجتماعية والنفسية ومعالجتها على المستوى الداخلي.

وقد كان العراق، شأنه شأن العديد من البلدان، يتميّز تاريخيًا بانخفاض معدلات السلوك الانتحاري، غير أنّ الملاحظ في الوقت الراهن هو بروز هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحًا من السابق، بفعل الاختلالات العميقة التي أصابت البيئة العامة، وبسبب الظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرّ بها البلد خلال العقود الأخيرة، وما تركته من آثار مباشرة وغير مباشرة على الصحة النفسية والسلوك الاجتماعي للأفراد.

المحور الأول

التعريف اللغوي والاصطلاحي لظاهرة الانتحار

إنّ مفهوم الانتحار مشتق من كلمة مركّبة ذات أصل لاتيني تعني «قتل الذات»، أي أن يُقدم الإنسان على إنهاء حياته بنفسه، أما في اللغة العربية، فإن أصل الكلمة يعود إلى الجذر (نَحَر) الذي يفيد معنى الذبح أو القتل؛ فنقول: انتحرَ أي قتل نفسه، وتناحرَ القوم أي تشاجروا حتى الهلاك.

وقد ورد في القرآن استخدام عبارة «بَخَعَ نفسه» بمعنى أهلكها أو أتعبها غمًّا، وهو معنى قريب من مفهوم الانتحار.

وتُستخدم كلمة الانتحار في العربية للدلالة على الفعل الذي يضع فيه الشخص حدًّا لحياته؛ فنقول: انتحرَ ينتحرُ انتحارا، أي أقدم على قتل نفسه عمدًا.

أما التعريف الاصطلاحي للانتحار، فيشير ببساطة إلى: «فعل قتل النفس».

وقد عُرِّف الانتحار في علم النفس التحليلي بأنه: «عدوان موجَّه نحو الذات، وهو عمل إرادي يؤدي إلى الموت، قد يستخدمه المنتحر كوسيلة لإيصال رسالة معينة؛ رسالة نداء، أو تحدٍ، أو رفض، أو انتقام».

كما قدّمه عالم الانثربولوجيا ديفيد لوبريتون بصيغة أكثر عمقاً قائلاً:

نادراً ما يكون الانتحار بحثًا عن الموت، بل يهدف أساسًا إلى إنهاء المعاناة، فعندما يفتقد الفرد الحلول للخروج من حالة العجز أو الشعور بأن الوضع لا رجعة فيه، يبدو الموت السبيل الوحيد لوقف توتر لا يُطاق... فالحياة ليست بالضرورة الخير الأسمى للجميع[1].

ويُعدّ عالم الاجتماع الفرنسي **إميل دوركهايم** أول من وضع تعريفًا علميًا دقيقًا للانتحار وحدّد أنماطه وخصائصه؛ إذ يرى أن الانتحار يتمثل في:

(١) نقلاً عن: هادية العود البهلول، الانتحار في البلدان العربية: عوامل الخطر والحماية (تونس مثال تطبيقي)، مجلة دراسات اجتماعية، بين الحكمة، بغداد، العدد (٥١)، ٢٠٢٣، ص٤٤.

"كل حالة موت تنتج مباشرة أو غير مباشرة عن فعل إيجابي أو سلبي يقوم به الفرد نفسه، مع علمه بأن هذا الفعل سيؤدي إلى النتيجة المتمثلة بالموت".

لا يأخذ دوركهايم بالقصد في تعريفه للانتحار، لأنه - برأيه - قد يستبعد أنواعًا أخرى من التدمير الذاتي. فالانتحار عنده يشير إلى: " الموت الذي يحدث بصورة مباشرة نتيجة فعل إيجابي أو سلبي قام به الشخص المنتحر نفسه".

وقد عرّفت منظمة الصحة العالمية الانتحار بأنه: التفكير في قتل النفس بدرجات متفاوتة من الشدة والوضوح، ويشير المصطلح كذلك إلى حالة الشعور بالإرهاق الوجودي أو الإحساس بأن الحياة لا تستحق العيش، وتمثل هذه المشاعر والأفكار مستويات متعددة من القلق واليأس تختلف في حدّتها من شخص لآخر[١]، كما عُرّف الانتحار بأنه: "كل حالة موت تنجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن فعلٍ إيجابي أو سلبي تقوم به الضحية مع علمها المسبق بنتائج هذا الفعل[٢]".

وقدّم عالم النفس الأمريكي **كارل روجرز** تعريفاً يركّز على اختيار الوسيلة وما تحمله من دلالات نفسية، إذ يرى أن الانتحار هو فعل يقدم فيه الإنسان على قتل نفسه بالطريقة التي يختارها، سواء كان الموت يحدث فورًا أو بعد حين، إلا أن هذا التعريف - رغم شموليته - لا يُعد مانعًا تمامًا؛ إذ يخلط بين الانتحار وبعض أنماط السلوك الأخرى مثل الزهد الشديد أو العزوف الإرادي، فضلاً عن حالات الرهبة أو التضحية، بل يشمل أيضًا صورًا من إدمان الكحول واضطرابات الصحة النفسية التي أطلق عليها منتجر مفهوم **"الانتحار المزمن"**[٣].

---

(١) زينب سهيري، دراسة استطلاعية عن ظاهرة الانتحار والمحاولة الانتحارية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد ١٠، ٢٠١٣، ص ٥١.

(٢) نقلاً عن: حمه رشيد كريم ريزان، دراسة إحصائية لأهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الانتحار، السليمانية،، جامعة السليمانية، ٢٠٠٣، ص ٦ ــ ٧.

(٣) نقلاً عن: مكرم سمعان، مشكلة الإنتحار: دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الإنتحاري بالقاهرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٤٤.

وبشكل عام، يُقصد بالانتحار أن يقوم الفرد بعمل يؤدي إلى قتل نفسه عمدًا، وتعدّ أكثر الطرق شيوعًا: الشنق، ثم استخدام السلاح. ويحدث الانتحار نتيجة مجموعة من العوامل، أبرزها الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب، والاضطراب ثنائي القطب، والفصام، وإدمان الكحول أو تعاطي المخدرات، وقد فسّر **فرويد** الانتحار بأنه عدوان موجّه نحو الداخل، بينما رآه باحثون آخرون ضمن ثلاثة أبعاد، رغبة في القتل، ورغبة في الموت، ورغبة في أن يُقتل[1].

وتشير الأدبيات إلى عوامل أخرى تسهم في الانتحار، مثل الضغوط المالية أو مشكلات العلاقات الشخصية. كما تُظهر بيانات منظمة الصحة العالمية أن نحو ٧٥٪ من حالات الانتحار تُسجّل في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، وغالبًا ما يكون الشخص المنتحر فاقدًا للأمل في إمكانية تحسين وضعه.

(١) عبد العزيز حسن، الانتحار بين الإباحة والتجريم دراسة تاريخية فلسفية، الطبعة الاولى، لندن، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٣، ص٤٣.

المحور الثاني
أشكال ظاهرة الانتحار

يمكن الإشارة إلى عدة أشكال لظاهرة الانتحار، وأبرزها ما يأتي:

١. الانتحار الأناني

يحدث الانتحار الأناني نتيجة ضعف اندماج الفرد في مجتمعه أو عدم توحده معه، بحيث لا تعود هناك روابط قوية تشده إلى محيطه الاجتماعي، وينشأ هذا النمط من الانتحار حين يشعر الفرد بالعزلة والوحدة، فالفردية المفرطة - كما يوضح دوركهايم - تقود الإنسان إلى فقدان المعنى الذي يتجاوز وجوده الشخصي، إذ لا يستطيع الإنسان أن يعيش دون أن يتصل بهدف أو قيمة تتخطى ذاته، وعندما يفقد هذا الارتباط، تصبح الحياة غير محتملة، ويغدو المستقبل مفتوحًا على الضياع، وهكذا، فإن الانتحار الأناني يرتبط بشعور الفرد بالانفصال عن الآخرين، وعجزه عن مواجهة ضغوط الحياة ومشكلاتها، مما يدفعه إلى الاستهانة بحياته بوصفها غير ذات قيمة في ظل غياب الدعم الاجتماعي والشعور بالانتماء[١].

٢. الانتحار الإيثاري

الانتحار الإيثاري ليس ظاهرة فردية معزولة، بل يرتبط بسياقات ثقافية ودينية وتاريخية معيّنة، ففي بعض المجتمعات التقليدية أو العسكرية، يُنظر إلى هذا النوع من الانتحار بوصفه تعبيرًا عن الشجاعة، والوفاء، والتضحية من أجل الجماعة، ويُعرف الانتحار الإيثاري بأنه انتحار يقدم عليه الفرد من أجل مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها، نتيجة اندماجه المفرط في بنيتها وقيمها، إلى الحد الذي يضع فيه مصالح الجماعة فوق حياته الشخصية وقيمه الذاتية.

ويظهر هذا النمط من الانتحار عندما يشعر الفرد بأن وجوده الفردي أقل أهمية من بقاء الجماعة أو استمرارها، خصوصًا في حالات الأزمات أو التهديدات التي تواجهها،

(١) أميل دوركهايم، الانتحار، ترجمة: حسن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١، ص٢٥٠.

وفي بعض الثقافات، يُعد هذا السلوك مقبولاً أو حتى محمودًا لما يحمله من دلالات على التضحية والولاء، وبذلك، يعكس الانتحار الإيثاري حالة من الاندماج الاجتماعي المفرط تجعل الفرد مستعدًا للتخلي عن حياته باعتبار أن موته يخدم الصالح العام للجماعة أكثر من بقائه[1].

٣. الانتحار الفوضوي (اللامعياري)

يشير هذا النوع من الانتحار إلى غياب التنظيم الاجتماعي، حيث تكون الأوضاع الاجتماعية في حالة من الضياع، ما يحرم الأفراد من الالتزام بالمعايير بسبب التغيرات السريعة أو شيوع حالة عدم الاستقرار في المجتمع. ففقدان المرجعيات التي يحتكم إليها الفرد في رغباته وميوله - كما يحدث عادة في حالات الخلل الاقتصادي أو المشكلات الشخصية مثل الطلاق - قد يؤدي إلى اختلال التوازن بين ظروف الناس وتطلعاتهم، ومن هنا يُعد الانتحار ظاهرة اجتماعية محصنة تعكس طبيعة الأخلاق والمعايير السائدة التي يفرّد بها كل مجتمع عن غيره.

ويتولد الانتحار الفوضوي نتيجة نقص كبير في فاعلية الضوابط الاجتماعية على السلوك الفردي، وهو قريب في بعض صفاته من الانتحار الأناني، إلا أن الفرق الجوهري بينهما يكمن في أن الانتحار اللامعياري يعكس تحلل المعايير التي تربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض، فحين تصبح الضوابط الاجتماعية واهنة في تأثيرها وغير قادرة على ضبط سلوك الفرد، لا تترك له أي عقوبات أو جزاءات تقليدية، ويصبح المجتمع فاقدا لتوازنه، في هذه الحالة يعيش الفرد في سلسلة من الاضطرابات، ويفقد التزامه بالضوابط والمعايير، ما يتيح له الإقدام على الانتحار **دون وجود روادع داخلية أو اجتماعية** ، وبهذا يصبح الانتحار اختيارياً في ظل غياب الضوابط وفقدان تأثيرها، ويجد الفرد نفسه حرًا من القيود المجتمعية[2].

(١) معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، دار الشروق، عمان، بلا، ٢٠٠٥، ص ٢٠١.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

المحور الثالث
أبعاد ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي

لا يُنظر إلى الانتحار من وجهة نظر علم الاجتماع على أنه مجرد فعل فردي، بل يُعدّ أيضًا فعلاً اجتماعيًا تتداخل فيه مجموعة من العوامل الخارجية التي تشكّل قرار الفرد بالانتحار، وتتفاعل هذه العوامل المختلفة، مثل البطالة والفقر والعزلة الاجتماعية، لتؤدي إلى تدهور كبير في مستويات المعيشة، ما يسفر في بعض الحالات عن سلوك انتحاري.

وفي هذا الإطار، تتعدد أسباب وأبعاد انتشار ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي، ومن أبرزها: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، والمشكلات النفسية، وضعف الوازع الديني، إلى جانب الوحدة والعزلة الاجتماعية، وحالات مرضية مزمنة، وغيرها من الأسباب[1]، كما تشير الدراسات إلى أن معدلات الانتحار ترتفع في البلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة، لا سيما بين الفئات ذات الدخل المحدود، مع الإشارة إلى أن هذه الظاهرة لا تخلو من بعض حالات الانتحار بين الطبقات الغنية أيضًا.

وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف الأبعاد الرئيسة لانتشار ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي على النحو التالي:

أولاً: الأبعاد السياسية والأمنية

تتمثل هذه الأبعاد في تدهور الوضع الأمني والشعور بالخوف وعدم الاستقرار، وتأثر الشباب العراقي بالتحديات السياسية والاجتماعية التي مر بها منذ الحروب والحصار، مرورًا بالفقر والبطالة، وصولاً إلى النزوح، وهو ما أسهم أيضًا في ارتفاع حالات الانتحار بين النساء، خصوصًا نتيجة التشاؤم وفقدان الأمل بالمستقبل الدراسي والحياتي، وعدم القدرة على تحمل الفقر والجوع، فضلاً عن اليأس وضعف الوازع الديني، إذ تعد النساء أكثر عرضة للانكسار النفسي، وقد أكدت تقارير مؤسسات الدولة العراقية إن الشباب

(١) اسماء محمد نبيل، التحولات القيمية والتفكير الانتحاري: دراسة تطبيقية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٢٨)، ٢٠٢٢، ص١٩٩.

يشكلون الفئة الأكبر بين حالات الانتحار، حيث ترتبط الأسباب عادة بالبطالة ونقص الفرص، وانعدام الأمل في إصلاح حقيقي من شأنه تحسين أوضاعهم في البلاد[١].

علاوة على ذلك، أدى الاستقطاب السياسي الحاد وتوالي الأزمات منذ عام ٢٠٠٣ إلى عدم الاستقرار السياسي وفقدان الثقة بالمستقبل، ما أسفر عن فقدان كامل للثقة بين المواطن والدولة، ويشعر الشباب بأن النخبة الحاكمة منفصلة عن همومهم، ولا تقدّم أي رؤية واضحة لمستقبل أفضل، وهذا الشعور بعدم وجود أفق للتغيير السياسي أو الاجتماعي الإيجابي، الذي يُعرف بـ «اليأس السياسي»، يغذي ما يُسمّى بـ «اليأس الشخصي»، إذ يقتنع الفرد بأن معاناته لن تنتهي وأن الأوضاع لن تتحسن أبدًا، مما يدفعه أحيانًا إلى النظر إلى الانتحار كخيار للتخلص من دائرة مفرغة لا نهاية لها[٢].

فضلاً عن ذلك، عاش المجتمع العراقي تحت وطأة سلسلة متعاقبة من الصدمات الجماعية، بدءًا من حرب الثمانينيات بين العراق وإيران، مرورًا بحرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، والحصار الاقتصادي في التسعينيات، والغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتداعياته، انتهاءًا إلى ظهور تنظيم داعش الإرهابي عام ٢٠١٤. وقد خلقت هذه الأحداث جيلاً يعاني من إجهاد راسخ ومزمن، إذ أصبح التعرض للعنف، والموت، والتهجير، وفقدان الأحبة تجربة مشتركة للعديد من العراقيين، وتمخض عن هذه التجارب تراجع المرونة النفسية المجتمعية، وخلقت أرضية خصبة لانتشار الاكتئاب، والقلق، واضطراب ما بعد الصدمة، وهي جميعها من أقوى المؤشرات على السلوك الانتحاري[٣].

---

(١) علي سعدي عبد الزهرة، سالي سعد محمد، ظاهرة الانتحار في العراق: الاسباب ـ الاحصائيات، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، العدد (٣)، ٢٠٢١، ص ص ٦٤ ــ ٦٥.

(٢) تقرير الامم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حول الحوكمة في العراق، ٢٠٢١، ص ٢٤٣

(3) Saeed, K., & Gaitanidis, Mental Health in the Middle East: An Overview. In Mental Health in the Middle East ,Springer,2022, pp. 15.

فضلاً عن ما تقدم، يمكن القول : إن تأثير التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، ولا سيما بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، ترك آثارًا نفسية عميقة، ليس فقط على من عاش تحت سيطرته، بل على المجتمع بأسره، إذ قام التنظيم الإرهابي بالإساءة إلى الدين الإسلامي ونشر ثقافة العنف والتكفير، مما تسبب في أزمات هوية وإيمان، وفي الوقت نفسه، أدت عمليات التهجير القسري، والنزوح، والهجرة إلى تداعيات خطيرة على الأمن المجتمعي، من خلال إضعاف دور العائلة الممتدة والجيرة كشبكات دعم اجتماعي تقليدية كانت توفر سابقًا ساحة للتعبير عن المشكلات وتلقي الدعم المعنوي، فأصبح الفرد أكثر عزوبة وأقل قدرة على مواجهة الصعوبات بمفرده.[١]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول: إن العوامل السياسية والأمنية تمثل عاملاً مساهمًا رئيسيًا في تزايد ظاهرة الانتحار في المجتمع العراق، إذ يؤدي غياب الدولة ومؤسساتها الفاعلة إلى فشلها في توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية (مثل الصحة، والتعليم، والأمن)، ما يخلق شعورًا لدى المواطن بأنه متروك لمواجهة مصيره بمفرده، كما أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني يترتب عليه غياب الاستقرار النفسي والاقتصادي، ويعزز الشعور بعدم الأمان تجاه المستقبل ، فضلاً عن ذلك، فإن ضعف سيادة القانون في بعض المناطق، وانتشار السلاح، وانعدام الأمن، يسهم في خلق بيئة متوترة تتسم بالخوف وعدم الاستقرار لدى المواطن.

ثانياً: الأبعاد الاقتصادية

تُعد ظاهرة الانتحار في العراق قضية معقدة متعددة الأبعاد، إذ تلعب العوامل الاقتصادية دورًا محوريا في تفاقم هذه المشكلة، ومن خلال التحليل العلمي للمصادر المتاحة، يتضح أن البطالة والفقر وضعف الموارد الاقتصادية تمثل الدوافع الأساسية وراء ارتفاع معدلات الانتحار، لا سيما بين فئة الشباب، ولتحليل الأسباب الاقتصادية

(١) تقرير United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI)، حول آثار التطرف في العراق، ٢٠١٩، ص٤٣٥

للانتحار، ينبغي أولاً فهم السمات الهيكلية للاقتصاد العراقي، وهي[١]:

١. **الاقتصاد الريعي الأحـادي:** يعتمد العراق اعتمادًا شبه كلي على عوائد النفط، التي تشكل أكثر من ٩٠٪ من الموازنة العامة، وقد خلق هذا الاقتصاد الريعي دولة «موزعة» وليست «منتجة»، إذ يعتمد المواطن على الوظائف الحكومية والمنافع الموزعة، ما أضعف القطاع الخاص وأدى إلى ركود اقتصادي غير نفطي.

٢. **البطالة الهيكلية المرتفعة:** تُقدّر نسبة البطالة بين الشباب (١٥-٢٩ سنة) بأكثر من ٢٥٪، وقد تصل في بعض المحافظات الجنوبية الأكثر فقرًا إلى ٥٠٪، وهذه البطالة ليست مؤقتة، بل هيكلية، ناتجة عن عدم قدرة الاقتصاد الأحادي على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب مئات الآلاف الداخلين سنويًا إلى سوق العمل.

٣. **تفشي الفساد المالي والإداري:** يحتل العراق مراتب متأخرة باستمرار في مؤشر مدركات الفساد، ويستنزف الفساد الأموال العامة الموجهة للخدمات والاستثمار، ويدمر مبدأ تكافؤ الفرص، ما يخلق شعورًا عامًا بالظلم واليأس من إمكانية التغيير.

٤. **تدهور الخدمات الأساسية:** يعاني العراق من أزمة حادة في الكهرباء، ونقص في المياه الصالحة للشرب، وخدمات صحية متدنية، ويزيد هذا التدهور من العبء المعيشي على الأسر، ويعزز شعورها بالعجز والإهمال من قبل الدولة.

ولا شك أن هذه العوامل الهيكلية لا تؤدي مباشرة إلى الانتحار، بل تعمل عبر آليات وسيطة، تتمثل فيما يلي[٢]:

---

(١) تقرير الاقتصاد العراقي: استشراف مستقبل أفضل، البنك الدولي، واشنطن، ٢٠٢٢، ص٢٦٧.

(2) Farnia, M., "The Relationship between Economic Factors and Suicide Rates in Selected Middle Eastern Countries" ,International Journal of Social Psychiatry, vol. 66, 2020, pp, 487–494

١. **الضغط الاقتصادي المباشر والفقر:** يؤدي انعدام الدخل وتراكم الديون إلى ضغوط لا تُحتمل على رب الأسرة، والتي تُترجم إلى توترات أسرية، وعنف منزلي، وشعور عميق بالفشل في أداء دور المعيل، مما قد يدفع الفرد إلى الانتحار كملاذ من العار والعجز.

٢. **فقدان الأمل واليأس بين الشباب:** حين ينهي الشباب تعليمهم ويجدون أبواب العمل مغلقة أمامهم بسبب المحسوبية وغياب الفرص، يشعرون بأن مستقبلهم مسدود، ويُعد هذا الإحساس المزمن بعدم الجدوى وفقدان السيطرة على المصير وقودًا للاكتئاب والأفكار الانتحارية.

٣. **تفكك الرابطة الاجتماعية والوصمة:** قد يؤدي العجز الاقتصادي إلى العزلة الاجتماعية والشعور بالخزي، خاصة في مجتمع تقليدي يُقاس فيه قدر الرجل بقدرته على الكسب والإعالة، ويزيد الخوف من الوصمة وعدم القدرة على تلبية التوقعات الاجتماعية من الحمل النفسي على الفرد.

٤. **الحرمان النسبي وتفشي التفاوت:** مشاهدة قلة من الناس يثرون ثراءً فاحشًا عبر الفساد والمحسوبية، بينما يعاني الأغلبية، يولد شعورًا بالغضب والإحباط الشديدين، ويُعد هذا الإحساس بعدم المساواة والظلم شكلاً من أشكال العنف الرمزي الذي يسحق كرامة الإنسان ويغذي مشاعر اليأس.

ومما تقدم، يمكن تحديد **أهم أسباب ودوافع ظاهرة الانتحار المرتبطة بالجانب الاقتصادي** كما يلي:

١. الفقر والحرمان المادي

يُعد الفقر أحد أبرز العوامل الاقتصادية المرتبطة بالانتحار في العراق، وفقًا لتقارير حقوقية، فإن أكثر من ٤٠٪ من حالات الانتحار في محافظة البصرة، التي تعد الرئة الاقتصادية للعراق، كانت مرتبطة بصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية، وحتى الأفراد الذين يحصلون على راتباً شهرياً يعانون من الفقر نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم تكافؤ قيمة الراتب مع متطلبات الحياة والعائلة.

يخلق الفقر بيئة من اليأس والعجز، خاصة عندما يعجز رب الأسرة عن توفير المتطلبات الأساسية، مما يدفع بعض الأفراد إلى النظر إلى الانتحار كملاذ أخير، ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، تبلغ نسبة البطالة بين الشباب في العراق نحو ٢٥٪، وتصل هذه النسبة في بعض المحافظات إلى نحو ٥٠٪ بين الإناث، ويقترن ذلك بانتشار الفقر متعدد الأبعاد، إذ يعاني أكثر من ١٧,٥٪ من العراقيين من الفقر حسب بيانات عام ٢٠٢٤، بعد أن كانت النسبة نحو ٢٣٪ في عام ٢٠٢٢، وترتفع هذه النسبة في الريف والمناطق الجنوبية.

ولا شك أن عجز رب الأسرة، بعد سنوات من الدراسة والطموح، عن توفير أبسط مستلزمات الحياة مثل الغذاء والدواء والسكن يولد شعورًا عميقًا بالفشل والعجز، ويُفقد الحياة معناها وأمل التحسن، لا سيما في ظل غياب شبكات الأمان الاجتماعي الفعالة[١].

٢. البطالة وانهيار فرص العمل

تمثل البطالة تحديًا هيكليًا في الاقتصاد العراقي، وتُعد من الأسباب الرئيسة وراء العديد من حالات الانتحار. تشير الإحصاءات إلى أن ٣٥٪ من المنتحرين في عام ٢٠٢١ كانوا عاطلين عن العمل، ومن خلال دراسة الارتباط الجغرافي، نجد أن المحافظات ذات المعدلات الأعلى في الانتحار، مثل ذي قار والمثنى والبصرة، هي نفسها التي تسجل أعلى معدلات للفقر والبطالة وتدني الخدمات.

وتشير العديد من التقارير وتصريحات مسؤولي الصحة النفسية في العراق إلى وجود علاقة وثيقة بين تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع حالات الانتحار، موضحين أن معظم الضحايا من العاطلين عن العمل أو الذين يعانون من ضائقة مالية حادة، كما تظهر البيانات أن الفئة العمرية الأكثر عرضة هي الشباب من ١٥ إلى ٣٠ سنة، وهي الفئة التي تتحمل العبء الأكبر لتبعات البطالة وانهيار الحياة الاجتماعية[٢].

(1) International Labour Organization, World Employment and Social Outlook, Profile of Children and Adolescents in Iraq,2024, p.87.

(٢) التقرير الوطني للفقر في العراق، وزارة التخطيط، ٢٠٢٠، ص٩٦.

ومن أهم الآثار المترتبة على البطالة[1]:

أ. فقدان الأمل: يشعر الشباب العاطل، وخاصة في الفئة العمرية ١٨-٢٥ سنة، بعدم الجدوى وفقدان الأمل في المستقبل.

ب. المقارنة الاجتماعية: يؤدي انتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى مقارنة الشباب لأنفسهم بأقرانهم الذين حققوا نجاحًا ماديًا، مما يزيد من الإحباط واليأس.

ج. الارتباط بالإدمان: يلجأ بعض العاطلين إلى المخدرات كمهرب من الواقع، مما يزيد من خطر السلوك الانتحاري.

د. التفكك الأسري والعنف: تؤدي الضغوط الاقتصادية المستمرة إلى عنف أسري وتفكك الروابط العائلية، حيث يعجز رب الأسرة عن تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يضعف الترابط العائلي ويحد من قنوات الحوار والدعم.

تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى خلق بيئة غير صحية تزيد من احتمالية اللجوء إلى الانتحار كحل نهائي، لا سيما بين الشباب والنساء، كما يُعد الابتزاز الإلكتروني عاملاً حديثًا ومؤثرًا، وخاصة بين النساء والفتيات، إذ يعد أحد أبرز دوافع الانتحار بينهن، حيث تخشى الضحايا «وصمة العار» في المجتمع أكثر من الخوف من الموت نفسه.

ثالثاً: الأبعاد الثقافية

يُعد التأثر الشديد، لا سيما لدى صغار السن والمراهقين ومحدودي الثقافة، بما تبثه القنوات الفضائية، وعدم وجود إرشاد تربوي فعّال في أغلب المدارس، فضلاً عن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والألعاب الإلكترونية العنيفة، من العوامل الرئيسية في انتشار ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي، كما ساهم الانتشار الكبير لخدمة الإنترنت في البيوت وإدمان بعض الآباء والأمهات على شبكات التواصل الاجتماعي في تراجع الرقابة الأبوية على الأبناء، ما جعل كثيرًا من الفتيات والفتيان عرضة للاستغلال والترهيب، كما أدى غياب الرقابة والاهتمام من قبل الجهات الحكومية في توفير مراكز دعم ومعالجة الحالات التي لديها ميول انتحارية إلى تفاقم المشكلة.

(١) تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٢، ٢٠٢٢، برلين، ص١٢٧.

رابعاً: الأبعاد الاجتماعية

يُعد ضعف الروابط الاجتماعية والتضامن الأسري من الأسباب المهمة المؤدية إلى الانتحار، إذ يدفع الفرد إلى الانعزال عن مجتمعه نتيجة غياب الاهتمام من المحيطين به، مما يزيد احتمالية التوجه نحو الانتحار. كما تساهم كثرة المشكلات الأسرية في المجتمع، مثل التفكك الأسري، الطلاق، تأخر سن الزواج، الفشل الدراسي، والمشكلات العاطفية في تعزيز عوامل الضغط النفسي.

فضلاً عن ذلك، تلعب بعض الظواهر الثقافية والاجتماعية السلبية دورًا في تفاقم المشكلة، مثل تقليد المشاهد العنيفة في المسلسلات والأفلام التي تحمل محتوى غير متوافق مع الواقع العراقي والقيم الإسلامية، وانتشار المواقع والمجلات الإباحية، مما يؤدي إلى تعطيل التفكير السليم لدى الشباب ودفعهم نحو الانحدار النفسي والاجتماعي[1].

قد تكون ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي ناتجة عن مشاكل أسرية وخلافات زوجية، غالبًا نتيجة الضغوط الاقتصادية التي تعيق قدرة الزوج على تلبية متطلبات الحياة الزوجية، فضلاً عن احتياجات العائلة بشكل عام، وغالبًا ما لا تُسجل أسباب الانتحار الحقيقية خوفًا من الوصمة الاجتماعية والضرر الذي قد يلحق بسمعة عوائل المنتحرين أو محاولي الانتحار، ومن خلال المعلومات المستقاة من الناجين، تبين أن دوافعهم لا تقتصر على أسباب نفسية بحتة، بل تنبع في كثير من الأحيان من انهيارات عصبية ناتجة عن الضغوط الزوجية والعائلية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الزوجة بأفراد الأسرة وكيفية تعاملهم معها، هذه الضغوط تؤدي إلى كبت الألم وتحمل المشكلات المستمرة، مثل الخيانة الزوجية، الهجر، المعاملة غير الإنسانية، والحرمان والعوز الاقتصادي، مما يزيد من احتمال التفكير في الانتحار كحل نهائي للخلاص من الضغوط النفسية[2].

---

(١) طيبة فاضل وآخرون، ظاهرة الانتحار وباء يصيب المجتمع الايزيدي، بغداد، وزارة حقوق الانسان، دائرة رصد الأداء وحماية الحقوق، ٢٠١٢، ص ١٧.

(٢) زهراء رعد كامل وعلاء جواد كامل، ظاهرة الانتحار وعلاقتها بالتحولات الثقافية في المجتمع العراقي دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة الديوانية، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٩ ـــ ٥٦٠.

فضلاً عن ذلك، تسهم الضغوط الأسرية والاجتماعية، لا سيما على النساء والفئات المهمشة، في تفاقم الأزمات الفردية والاجتماعية، إذ تتعرض النساء لضغوط مضاعفة، حيث تواجهن، إلى جانب الأزمات العامة، قيودًا مجتمعية صارمة، مثل العنف الأسري، الزواج المبكر أو القسري، والوصاية الذكورية على حياتهن، وفي بعض الحالات، يكون انتحار المرأة في الواقع جريمة قتل مقنعة تُسجل على أنها انتحار لتجنب الملاحقة القانونية في ما يعرف بجرائم «الشرف[١]».

كما يشكل الفساد الممنهج وانهيار الخدمات الأساسية عاملاً آخر في تفاقم حالات الانتحار، فالفساد لا يقتصر على سرقة الأموال، بل يمتد إلى سرقة الحياة والمستقبل، ويشعر المواطن العادي بتأثيره المباشر من خلال انقطاع الكهرباء، خاصة في فصل الصيف، وشح المياه الصالحة للشرب، وتدهور النظام الصحي والتعليمي، هذا الانهيار المستمر في الخدمات يزيد العبء اليومي على الأسر ويغذي شعورًا دائمًا بالغضب والظلم واليأس، إذ إن عدم قدرة الدولة، رغم مواردها الهائلة، على توفير الاحتياجات الأساسية، يرسل رسالة واضحة للمواطن مفادها: «أنت غير مهم، ولا أحد يكترث بحياتك أو راحتك»، وهو ما يمثل وقودًا قويًا لليأس والتفكير في الانتحار[٢].

خامساً: الأبعاد النفسية

إن القلق والضغوط النفسية، إلى جانب ارتفاع معدلات الاكتئاب الناتج عن الخوف، واضطراب الوضع الأمني، والإحباط الناتج عن الصدمات المتكررة من الحروب التي مر بها العراق، كلها عوامل تزيد من احتمالية الانتحار، يُعد الاكتئاب سببًا رئيسيًا للانتحار، إذ تصل نسبة المنتحرين بين المصابين بأمراض نفسية في العراق إلى حوالي (٢٠٪)، ويرجع ذلك إلى ضعف الاهتمام بقطاع الرعاية النفسية، وغياب مؤسسات واضحة تعنى بالصحة النفسية، أو وجودها بشكل شكلي فقط، نظرًا للحروب الطويلة التي امتدت لعشرات السنين، والتي أدت إلى تجاهل الحكومات المتعاقبة لواقع الصحة النفسية وبناء مؤسسات متخصصة.

(1) Amnesty International ,Iraq: A Broken System: Violence against women and the failure of state protection,2021,p.176.

(٢) تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر الفساد في العراق (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، ٢٠٢٢، ص١٢٣.

وفقًا لتقارير وزارة الصحة العراقية حول ظاهرة الانتحار، فإن نسبة (٤٣٪) من حالات الانتحار تعود لأسباب نفسية بالدرجة الأولى، تليها الأسباب العائلية بنسبة (٣٥٪)، ثم الأسباب الاقتصادية بنسبة (١٥٪)، فيما تأتي الأسباب الأخرى بأثر أقل، من أبرز العوامل النفسية التي تساهم في الانتحار هي الكآبة، وغالبًا ما تكون ناجمة عن تعاطي المخدرات، إذ يؤدي الإدمان المفرط إلى فقدان المسؤولية وفقدان الاهتمام بالحياة، كما يسهم تراجع الالتزام الديني في غياب أي رادع يمنع الشخص من إنهاء حياته، وتنتشر تجارة المخدرات بين الفئة العمرية ١٨-٢٥ عامًا، وهي عادة في بداية حياتها العملية أو في طور البحث عن عمل، ومع عدم توفر الأموال اللازمة لشراء المخدرات، قد يدخل هؤلاء في حالة اكتئاب شديد، ما يؤدي إلى الانتحار أو الانخراط في أعمال إجرامية وخروج عن القانون[١].

إلى جانب العوامل النفسية، هناك عوامل خطر تزيد من احتمال التفكير في الانتحار أو الإقدام عليه، منها[٢]:

١. **اليأس:** الأشخاص الذين يعانون من اليأس يشعرون بعدم جدوى المستقبل أو عدم القدرة على تصور نهاية الألم الذي يواجهونه حاليًا.
٢. **التقلبات المزاجية الشديدة:** مثل التحول المفاجئ من الاكتئاب أو التوتر إلى حالة هدوء أو فرح، حيث قد يكون الشخص قد قرر محاولة الانتحار ويشعر بالارتياح لذلك.
٣. **الهوس بالموت أو الوسائل المميتة:** يظهر أحيانًا لدى بعض الأشخاص اهتمام مفرط بالفنون أو الوسائل المرتبطة بالموت، ما يصبح مقلقًا إذا تجاوز الحد الطبيعي.
٤. **مشاكل تعاطي المخدرات.**

(١) احمد الدباغ، الانتحار في العراق... ظاهرة متفاقمة وأرقام صادمة، ٢٠٢٥/٢/٣، على الرابط: https://www.noonpost.com/290711

(٢) انعام عيد محمد، اياد يلم عبد الرزاق، الانتحار: الاسباب والدوافع وطرق الوقاية والعلاج، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، المركز القومي للبحوث، فلسطين، العدد (١٠)، ٢٠٢٤، ص٤.

٥. **الاضطرابات النفسية:** مثل الفصام، والاكتئاب، والقلق، واضطرابات الشخصية، خاصة إذا ارتبطت بنقص العلاج.

٦. **الأمـراض الجسدية الشديدة:** بما في ذلك الألم المزمن، لاسيما إذا كان الشخص يعاني من مرض صعب العلاج، ما يولد شعورًا بالعجز واليأس.

٧. **التاريخ العائلي أو الشخصي للانتحار:** إذ يُعد أكبر مؤشر على الانتحار المكتمل هو المحاولات السابقة، والتي قد تتصاعد في درجة المخاطرة أو تتطور في الوسائل المستخدمة.

فضلاً عن ذلك، فإن الوصمة الاجتماعية وندرة خدمات الصحة النفسية تؤثران بشكل كبير على ارتفاع حالات الانتحار، ففي مجتمع يعد فيه المرض النفسي «جنونًا» أو «ضعفًا في الإيمان» أو «عيبًا عائليًا»، تلجأ الأسر إلى إخفاء الحالات وعدم طلب المساعدة حتى فوات الأوان، وتزيد ندرة مراكز العلاج والأطباء والمعالجين النفسيين من حدة المشكلة، إذ يحرم هذا المزيج بين الوصمة وندرة الخدمات الأفراد من أي أمل في تجاوز الأزمات النفسية والاجتماعية[1].

(1) World Health Organization. (2020). Assessment of the mental health system in Iraq, 2020, p. 67.

المحور الرابع
آليات مواجهة ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي

يُعدّ الانتحار في العراق انعكاسًا مأساويا لأزمة اقتصادية أو اجتماعية عميقة؛ فهو لا يمثل قرارا فرديًا فحسب، بل يشكل مؤشّرًا على فشل جماعي في منظومة الحماية الاجتماعية والاقتصادية، وفي بنية النظام الريعي الذي أنتج مستويات مرتفعة من البطالة والفقر والفساد وعدم المساواة، هذه العوامل مجتمعة تخلق بيئة خصبة لليأس والاضطرابات النفسية، تُسهم في دفع فئات واسعة نحو التفكير بالانتحار أو الإقدام عليه.

وانطلاقًا من ذلك، يمكن اقتراح مجموعة من الآليات التي ينبغي تطبيقها على مختلف المستويات، وبجهود مشتركة بين الدولة ومؤسساتها الرسمية، والمجتمع بمختلف مكوّناته، بهدف الحد من الظاهرة والتمهيد للقضاء عليها مستقبلاً، ومن أبرز هذه الآليات:

أولاً: على مستوى السياسات العامة والتدخل الحكومي

١- إطلاق إستراتيجية وطنية شاملة للصحة النفسية

تكون بإشراف وزارة الصحة وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وتركز على دمج خدمات الصحة النفسية ضمن الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز برامج الكشف المبكر، إلى جانب تحقيق التكامل بين الوزارات والقطاعات ذات الصلة الحكومية وغير الحكومية.

٢- مكافحة الفساد واطلاق برامج اقتصادية عاجلة

من خلال إنشاء صندوق وطني لدعم الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه بشكل فعلي وملموس، بما يخفف الضغوط الاقتصادية التي تمثل أحد محركات اليأس والانتحار.

٣- تعزيز سيادة القانون وحماية الفئات الضعيفة

عبر تطبيق قوانين رادعة ضد العنف الأسري، وتمكين النساء والفئات الهشة من الحصول على الحماية القانونية، بما يسهم في الحد من الظروف الاجتماعية التي تدفع نحو الانتحار.

ثانيًا: على مستوى السياسات الاقتصادية

١- معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية

من خلال تبنّي إصلاحات حقيقية تُسهم في خلق فرص عمل وتعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة، إضافة إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر سياسات جدّية تستهدف تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، بما يتيح توفير فرص عمل خارج القطاعين النفطي والعام.

٢- مكافحة الفساد وتعزيز الرقابة

عبر تفعيل القوانين والمؤسسات الرقابية بشكل مستقل وفعّال، بما يضمن إدارة شفافة للموارد ويعزز ثقة المواطن، ويسهم في تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة.

٣- الاستثمار في رأس المال البشري

من خلال تطوير منظومة التعليم والتدريب لتواكب احتياجات سوق العمل، وتمكين الشباب من اكتساب المهارات التقنية والمهنية التي تؤهلهم للاندماج في سوق العمل بصورة أفضل.

٤- مكافحة البطالة والفقر

عبر تنفيذ برامج اقتصادية واقعية تستهدف دعم المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال، وتوفير بيئة داعمة لتمكين الشباب اقتصاديًا وتحسين سبل عيشهم.

ثالثًا: على مستوى النظام الصحي والخدمات التخصصية

١- تعزيز خدمات الصحة النفسية

الاهتمام بخدمات الصحة النفسية لكونها أولوية وطنية موازية للصحة الجسدية، وذلك من خلال زيادة المخصصات المالية الموجهة لهذا القطاع، وتنفيذ حملات توعية واسعة للتقليل من الوصمة المرتبطة بالمرض النفسي وتشجيع الأفراد على طلب المساعدة دون خوف.[١]

(١) احمد الدباغ، الانتحار في العراق... ظاهرة متفاقمة وأرقام صادمة، مصدر سبق ذكره.

٢- إنشاءخطوط وطنية للدعم النفسي والوقاية من الانتحار

تكون مجانية ومتاحة على مدار الساعة، ويديرها مختصون مدربون، كما يتطلب الأمر تدريب الأطباء العامين والممرضين والعاملين في المراكز الصحية على التعرف المبكر إلى مؤشرات الاكتئاب والسلوك الانتحاري، وتمكينهم من تقديم الإسعافات الأولية النفسية[١].

٣- توسيع نطاق الخدمات المتخصصة

من خلال إنشاء عيادات للصحة النفسية في جميع المستشفيات العامة وفي مراكز المحافظات، إلى جانب استحداث مراكز اجتماعية داخل المناطق السكنية تعمل كعيادات استشارية لدعم المرضى النفسيين ومتابعة حالات الإدمان[٢].

رابعاً: على مستوى المجتمع المدني والتوعية المجتمعية

١- تعزيز شبكة الامان الاجتماعي

عبر توعية المواطنين بمخاطر ظاهرة الانتحار، وتوسيع برامج الدعم النقدي المشروط والحماية الاجتماعية للفئات الأشد فقراً وهشاشة، مع تمكين منظمات المجتمع المدني للعمل في مجال الدعم النفسي والاجتماعي داخل المناطق الأكثر تضررًا[٣].

٢- تفعيل دور المؤسسات الدينية

إذ يمكن لهذه المؤسسات أن تؤدي دورًا محوريًا في التوعية العامة، وتقديم خطاب ديني معتدل يُحرّم الانتحار ويشجع الأفراد على طلب المساعدة وعدم الاستسلام لليأس.

٣- تعزيز دوؤر المؤسسات الإعلامية

(1) Maha Sulaiman Younis, Mar Suicide and suicidality in Iraq: a systematic review, 2023, At: https://storyteller.iom.int/stories/altsabq-ltzyz-mkafht-halat-alanthar-fy-alraq

(٢) احمد عبد علي، ظاهرة الانتحار في العراق، مؤسسة دار الاسلام الخيرية، على الرابط: https:// darislam.org/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9

(٣) وديان ياسين عبيد، البعد الاجتماعي لظاهرة الانتحار في العراق: الاسباب والمقترحات « دراسة ميدانية في مراكز شرطة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد (٦٥)، ٢٠٢٠، ص٤٤٥.

من خلال تبنّي تغطية إعلامية أخلاقية لا تروّج للانتحار ولا تتناول تفاصيله أو أساليبه، بل تركز على قصص التعافي وأماكن الحصول على المساعدة، كما يتطلب الأمر تنفيذ حملات توعية عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي للتعريف بأعراض الاضطرابات النفسية وأهمية طلب العلاج، ونشر رسائل دعم وأمل للفئات الهشة.

٤- تدريب الأفراد والأسر على مهارات التنشئة الإيجابية

عبر برامج تثقيفية تستهدف الآباء والأمهات لتمكينهم من اكتشاف مؤشرات الاكتئاب والقلق لدى الأبناء مبكرًا، والتعامل معها بصورة صحيحة وفي الوقت المناسب.

خامساً: على مستوى البحث العلمي

١- إنشاء نظام وطني للرصد الوبائي للانتحار

من خلال تعزيز التعاون بين وزارة الصحة والجهاز المركزي للإحصاء من أجل جمع بيانات دقيقة وشاملة حول حالات الانتحار ومحاولاته، بما يشمل العمر والجنس والأسباب والسياقات الجغرافية.

٢- تشجيع البحث العلمي المتخصص

عبر دعم الباحثين والأكاديميين لإجراء دراسات ميدانية معمقة لفهم الظاهرة وتحليل جذورها، وتقييم فعالية برامج التدخل والوقاية، وبناء قاعدة معرفية تساعد في وضع السياسات الملائمة.

٣- إصلاح النظام التعليمي

بإدماج مفاهيم الصحة النفسية والتربية النفسية في المناهج الدراسية، وتضمين محتوى يهدف إلى رفع الوعي بمخاطر الانتحار وطرق الوقاية منه، وبناء شخصية متوازنة قادرة على مواجهة الضغوط.

الخاتمة

تمثل ظاهرة الانتحار تهديدًا حقيقيًا وتحديًا خطيرًا لجميع المجتمعات، كبيرها وصغيرها، لما تتركه من تداعيات عميقة على الفرد والمجتمع، وقد اكتسبت هذه الظاهرة أبعادًا أكثر حدة في البلدان التي تشهد صراعات ممتدة وانعدامًا للاستقرار، ولم تعد مقتصرة على فئة عمرية أو طبقة اجتماعية محددة، بل تحولت إلى قضية مجتمعية تتطلب تحليلاً علميًا جادًا وتدخلاً عاجلاً للحد من آثارها.

ويُعد العراق من الدول التي تعاني من تفاقم ظاهرة الانتحار؛ فالعقود الأربعة الماضية حملت سلسلة من التحولات الحادة، بدءًا من حرب الثمانينيات، مرورًا بمرحلة الحصار، ثم الغزو والاحتلال الأميركي، وما تبعه من موجات عنف وانفلات أمني، وصولاً إلى ظهور تنظيم داعش الإرهابي، هذه الأحداث لم تُخلّف دمارًا ماديًا في البنى التحتية فحسب، بل ألحقت دمارًا نفسيًا واجتماعيًا عميقًا ترك آثاره في بنية الشخصية العراقية. وباتت الصدمات المتراكمة جزءًا من الوعي واللاوعي الجمعي، تنتقل بين الأجيال في صورة اضطرابات نفسية وسلوكية، كان أشدّها حضورًا وأكثرها مأساوية ظاهرة الانتحار.

وعلى الرغم من خطورة العوامل الاقتصادية، فإنها ليست السبب الوحيد وراء تفاقم الظاهرة، إذ تتداخل معها عوامل أخرى مثل التفكك الأسري، وانهيار منظومة القيم الاجتماعية، وانتشار المخدرات، وأزمة الهوية، لتشكّل معًا بيئة خصبة لتنامي اليأس والإحباط وفقدان الأمل.

وفي سياق مواجهة هذه الظاهرة، يبرز ضرورة تبنّي **خطة وطنية شاملة** تعتمد على مقاربة متعددة المستويات، فعلى المستوى الأولي، ينبغي العمل على تحسين الظروف المعيشية، ومكافحة البطالة والفقر، بوصفها البيئة الحاضنة للانتحار، وعلى المستوى الثانوي، تتأكد أهمية تعزيز خدمات الصحة النفسية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المحافظات، مع نشر ثقافة مجتمعية داعمة تشجع على طلب المساعدة وتكسر الوصمة المرتبطة بالمرض النفسي.

وبذلك، فإن الحد من انتشار ظاهرة الانتحار في العراق يتطلب **جهدًا وطنيًا متكاملاً** يعيد بناء الإنسان ويستجيب لمجمل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تراكمت عبر السنين، وبما يضمن استعادة الاستقرار الاجتماعي وبناء مجتمع قادر على حماية أفراده من السقوط في دائرة اليأس والموت.

المصادر

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير الحوكمة في العراق، ٢٠٢١.

٢. البنك الدولي، تقرير الاقتصاد العراقي: استشراف مستقبل أفضل، واشنطن، ٢٠٢٢.

٣. البهلول، هادية العود، الانتحار في البلدان العربية: عوامل الخطر والحماية (تونس مثالاً تطبيقياً)، مجلة دراسات اجتماعية، مؤسسة بين الحكمة، بغداد، العدد (٥١)، ٢٠٢٣.

٤. تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI)، آثار التطرف في العراق، ٢٠١٩.

٥. حسن، عبد العزيز، الانتحار بين الإباحة والتجريم: دراسة تاريخية فلسفية، الطبعة الأولى، لندن، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٣.

٦. الدباغ، أحمد ، الانتحار في العراق... ظاهرة متفاقمة وأرقام صادمة، ٢٠٢٥/٢/٣، على الرابط: https://www.noonpost.com/290711

٧. دوركهام، إميل، الانتحار، ترجمة: حسن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١١.

٨. ريزان، حمه رشيد كريم، دراسة إحصائية لأهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الانتحار، جامعة السليمانية، ٢٠٠٣.

٩. سقني، صالح و يوسفي، نور الدين، قراءة في مفهوم الانتحار، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد (٢)، ٢٠١٥.

١٠. سمعان، مكرم، مشكلة الانتحار: دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري بالقاهرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣.

١١. سهيري، زينب ، دراسة استطلاعية عن ظاهرة الانتحار والمحاولة الانتحارية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد (١٠)، ٢٠١٣.

١٢. طيبة فاضل وآخرون، ظاهرة الانتحار: وباء يصيب المجتمع الإيزيدي، وزارة حقوق الإنسان، دائرة رصد الأداء وحماية الحقوق، بغداد، ٢٠١٢.
١٣. عبد الزهرة، علي سعدي و محمد، سالي سعد، ظاهرة الانتحار في العراق: الأسباب والإحصائيات، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، العدد (٣)، ٢٠٢١.
١٤. عبد علي، احمد، ظاهرة الانتحار في العراق، مؤسسة دار الاسلام الخيرية، على الرابط: https://darislam.org/%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9
١٥. عبيد، وديان ياسين، البعد الاجتماعي لظاهرة الانتحار في العراق: الأسباب والمقترحات – دراسة ميدانية في مراكز شرطة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد (٦٥)، ٢٠٢٠.
١٦. العمر، معن خليل، التفكك الاجتماعي، دار الشروق، عمّان، ٢٠٠٥.
١٧. كامل، زهراء رعد و كامل، علاء جواد، ظاهرة الانتحار وعلاقتها بالتحولات الثقافية في المجتمع العراقي: دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة الديوانية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة القادسية، العدد (٤٣)، ٢٠٢١.
١٨. محمد، إنعام عيد، عبد الرزاق، إياد يلم، الانتحار: الأسباب والدوافع وطرق الوقاية والعلاج، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المركز القومي للبحوث، فلسطين، العدد (١٠)، ٢٠٢٤.
١٩. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر الفساد في العراق (٢٠٢٠-٢٠٢٢)، ٢٠٢٢.
٢٠. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٢، برلين، ٢٠٢٢.
٢١. نبيل، أسماء محمد، التحولات القيمية والتفكير الانتحاري: دراسة تطبيقية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٢٨)، ٢٠٢٢.

٢٢. وزارة التخطيط، التقرير الوطني للفقر في العراق، ٢٠٢٠.

23. Amnesty International ,Iraq: A Broken System: Violence against women and the failure of state protection,2021
24. Farnia, M., "The Relationship between Economic Factors and Suicide Rates in Selected Middle Eastern Countries" ,International Journal of Social Psychiatry, vol. 66, 2020.
25. International Labour Organization, World Employment and Social Outlook, Profile of Children and Adolescents in Iraq.
26. Maha Sulaiman Younis, Mar Suicide and suicidality in Iraq: a systematic review, 2023, At: https://storyteller.iom.int/stories/altsabq-ltzyz-mkafht-halat-alanthar-fy-alraq
27. Saeed, K., & Gaitanidis, Mental Health in the Middle East: An Overview. In Mental Health in the Middle East ,Springer,2022.
28. World Health Organization. (2020). Assessment of the mental health system in Iraq, 2020.



التدابير التشريعية للحد من الانتحار

دراسة لمديات الفاعلية

وتحديات التطبيق

ا.م.د. وائل منذر البياتي

المقدمة

تمثل ظاهرة الانتحار تحديًا مركبًا للمشرعين في العالم، حيث تجمع هذه الظاهرة بين الأبعاد الاجتماعية والنفسية والدينية والقانونية، وتشير الإحصائيات الحديثة إلى تفاقم الظاهرة، إذ شهد العراق تزايدًا في معدلات وقوع حالات الانتحار أو محاولات الانتحار، وصلت نسبتها إلى حدود (١٧٥٪)، مما يعني أننا أمام ظاهرة تستوجب الوقوف عندها للعمل على الحد من تزايدها المفرط، خصوصًا وأن أكثر حالات الانتحار تقع بين صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-٣٥) سنة، وهذا التصاعد الخطير مؤشر على ضعف المعالجات السياساتية سواء في الجوانب التربوية أو الاجتماعية أو النفسية أو القانونية.

تشير الدراسات إلى أن هناك أسبابًا عدة تقف وراء تزايد أعداد المنتحرين من الشباب، منها الاقتصادية كالبطالة وانعدام فرص العمل والفقر، والاجتماعية كالعنف الأسري، لاسيما ما تتعرض له النساء أو تسجيل حالات القتل غسلاً للعار كحالة انتحار، أو نتيجة لتعاطي المخدرات بين أوساط الشباب، وكذلك ظهور حركات سرية تمارس الانتحار كجزء من طقوسها، أمثال (جماعة القربان)[1] التي ظهرت في الآونة

(١) حركة دينية سرية نشطت في السنوات الأخيرة في عدد من المحافظات جنوب البلاد، والكلام عن عقيدة هذه الجماعة محلّ اختلاف؛ فهناك من ينسب إليهم القول بألوهية الإمام علي عليه السلام، أي أنهم امتداد لجماعة العلاهية، وبين من ينسب إليهم الغلوّ في الإمام علي وأنهم يقتلون أنفسهم تقرّبًا للإمام. ومن قادة هذه الجماعة شخص يُدعى **عبد علي الحسني** ويُلقّب بـ**المولى**، ويقال إنه يقيم في مدينة مشهد.

لدى المجموعة قنوات خاصة مغلقة على تطبيق تليغرام للتواصل فيما بينهم، ويُجرى فيها الإعلان عن موعد القرعة المتعلقة باختيار الأشخاص الذين سيضحّون بأنفسهم. وعادةً ما يجتمع أفراد المجموعة في مكان محدد بشكل سريع ويُجرون القرعة، وبعدها يمارسون طقوسًا معيّنة تتمثّل في قراءة بعض الأدعية الدينية وإشعال الشموع كأنهم يقومون بزفاف الشخص الذي وقعت عليه القرعة إلى الجنة. وبعد انتهاء القرعة يقوم الشخص بالانتحار عبر شنق نفسه بنفسه ومن دون مساعدة أحد في الغالب.

الأخيرة وعمدت إلى دفع اتباعها إلى الانتحار كطقس ديني، أو أسباب نفسية كضغوط الامتحانات الوزارية أو التنمر الذي يتعرض له بعض الأشخاص في المدارس أو مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن هنا كان لزامًا العمل على توضيح مدى شمولية التنظيم التشريعي لمواجهة حالة الانتحار، وهل أن النصوص المنظمة يمكن أن تكون جزءًا من الحل، أم أننا بحاجة إلى إعادة النظر في المنظومة التشريعية بما يعيد صياغة النصوص الخاصة بقانون العقوبات والقوانين الأخرى لغرض الحد من حالات الانتحار أو محاولته في المطالب التالية:

المطلب الأول
مفهوم الانتحار في التشريع العراقي

التشريع هو عبارة عن مجموعة من القواعد المنظمة لموضوعات وقضايا محددة، تصدرها السلطة المختصة وفقاً للقواعد المتعارف عليها أو المنصوص عليها في دولة ما[1]، حيث تجد هذه السلطة ضرورة تنظيم بعض العلاقات داخل الجماعة بما يؤمن تحقيق الغاية الأساسية من وجودها، وهي ضمان الصالح العام، ومن بين هذه التشريعات، التشريع العقابي، وهو مجموعة القواعد القانونية المدونة الصادرة عن السلطة التشريعية، لكونها معبرة عن إرادة الأمة، والتي تحدد السلوكات التي يمنع على الأفراد القيام بها، وتحدد العقوبة المادية المترتبة على عدم الانصياع للنص التشريعي كجزاء توقعه السلطة العامة على المخالفين للقانون.

أما الانتحار فهو قتل الإنسان نفسه بإرادته الحرة المختارة، غير المشوبة بعيب من العيوب التي تؤدي إلى نقصها أو سلبها، بأي وسيلة كانت أو تحت أي عذر أو سبب، وبتعبير آخر فإن الانتحار «هو قتل الذات بذاتها»[2]. وتختلف الدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب هذا الفعل، حيث تظهر بعدة صور، منها الخوف من مواجهة المجتمع، نتيجة إحباط أو ابتزاز، أو الشعور بالفشل، أو نتيجة الضغوط الاقتصادية أو الأسرية أو الاجتماعية، فهناك ضحايا لا يملكون حُسن التصرف في تلك الوقائع، حيث يقعون فريسة لهذه الضغوط التي تدفعهم للاكتئاب والاضطراب النفسي، أو نتيجة قيام شخص أو مجموعة أشخاص بالتهديد والتشهير والابتزاز والوعد والوعيد، فتنهار إرادة الضحية تماما، وتصبح كأداة يُحركها الآخرون كما يشاءون، دون رقيب أو حسيب، وينتهي الأمر بالانتحار للهروب من الضغط النفسي والعصبي، والرعب من مواجهة المجتمع، أو تنفيذًا للتهديد أو الابتزاز الواقع عليها.

---

(١) د. عبد الرحمن البزاز، مبادي القانون المقارن، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٩، ص ٩٩.

(٢) د. جمال الحيدري، السلوك الانتحاري، دراسة قانونية وعلمية تحليلية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٠ .

بالمحصلة النهائية، فإن الانتحار من الناحية القانونية هو فعل يقوم به الإنسان يمس حقه في الحياة، بمعنى أن الإنسان يتعمد إيذاء نفسه للتخلص من ألم يعتقد أنه أشد وطأة وخطورة عليه، مما يدفعه للتفريط بهذا الحق، لذلك نجد أن التشريعات المعاصرة لا تذهب إلى معاقبة المنتحر جزائيًا، لا لشيء سوى أنه قد اقتصّ من نفسه، فأصبح جانيا ومجنيًا عليه في آن واحد[1]، مما يجعل من الصعب إيقاع العقاب الجزائي عليه، كما أنه لا توجد بيانات أو تقارير تشير إلى أن عدم التجريم يؤدي إلى تزايد حالات الانتحار، حيث إن البلدان التي لا تجرم الانتحار تميل معدلاتها إلى الانخفاض، فعدم التجريم يزيد من معدلات الإبلاغ عن حالات الانتحار بمجرد التخلص من الخوف من الاتهامات القانونية، مما يسمح بتقديرات أكثر دقة عن المدى الحقيقي للمشكلة، مقارنة باعتبارها عملاً إجراميًا، حيث غالبًا ما تكون محاولات الانتحار مخفية، ولا يتم الإبلاغ عن الوفيات الناجمة عن الانتحار، مما يعطي انطباعًا خاطئًا عن السلوكات الانتحارية الأقل انتشارًا[2].

ولو رجعنا إلى الشريعة الإسلامية لوجدنا إن الله سبحانه وتعالى قد كرم الإنسان بقوله في محكم كتابه الكريم: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾، لذلك نجد النهي عن قتل النفس التي كرمها الله بصورة قطعية في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾. ومن هنا فإن التشريع الجنائي الإسلامي جرم الفعل وحدد عقوبته بكونها عقوبة سماوية تتمثل في الخلود في جهنم، فضلاً عن الجزاء الدنيوي الذي يجتهد بعض الفقهاء بفرض الكفارة كجزاء مالي، ومعاقبة الشريك في حالة وجوده.

بصورة عامة، تسعى التشريعات، ومنها المشرع العراقي، إلى مواجهة السلوكات التي يظهرها الآخرون ممن يحيطون بالمنتحر، وقد يكون لها دور مباشر في وقوع الجريمة، لغرض شمولها بالمسؤولية الجزائية متى وُجدت علاقة سببية بين السلوك الصادر، إيجابيًا كان أم سلبيًا، والنتيجة التي حصلت، كأفعال المساعدة أو التحريض على الانتحار، بوصفها أفعالاً ذات طابع مخالف للقانون.

(١) كانت التشريعات القديمة تذهب الى انزال العقوبة بجثة المنتحر ومصادرة امواله لحرمان اهله منها .

(٢) منظمة الصحة العالمية / المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، الوقاية من الانتحار ضرورة عالمية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٥٣.

المطلب الثاني
موقف المشرع العراقي من الانتحار
الإطار القانوني وثغراته

واقعًا، إن الانتحار كسلوك مادي يؤدي إلى المساس بحق الإنسان في الحياة، لم يكن محل إغفال تشريعي من المشرع العراقي، حيث عالج قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل الظاهرة في نصوصه، وكان توجهه يختلف عن توجه بعض التشريعات الأخرى الساكتة عن مواجهة المسألة، كالمشرع المصري الذي لا توجد في نصوص قانون العقوبات تجريم للتحريض على الانتحار أو المساعدة على تنفيذه أو الترويج للأفكار الانتحارية، أو إلزام بالعلاج والتأهيل لمن يشرع في الانتحار، مما يخلق فراغًا تشريعيًا، أو تشريعات انتهجت منهجًا عقابيًا لتجريم الفعل، كالمشرع الأردني[1]، الذي يعاقب على الشروع في الانتحار إذا ما تم في الأماكن العامة ويشدد العقوبة في حال حصولها بناءً على اتفاق جماعي، حمايةً للمصلحة العامة من تفشي الظاهرة، والتوافق مع الشريعة الإسلامية التي تحرم الانتحار، كما في حديث النبي ﷺ: «من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم».

بينما يتميز النظام القانوني العراقي بموقف محدد تجاه الانتحار، يمكن تفصيله من خلال ما يأتي:

(١) تعرف المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات الأردني الشروع في الانتحار كـأفعال تُؤدي إلى الوفاة عادةً في مكان عام» .وقد جرمت المادة ٣٣٩ المعدلة العام (٢٠٢٢) الشروع في الانتحار في الأماكن العامة بعقوبة تصل إلى الحبس لمدة ٦ أشهر غرامة ١٠٠ دينار، وتشدد العقوبة للضعف في حالات «الاتفاق الجماعي» .

أولاً: عدم تجريم الشروع في الانتحار:

- تنص المادة (٣/٤٠٨) من قانون العقوبات العراقي (رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩) صراحةً على أن «لا عقاب على من شرع في الانتحار»، والشروع هو القيام بالسلوك المادي المؤدي إلى الفعل الجرمي دون الوصول إلى تحقيق النتيجة، وهي هنا الموت انتحارًا، ويرجع السبب إلى عدم تحقق النتيجة لا إلى إرادة الفاعل أو وعيه أو تراجعه عن إتمام الفعل، وإنما لتدخل سبب أجنبي مفاجئ يحول دون تحقيق النتيجة أو يؤدي إلى إيقاف السلوك قبل إتمامه.

هنا نجد أن المشرع الجنائي العراقي يعمد في الجرائم العادية إلى معاقبة الفاعل عن شروعه في الجريمة بعقوبة مساوية لعقوبة الجريمة الكاملة، باعتبار أن هناك خطورة إجرامية أشار إليها الشروع في الفعل والسعي لتحقيقه، لكن في الانتحار نجد أن موقف المشرع مغاير تمامًا، إذ لا يعد الشروع في الانتحار فعلاً يستوجب معاقبة الفاعل، باعتباره جانيًا ومجنيًا عليه في آن واحد، كما هو الحال بالنسبة لعدم المعاقبة على الانتحار، حيث لا يمكن تحريك الدعوى الجزائية ضد شخص ميت ابتداءً، وبهذا فلا عقوبة على الشروع.

ذلك أن الفلسفة التشريعية في عدم إيقاع الجزاء العقابي هنا تَعد الانتحار نتيجة لمجموعة من الأزمات النفسية والاجتماعية التي تدفع الشخص إلى اتخاذ قرار إنهاء حقه في الحياة، نتيجة الضغوط التي يعاني منها، مهدراً حقه في العيش مقابل ما يواجهه من ضغوط، ولهذا وجد المشرع أنه لا جدوى من عقاب شخص يستهين بحياته، كون العقوبة لن تكون رادعًا له من المضي بهذا السلوك مستقبلاً، وإنما قد تشجعه على ذلك، فتنتفي الغاية من العقاب الذي يحمل في طياته صيغة وغاية الإيذاء للفاعل، فلا جدوى من فرضه على من يفشل في الانتحار.

لإشكالية التي تواجه المشرع العراقي تتمثل بوجود ثغرة أساسية في الإجراءات التكميلية عند وقوع محاولة الانتحار، وهي غياب أي نص يلزم مؤسسات الدولة بتقديم العلاج النفسي الإلزامي لمن يقدم على الانتحار ويخيب فعله ويفشل، مما قد يشجع على تكرار هذه المحاولات.

ثانياً: تجريم التحريض أو المساعدة على الانتحار

إن كان الانتحار هو فعل قيام الشخص بقتل نفسه بأي وسيلة كانت وبطريقة تمس حقه في الحياة، حيث تذهب معظم التشريعات الجنائية إلى نفي الصفة الإجرامية عن فعل الانتحار أو الشروع فيه، فإن نشاط المحرض أو من يساعد المنتحر بتجهيز الأدوات أو توفير سبل المساعدة يعد سلوكه إجراميًا، ويحاسب عليه القانون، إذ يعده البعض عملية دنيئة تستهدف استغلال ضعف الآخرين ودفعهم لارتكاب فعل الانتحار، مما يجعله سببًا كافيًا للتجريم[١].

وهذه الجريمة لا بد من توافر أركانها كاملة حتى يمكن محاسبة من يرتكبها جزائيًا، وهي:

١. الركن المادي للجريمة

يتمثل السلوك المادي للجريمة في التحريض بكونه نشاطًا ذا طابع معنوي، أي أنه يتجه نحو الجانب النفسي للفاعل لغرض التأثير فيه أو دفعه إلى ارتكاب الفعل، ولا عبرة بالوسائل المستخدمة للوصول إلى النتيجة المرجوة، فالعبرة بتحقق الغاية لا بوسيلة إدراكها[٢]، يقوم المحرض بزرع فكرة الجريمة في ذهن الفاعل إلى الدرجة التي تقنعه فيها بالمباشرة في العمل على إنهاء حياته، من خلال جعله يقبل أو يستحسن الفعل.

وفي القانون الجنائي، تُعد هذه إحدى صور المساهمة الجنائية، أي القيام بأحد أدوار الجريمة، ولهذا نجد أن الأساس القانوني متوفر لفرض العقوبة على الجاني هنا باعتباره محرضًا على الفعل، ولا عبرة بوقت التحريض، سواء كان قبل ارتكاب الفعل أو معاصرًا له، بمعنى أن المحرض حث المجني عليه على إتمام فعل الانتحار دون أن يقوم بمنعه أو نصحه، وهو أمر يمكن تصوره بعد وقوع الفعل.

(١) عبد الله سعيد عمر، التحريض على الانتحار في قانون العقوبات العراقي، مجلة جامعة جيهان – اربيل للعلوم الانسانية، العدد٢، ٢٠٢٣، ص ٩٩ .

(٢) د. محمد حسن ربيع، التحريض الشرطي واثره في المسؤولية الجنائية لفاعل الجريمة، المؤسسة الفنية للطباعة، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٢ .

أما الصورة الثانية المجرمة فتتمثل في المساعدة على الانتحار، ولم يحدد المشرع العراقي الوسيلة ؛لأن طبيعتها تأبى التحديد، نظراً لاختلاف طرق ووسائل تقديمها، وهي ممكن أن تكون بصورتين:

- مساعدة مادية: كتقديم الأدوات والمواد المستخدمة في الانتحار، كالسم أو الحبل أو السلاح، أو توفير المكان.
- مساعدة معنوية: تظهر من خلال إعلام المنتحر بنوع وكمية السم اللازمة، أو طريقة الانتحار، أو كيفية استعمال السلاح.

التشريع الجنائي العراقي جرم هذه الصور من الأفعال، سواء التحريض أو المساعدة على الانتحار، والمساعدة منصوص عليها في المادة (٤٠٨) من قانون العقوبات المعدل، والتي نصت فقرتها (١) منها على: «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات من حرّض شخصًا أو ساعده بأي وسيلة على الانتحار إذا تم الانتحار بناءً على ذلك، وتكون العقوبة الحبس إذا لم يتم الانتحار ولكن شرع فيه»، والتي أخذت من صورة التحريض والمساعدة صورًا للسلوك الإجرامي المكون للركن المادي.

ونرى أن المشرع العراقي اشترط لتطبيق هذا النص أن تقع النتيجة المادية للتحريض بانتحار الآخر، أو أن يشرع بالانتحار، على أن يكون ذلك الانتحار أو الشروع فيه نتيجة لتحريض المحرض أو بتقديم مساعدة ما.

بينما في إقليم كردستان، أوقف برلمان الإقليم العمل بنص المادة (٤٠٨/١) من قانون العقوبات العراقي وأحل محلها نصًا جديدًا يتضمن: «يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات من حرّض شخصًا أو ساعده بأي وسيلة على الانتحار أو تسبب فيه إذا ما تم الانتحار بناءً على ذلك، وتكون العقوبة الحبس في حالة الشروع».

وبهذا، يكون المشرع في إقليم كردستان قد أضاف صورة ثالثة وهي التسبب في الانتحار إلى الصورتين المقررتين في نص المادة (٤٠٨) من قانون العقوبات، وهما التحريض والمساعدة، وهذا توجه متطور في المشرع بالإقليم يضمن شمولية العقاب،

فضلاً عن التسبب في الانتحار، وإن كان ذلك يقتضي إثبات وجود علاقة سببية مباشرة بين الفعل وحالة الانتحار، وهو ما يدخل في نطاق ولاية قاضي الموضوع في بيان المبررات القانونية لوجود العلاقة السببية أو انتفاءها عند إصدار القرار.

السؤال الذي يطرح هنا يتعلق بقيام بعض الأشخاص بالترويج للانتحار من خلال نشر فيديوهات لكيفية القيام بذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي، أو تحبيذ الفكرة وترسيخها لدى من يتابعهم، حيث إن هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة، فقد سبق، لمحطة تلفزيونية في ولاية (أوريجون) أن قام مقدم أحد البرامج فيها بشرح كيفية الانتحار بالنسبة للمصابين بأمراض ميؤوس من الشفاء منها، فتناقلت القنوات الخبر تحت عنوان: (دليل تلفزيوني للراغبين في الانتحار)[1].

والواقع أن النص الجنائي يكاد يكون غير كافٍ للتجريم في هذا المجال، كونه غير موجه إلى شخص المجني عليه بالذات، كما أن عملية إثبات وجود العلاقة السببية بين الفعل وحالة الانتحار قد تكون من الصعوبة بمكان، مما يتطلب وجود نص يعاقب على سلوك الترويج للانتحار، سواء كان ذلك الترويج إلكترونيًا أو من خلال وسائل الإعلام الأخرى، وألا يقتصر العقاب على المروج فقط، وإنما يشمل الأشخاص الذين يقومون بإعادة النشر، باعتبار تحملهم نفس المسؤولية القانونية في تبني مثل هذا الخطاب أو المواد المحرضة، وكذلك أفعال النشر أو الإعلان عن وسائل الانتحار.

٢. النتيجة الاجرامية

لغرض تصنيف السلوك التحريضي أو المساعدة فعلاً يستوجب العقاب، لابد من تحقق النتيجة الإجرامية، والتي تتمثل في الاعتداء على المصلحة أو الحق الذي يضفي القانون عليه الحماية الجنائية، كونها تمثل التغيير الذي يحصل في العالم الخارجي، وفي جرمية التحريض، تكون النتيجة من خلال نشاط المنتحر، أي قيامه بمباشرة

(١) د. محمد حماد مهرج، نطاق المواجهة الجنائية للانتحار دراسة تأصيلية تحليلية في التشريع البحريني والمقارن، مجلة كلية الشريعة والقانون في طنطا، العدد ٣٠،٢٠١٥، ص ١٠٢٠

الأعمال المادية التي تؤدي إلى الموت ويتحقق الموت على أثرها، أو أن تتدخل أسباب خارجة عن إرادة المنتحر تحول بينه وبين الموت، حيث لا تتحقق النتيجة لسبب أجنبي هنا، فإن خيبة الأمل وعدم تحقق نتيجة التحريض أو المساعدة[1]، لا تعفي مرتكب هذا السلوك من المساءلة القانونية، وإنما يسأل عن جريمة التحريض على الشروع في الانتحار، وهو موقف إيجابي يحسب للمشرع العراقي في معاقبة المساعد أو المحرض على أساس فعلهم، بغض النظر عن تحقق النتيجة.

٣. الرابط السببي

ولاكتمال الركن المادي للجريمة، لابد من وجود العلاقة بين السلوك الإجرامي والنتيجة الجنائية الضارة بطريقة العلة والمعلول، أي وجود صلة بين السبب والنتيجة[2]، وبدونها لا يمكن محاسبة المحرض أو المساعد على الخطأ المرتكب من قبله، لذلك؛ إذا ثبت عدم وجود علاقة سببية بين السلوك والنتيجة، فلا يمكن اتهام الجاني بالشروع في الجريمة أو ارتكابها، ففي جريمة التحريض أو المساعدة على الانتحار، لا عقاب إطلاقا على من يحرض أو يساعد شخصًا على الانتحار ما لم يفضِ هذا التحريض أو المساعدة إلى نتيجة معينة، وهو أمر أجمعت عليه التشريعات الجنائية التي تناولت هذه الجريمة، كما أن تحقق النتيجة وحده غير كافٍ لمساءلة الجاني، ما لم يثبت ارتباط نشاط الجاني — سواء كان تحريضًا أو مساعدة — بالنتيجة المتحققة، وهي الانتحار أو الشروع فيه.

فمن يعطي مادة خطأ ويتسبب بالانتحار، لا يسأل عن الجريمة العمدية هنا، وإنما تكون مساءلته في حدود الخطأ الصادر عنه، وكذلك الحال فيما لو قدم هذه المادة متعمدًا، ثم تراجع وعمد إلى انتزاعها من المنتحر قبل استعمالها، أو عمد إلى تلافي آثارها بفعله للحيلولة دون حصول النتيجة، فلا يسأل عن جريمة التحريض.

---

(١) عبد الله سعيد، المصدر السابق، ص ١٠٢ .

(٢) د. علي حسين الخلف و د. سلطان الشاوي، المبادي العامة في قانون العقوبات، مطبعة الرسالة، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٤١ .

٤. الركن المعنوي للجريمة

لا يمكن إثبات وقوع الجريمة عند غياب ركنها المعنوي، والمتمثل بالقصد الجنائي لجريمة التحريض أو المساعدة على الانتحار، والذي يقوم على عنصرين(أساسيين) هما: العلم والإرادة:

أ.العلم

يقصد بالعلم أن يعلم الجاني لجميع الوقائع ذات الأهمية القانونية في سلوكه، كأن يعلم أن فعله قد يؤدي إلى تحقق النتيجة الإجرامية، ففي التحريض، يجب أن يدرك المحرض على الانتحار أن لعبارته وقع وتأثير على المنتحر، بحيث لا تتوفر النية في الفعل لولا قيام المحرض بزرع الفكرة في ذهنه وإقناعه بها، وكذلك الأمر في المساعدة، إذ لا تتحقق إلا من خلال السلوك المادي الذي يباشره المساعد[١].

ب.الإرادة

تعد الإرادة النشاط الذي يتجه اتجاهًا جديا لتحقيق النتيجة الإجرامية في جانبها النفسي، حيث لابد أن تتجه إرادة المحرض أو المساعد إلى الفعل والسعي لتحقيق نتيجته[٢]، ويستدل على ذلك من خلال التصرفات الظاهرة وما يظهر على الجاني من علامات خارجية تدل على نيته الداخلية، فمن غير الممكن مساءلة الشخص عن هذه الجريمة ما لم يقم بفعل إرادي من شأنه تحقيقها، فلا جريمة عن الشخص الذي يتمنى الموت لشخص آخر دون أن يقوم بأي سلوك من شأنه تحقيق هذه الغاية؛ فلو مات الآخر، لا يمكن القول بوجود إرادة لتحقيق النتيجة لعدم وجود مظهر خارجي لها.

(١) عصام كامل ايوب، جريمة التحريض على الانتحار، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٢، ص ١٣٨ .
(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٠ .

المطلب الثالث

الاستثناء التجريمي في إطار القوانين الأمنية

أورد المشرع العراقي استثناءً على مسألة عدم العقاب على الشروع في الانتحار الواردة في قانون العقوبات، من خلال ما ورد في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي، إذ عاقب المشرع على محاولة أو الشروع في الانتحار، وعدها من قبيل الجنح التي نصت عليها المادة (١٨) من القانون، تحت بند جرائم إلحاق الأذى بالنفس، وحدد عقوبة لها تتمثل بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر، مع شمول المحرض بالعقوبة المقررة، بكونه الشخص الذي يدفع نحو ارتكاب الفعل غير المشروع، ويدعم الفقه هذا التوجه لدى المشرع على أساس أن المنطق يقتضي أن يكون لقوات الأمن الداخلي نظام قانوني خاص بهم في المجال الجزائي، سواء من حيث الأفعال المجرمة أو العقوبات التي تترتب عليها، وذلك لغرض الحفاظ على سلامة هذه العناصر لما تمارسه من دور مهم في أداء واجبها في الحفاظ على النظام العام داخل المجتمع[1].

الملاحظة على المشرع العراقي أنه ساوى في العقوبة بين المحرض والشخص الذي يشرع بالانتحار، من جهة، وهو أمر غير سليم من الناحية التشريعية، كما لم يفرق بين المناصب أو الرتب في تحديد العقوبة، والمسألتان محل نقاش في مدى سلامة السياسة التشريعية، حيث إن المحرض كشف عن خطورة إجرامية لديه من خلال خلق أو زرع فكرة الانتحار في ذهنية المنتحر والتأثير على إرادته، من خلال تبرير الفعل أو دفعه نحو تقبله، أياً كانت البواعث التي أدت إلى دفعه لذلك، فهي لا تمحو فكرة الخطورة الإجرامية لديه.

رغم أن النظام الأمني يعتمد مبدأ التدرج الوظيفي، الذي يقوم على فكرة كون رجل

(١) د. مازن خلف ناصر، الجريمة العسكرية، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٩.

الشرطة الأعلى مرتبة يمثل مركز القيادة ومصدر القرار والمثال الذي يُقتدى به، فضلاً عن طبيعة العمل الأمني الذي يلزم بطاعة أوامر القادة الأعلى مرتبة، ولهذا ينبغي أن تكون عقوبة الشخص المحرض مقترنة بظرف مشدد في حالة كون المحرض بمرتبة أعلى في التسلسل الإداري، ناهيك عن ضرورة الالتفات إلى أن المشرع لم يفرق بين حالة وقوع الشروع في الانتحار في الحالات الاعتيادية أو الظروف الطارئة، إذ ينبغي أن تكون العقوبة أشد في حالة وقوع التحريض في حالتي الحرب أو إعلان الطوارئ.

المطلب الرابع
الظروف المشددة للعقوبة

جريمة التحريض على الانتحار، إذا كان الضحية لم يتم الثامنة عشرة من عمره، وهو سن بلوغ الرشد بموجب القانون العراقي، فإن المشرع عدّ صغر السن ظرفًا مشددًا، وذكر ذلك في الفقرة (٢) من المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات، وهي: «إن كان المنتحر لم يتم الثامنة عشرة من عمره، يتم تشديد العقوبة عملاً بأحكام المادة (١٣٦) من قانون العقوبات»، وعلة الاتجاه نحو تشديد العقوبة هو أن المجنى عليه لم يكن بكامل الأهلية، مما دفعه للانتحار بدون تفكير أو تروي.

الظرف المشدد الآخر هو أن يكون المجنى عليه ناقص الإدراك أو الإرادة، فإذا أتم المنتحر الثامنة عشرة من عمره، إلا أنه كان ناقص الإدراك لسبب عقلي أو نفسي، فتقدير هذه المسألة متروك لمحكمة الموضوع التي تعمد إلى الاستعانة بالخبرة الفنية الطبية لتقدير حالة النقص في الإدراك أو حرية الإرادة، وإذا انتحر شخص ناقص الإدراك، تكون عقوبة المحرض أو المساعد هي عقوبة القتل العمد[1].

(١) القاضي وليد لطيف، ظاهرة الانتحار من الناحية الاجتماعية والقانونية، مقال منشور على موقع مجلس القضاء الاعلى الالكتروني https://sjc.iq/view.70208/

ولا يقتصر التشديد على وقوع الجريمة كاملة، وإنما حتى في حال لم تحصل الوفاة، فتكون العقوبة عقوبة الشروع بالقتل، وفلسفة التشديد في الحالات المذكورة أعلاه هي رغبة المشرع في زيادة الحماية الجنائية للأشخاص دون سن الثامنة عشرة وفاقدي الإدراك، والحيلولة دون استغلالهم من قبل الجناة لإنهاء حياتهم، لكون إدراكهم محدودًا ولا يستطيعون تقدير خطورة الفعل المرتكب، مقارنة بمن اكتملت أهليته وتحمل كامل المسؤولية القانونية.

وفي مقابل الظروف المشددة، قد يثار سؤال حول الظروف المخففة لجريمة المساعدة على الانتحار، وهل يمكن اعتبار رضا المجنى عليه أو طلبه المساعدة على قتل نفسه ظرفًا يستلزم تخفيف العقوبة، على اعتبار أن هناك رضاً منه، كما في حالات الألم الشديد أو المرض المميت؟ الواقع أن المشرع العراقي لا يعد قيام الشخص بإنهاء حياة شخص آخر بناءً على طلبه، والذي يعرف بالموت الرحيم، فعلاً مشروعًا، ولهذا فإن هكذا أفعال لا تعد من صور جريمة المساعدة على الانتحار.

ما يميزها عن القتل العمد بدافع الشفقة هو رضا المنتحر بالانتحار بناءً على المساعدة، لا من خلال تدخل الطرف الثاني في إنهاء حياته، إذ يُعد السلوك الأخير جريمة قتل عمدية، ولا يمكن للدافع أو الغاية أن يغير من تكييف الفعل، وإن كانت قد تؤدي وفقًا لملابسات الفعل إلى عدّها ظرفًا قضائيًا مخففًا تبعًا للظروف والوقائع التي يقدرها قاضي الموضوع[1].

(١) المادة (١/١٢٨) و(١٣٠) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ .

المطلب الخامس

التنمر الإلكتروني وأثره على الانتحار

ظاهرة التنمر الإلكتروني لا تقل خطورة عن الانتحار، إذ يساهم هذا السلوك غير الأخلاقي بمختلف أشكاله وصوره في دفع الأفراد نحو الانتحار أو الشروع فيه، ويتم استخدام التكنولوجيا كوسيلة لمضايقة الأشخاص أو تهديدهم أو تخويفهم أو التحرش بهم، وغيرها من صور الانتهاك للحق في الخصوصية، وهنا تثار إشكالية، إذ إن التنمر بحد ذاته لا يُعد تحريضًا مباشرًا على الانتحار، ولكنه يدخل ضمن نطاق الانتقاص من الشخص، ويُصنف ضمن سلوكات السب والقذف التي تحمل من الإهانة ما قد يدفع بعض الضحايا أحيانًا إلى الانتحار، خاصة إذا كان التنمر شديد الجسامة أو واسع الانتشار.

لذلك، كان منهج المشرع في إقليم كردستان موفقًا عندما أدرج تجريم التسبب في الانتحار، حيث تشمل هذه الجريمة سلوكات التنمر التي قد تؤدي بالشخص إلى إنهاء حياته، ويجدر بالمشرع الاتحادي أن يعمل على النص على هذا الإجراء ضمن قانون العقوبات أو قانون الجرائم الإلكترونية المزمع تشريعه، لضمان شمولية الحماية القانونية.

الخاتمة

في ضوء ما توصل إليه البحث حول المواجهة الجنائية لظاهرة الانتحار، يتضح وجود حاجة ملحة لتدخل تشريعي يهدف إلى تعزيز الحماية الجزائية ضمن المنظومة القانونية العراقية، من خلال ما يلي:

١. **إضافة فقرة جديدة للمادة (٤٠٨) من قانون العقوبات** تتضمن إلزام مؤسسات الدولة بتقديم العناية الطبية والنفسية للشخص الذي يشرع بالانتحار كإجراء احترازي، بما يمنع تكرار محاولة إنهاء حياته أو إيذاء نفسه، ويشمل ذلك العلاج وإعادة التأهيل لمساعدته على العودة إلى الحياة الطبيعية والتغلب على أسباب وتداعيات المحنة، ويتطلب ذلك تعاون وزارات الصحة والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية، مع فرض غرامات مالية على حالات الامتناع عن تقديم العلاج.

٢. **إضافة صورة تجريمية جديدة لأحكام المادة (١/٤٠٨) من قانون العقوبات** تتضمن معاقبة المتسبب في الانتحار، بجانب صورتي المساعدة والتحريض، وكذلك الأمر بالنسبة لقانون عقوبات قوى الأمن الداخلي، لضمان شمولية التجريم.

٣. **اعتبار(تصنيف) الترويج لفعل الانتحار عبر وسائل الإعلام أو الإنترنت** من ضمن السلوكات المشمولة بجريمة التحريض على الانتحار، أو النص عليه صراحة كجريمة مستقلة بذاتها.

٤. **تشديد العقوبة على المحرض على الانتحار في قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي** مقارنة بالذي يشرع بالانتحار، نظرًا لما يكشفه سلوك المحرض من خطورة إجرامية، بحيث تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة مالية لا تقل عن مليون دينار، مع إتاحة التقدير القضائي لرفع العقوبة حتى خمس سنوات وفقًا لسلوك المحرض، كما يجب أن يشمل القانون العقوبة على المساعدة كما هو الحال في قانون العقوبات العراقي، لا الاقتصار على التحريض فقط.

٥. **اعتبار تصنيف المحرض ظرفًا مشددًا** في جرائم الشروع بالانتحار ضمن قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي، خصوصًا إذا كان المحرض بمرتبة أعلى من المنتحر، أو إذا وقع الفعل في حالات الحرب أو إعلان الطوارئ، لما يشكله من خطورة إجرامية إضافية.

المصادر

١. ايوب، عصام كامل، جريمة التحريض على الانتحار، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٢.

٢. البزاز، عبد الرحمن، مبادي القانون المقارن، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٩.

٣. الحيدري، جمال، السلوك الانتحاري، دراسة قانونية وعلمية تحليلية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٢

٤. الخلف، علي حسين و الشاوي، سلطان، المبادي العامة في قانون العقوبات، مطبعة الرسالة، الكويت، ١٩٨٢.

٥. ربيع، محمد حسن، التحريض الشرطي واثره في المسؤولية الجنائية لفاعل الجريمة، المؤسسة الفنية للطباعة، القاهرة، ١٩٩٧.

٦. عمر، عبد الله سعيد، التحريض على الانتحار في قانون العقوبات العراقي، مجلة جامعة جيهان – اربيل للعلوم الانسانية، العدد٢، ٢٠٢٣.

٧. لطيف، وليد، ظاهرة الانتحار من الناحية الاجتماعية والقانونية، مقال منشور على موقع مجلس القضاء الاعلى الالكتروني https://sjc.iq/view.70208/

٨. المادة (١/١٢٨) و(١٣٠) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ .

٩. منظمة الصحة العالمية / المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، الوقاية من الانتحار ضرورة عالمية، القاهرة، ٢٠١٤ .

١٠. مهرج، محمد حماد، نطاق المواجهة الجنائية للانتحار دراسة تأصيلية تحليلية في التشريع البحريني والمقارن،مجلة كلية الشريعة والقانون في طنطا، العدد ٣٠،٢٠١٥ .

١١. ناصر، مازن خلف، الجريمة العسكرية، ط١، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧



الضغوط الاكاديمية وعلاقتها بالتفكير الانتحاري

قراءة في الواقع والنتائج

أ. م. د محمد عبد كاظم غلام
dr.mohamed.iq@gmail.com

المقدمة

تُعد مرحلة المراهقة من أكثر المراحل العمرية حساسية وتعقيدًا، إذ تشهد تحولات بيولوجية ونفسية واجتماعية متسارعة تؤثر في تشكيل شخصية الطالب وتوازنه النفسي، وفي خضم هذه التحولات، يواجه طلبة المرحلتين المتوسطة والإعدادية ضغوطًا أكاديمية متزايدة، تتنوع بين صعوبة المناهج، وتراكم الواجبات، وتعدد الامتحانات، وارتفاع سقف توقعات الأسرة والمجتمع، وإذا لم تُقابل هذه الضغوط بالدعم النفسي والتربوي الملائم، فقد تتحول إلى عبء نفسي يهدد الاستقرار العاطفي والعقلي للطلبة.

ومن أبرز الظواهر السلوكية الناجمة عن الضغوط النفسية غير المعالجة، تبرز ظاهرة التفكير الانتحاري بوصفها مؤشرًا خطيرًا على معاناة داخلية حادة لدى بعض الطلبة، ويُعد التفكير بالانتحار من أخطر أشكال الاضطرابات النفسية الناتجة عن تراكم الضغوط، إذ قد يمثل في بعض الحالات استجابة متطرفة لشعور الطالب بالعجز أو الفشل أو انعدام القيمة الذاتية.

وقد أثارت المؤشرات المتزايدة حول حالات التفكير الانتحاري لدى الطلبة تساؤلات تربوية ونفسية ملحّة حول أسبابها، وكان في مقدمتها الضغوط الأكاديمية بوصفها أحد العوامل المحتملة والمباشرة، ومن هنا، تبرز مشكلة هذا البحث في الكشف عن العلاقة بين الضغوط الأكاديمية والتفكير الانتحاري لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والإعدادية، من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس: **ما العلاقة بين الضغوط الأكاديمية والتفكير الانتحاري لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والإعدادية؟**

ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات:

- ما طبيعة الضغوط الأكاديمية التي يتعرض لها طلبة هاتين المرحلتين؟
- إلى أي مدى تسهم هذه الضغوط في زيادة التفكير الانتحاري؟
- هل توجد فروق في مستوى التفكير الانتحاري تعود إلى الجنس (ذكور/إناث)؟
- وهل يختلف التفكير الانتحاري تبعًا لشدة الضغوط الأكاديمية؟

وتكمن أهمية هذا البحث في أبعاده النفسية والتربوية والاجتماعية؛ فمن الناحية

النفسية، يهدف إلى تسليط الضوء على أحد أخطر المؤشرات النفسية التي تهدد فئة عمرية مهمة في المجتمع، وهي ظاهرة التفكير الانتحاري، أما من الناحية التربوية، فإنه يساهم في تمكين المعنيين في المؤسسات التعليمية من فهم تأثير الضغوط الدراسية على الصحة النفسية للطلبة، بما يساعد على وضع خطط تربوية أكثر توازنًا وشمولاً، كما تتجلى أهميته الاجتماعية في دعوته إلى إعادة النظر في الأنماط الأسرية والتوقعات المجتمعية التي قد تمثل ضغطًا إضافيًا على الطالب.

ويضيف هذا البحث إسهامًا علميًا في الأدبيات التربوية والنفسية من خلال دراسة ميدانية تتناول العلاقة بين متغيرين بالغَي الأهمية، ومن هذا المنطلق، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على العلاقة بين الضغوط الأكاديمية والتفكير الانتحاري لدى الطلبة، في محاولة لفهم الظاهرة واقتراح سبل الوقاية والعلاج، وفق منهج علمي يسعى لخدمة الطالب والأسرة والمؤسسة التربوية على حد سواء.

ثانيًا: حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بطلبة المرحلتين المتوسطة والإعدادية في مديرية تربية بغداد الرصافة الثالثة للعام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

ثالثًا: مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع طلاب وطالبات مديرية تربية الرصافة الثالثة في محافظة بغداد المسجلين في العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

رابعًا: أداة البحث

لتحقيق أهداف الدراسة، تعتمد الدراسة على الإستبانة بوصفها أداة رئيسة، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وبعض المقاييس المتعلقة بـ (الضغوط الأكاديمية) و(التفكير الانتحاري)، تم بناء مقياسين للبحث: الأول خاص بالضغوط الأكاديمية ويضم (٢٠) فقرة، والثاني خاص بالتفكير الانتحاري ويضم أيضًا (٢٠) فقرة.

المبحث الأول
الضغوط الأكاديمية

أولًا: مفهوم الضغوط الاكاديمية

اشتُق مصطلح «الضغط النفسي» من الكلمة الفرنسية القديمة "DE stress"، والتي تشير إلى معنى الاختناق أو الشعور بالضيق أو الظلم، وقد تحول هذا المصطلح في الإنجليزية إلى "Stress" للإشارة إلى الشيء غير المريح أو غير المرغوب فيه، أو التناقض، كما استُخدمت كلمة Distress للإشارة إلى الشيء غير المريح أو غير المرغوب فيه، وبمرور الوقت، أصبح مصطلح Stress يُستخدم لوصف حالة الضيق والألم التي يشعر بها الفرد (فونتانا، ١٩٩٣).

ويعرف كل من عبد الحميد وكفافي (١٩٩٣) الضغوط بأنها حالة من الإجهاد الجسمي والنفسي الذي يُلقى على الفرد بمطالب وأعباء يتعين عليه التكيف معها.

ويرى بدوي (٢٠١٤) أن الضغوط الأكاديمية هي عدم قدرة الطالب على مواجهة المتطلبات الأكاديمية المتعددة التي تشكل تهديدًا لذاته، مما يؤدي إلى شعوره بالإحباط ومعاناته من الصراعات كرد فعل لهذه الضغوط الناشئة عن ضعف الإنجاز المدرسي.

بينما عدها شبيب (٢٠١٥) توترًا وجدانيًا يحدث لدى المتعلم، يُعبر عنه بالفشل في التعامل مع المطالب الأكاديمية والحياة الدراسية، وتظهر آثاره في صورة تأثير سلبي على أدائه الدراسي.

ويمكنا أن نقول: إن «الضغوط الأكاديمية» هي مجموعة من المشكلات النفسية والانفعالية التي تنشأ لدى الطالب نتيجة تزايد المتطلبات التعليمية والتربوية التي تفوق طاقته وإمكاناته، وتؤثر سلبًا على أدائه الأكاديمي وصحته النفسية وعلاقاته الاجتماعية، وتشمل هذه الضغوط مشاعر القلق والتوتر والعجز والإرهاق الذهني، والتي غالبًا ما ترتبط بمواعيد الامتحانات، وكثرة الواجبات الدراسية، وتوقعات الآخرين من الطالب.

ثانيًا: الآثار المترتبة على الضغوط الأكاديمية

تتسبب شدة الضغوط والتعرض المستمر لها في ظهور العديد من التأثيرات السلبية على شخصية الفرد، فلا شك أن الشخص الواقع تحت الضغط يكون مختلفًا من

الناحية الفسيولوجية والمعرفية والانفعالية والسلوكية عن حالته الطبيعية، ويعاني الفرد تحت الضغط من اختلالات وآثار سلبية في مختلف جوانب شخصيته، ولهذا فقد اهتم الباحثون بدراسة هذه التأثيرات، وهي كالتالي:

أ- الآثار المعرفية

تؤثر الضغوط على البناء المعرفي للفرد، ولذا تصبح العديد من الوظائف العقلية غير فعالة، وتظهر هذه التأثيرات في الأعراض التالية:

- نقص الانتباه وصعوبة التركيز وضعف قوة الملاحظة.
- تدهور الذاكرة، إذ تقل قدرة الفرد على الاستدعاء والتعرف وتزداد الأخطاء.
- عدم القدرة على اتخاذ القرارات ونسيان الأشياء.
- فقدان القدرة على التقييم المعرفي الصحيح للمواقف.
- التعبيرات الذاتية السلبية التي يتبناها الفرد تجاه ذاته وتجاه الآخرين.
- اضطراب التفكير، إذ يسود التفكير النمطي الجامد بدل التفكير الابتكاري.

ب- **الآثار الانفعالية**

تظهر الآثار الانفعالية للضغوط الأكاديمية في الأعراض التالية:

- سرعة الاستثارة والخوف.
- القلق والإحباط والغضب والهلع.
- ازدياد التوتر النفسي والفسيولوجي.
- سيطرة الأفكار والوساوس القهرية.
- عدم القدرة على التحكم في الانفعالات والسلوك.
- انخفاض تقدير الذات وفقدان الثقة بالنفس.
- زيادة الاندفاعية والحساسية المفرطة.
- النظرة السوداوية للحياة.
- انخفاض مستوى الطاقة والجهد المبذول لدى الفرد.

ج- الآثار الفسيولوجية

تتمثل الآثار الفسيولوجية للضغوط الأكاديمية في الأعراض التالية:

- زيادة عملية الأيض في الجسم مما يؤدي إلى الإنهاك.
- ارتفاع مستوى الكولسترول في الدم، مما قد يؤدي إلى تصلب الشرايين والأزمات القلبية.
- اضطرابات المعدة والأمعاء.
- الشعور بالغثيان والرعشة.
- جفاف الفم، اتساع حدقة العين، وارتعاش الأطراف.

د- الآثار السلوكية

تظهر الآثار السلوكية للضغوط الأكاديمية في الأعراض التالية:

- انخفاض الأداء والقيام باستجابات سلوكية غير مرغوبة.
- اضطرابات لغوية مثل التأتأة والتلعثم.
- انخفاض مستوى نشاط الفرد، بحيث يتوقف عن ممارسة هواياته.
- انخفاض إنتاجية الفرد.
- تزايد معدلات الغياب عن المدرسة أو العمل وانخفاض الرضا عنها.
- تناول العقاقير والمخدرات وتدخين السجائر.
- اضطرابات النوم وإهمال المظهر والصحة الشخصية.
- الانسحاب عن الآخرين والميل إلى العزلة (حسين، ٢٠٠٦).

ثالثًا: مصادر الضغوط الأكاديمية

١. **الضغوط الناتجة عن الأحداث الاجتماعية:** كالإحساس بالضيق والضجر الذي يشعر به الطالب نتيجة التعرض للأحداث والمواقف المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية، مثل التعامل مع الزملاء والأصدقاء وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم ممن يدخلون في شبكة علاقاته الاجتماعية.
٢. **الضغوط الناتجة عن الأحداث الأكاديمية:** كالإحساس بالضيق الذي يشعر به الطالب نتيجة تعرضه للأحداث الأكاديمية في المدرسة أو الجامعة، سواء أثناء المحاضرات أو الدروس، أو أثناء المذاكرة، أو في فترة الامتحانات.
٣. **الضغوط الناتجة عن الأحداث الأسرية:** كالإحساس بالضيق والضجر أثناء تعامل الطالب مع والديه أو إخوته أو أقاربه.

٤. **الضغوط الناتجة عن المتغيرات الشخصية:** كالإحساس بالضيق والضجر والانفعال الزائد الذي يشعر به الطالب نتيجة لاتصافه بسمات شخصية قد تعرضه للاضطراب الانفعالي، مثل الانفعال السريع والغضب، انخفاض القدرة على التحمل، عدم الرضا، الإحساس بالذنب، الحساسية المفرطة، الحزن والكآبة (مخلوفي وسعيداني، ٢٠٢١).

رابعًا: اتجاهات دراسة الضغوط الأكاديمية

تعددت آراء العلماء والباحثين حول تعريف الضغوط، إذ عده البعض **مثيرًا**، بينما تناوله البعض الآخر بوصفه استجابة، ونظر فريق ثالث على أنه عملية تفاعل بين الشخص والبيئة، وعلى هذا الأساس، انقسم العلماء في مجال دراسة الضغوط إلى ثلاثة اتجاهات مختلفة، وهي كما يلي:

الاتجاه الأول

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الضغوط كمثير، وعليه يُعرف الضغط على أنه أي حدث يدركه الفرد على أنه يمثل تهديدًا له، ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى الضغط على أنه **مثير مستقل**، وقد تكون المثيرات داخلية ناتجة عن صراعات شخصية، أو خارجية موجودة في البيئة المحيطة بالفرد، مثل وفاة شخص عزيز، البطالة، الكوارث الطبيعية، والحروب. ومن أبرز القائلين بهذا الاتجاه هولمز وراهي (Holmes & Rahe) (حسين، ٢٠٠٦).

الاتجاه الثاني

يرى علماء هذا الاتجاه أن الضغوط هي استجابة لأحداث مهددة تأتي من البيئة، وتمثل ردود أفعال الفرد تجاه هذه الأحداث، وعليه، يُنظر إلى الضغط على أنه متغير تابع يؤدي إلى ظهور استجابات أخرى، ومن أبرز الذين عرفوا الضغط كاستجابة، العالم الفسيولوجي هانز سيلي، من خلال ما أسماه مرحلة أعراض التكيف العام، والتي تمثل آلية دفاعية أساسية لدى جسم الفرد لمواجهة المثيرات التي تهدد اتزانه، وركز سيلي في دراسته على الاستجابة الفسيولوجية للضغط دون الاهتمام بالمثير أو الحدث الضاغط.

الاتجاه الثالث

وهو الاتجاه التفاعلي، إذ يرى العلماء أن الضغط هو نتاج تفاعل خاص بين الشخص والبيئة، وقد تبنى هذا الاتجاه إندلر وباركر، الذين يرون أن الضغوط ليست مجرد مثيرات بيئية أو استجابات للحدث، بل هي علاقة بين الفرد وبيئته، ويحدث الضغط عندما تتجاوز المطالب البيئية قدرات وإمكانات الفرد على المواجهة ، فإذا كانت الموارد والإمكانات المتاحة للفرد كافية وملائمة للتعامل مع المواقف الضاغطة، فلن يحدث الضغط، أما إذا كانت هذه الموارد ضعيفة أو غير فعالة، فإن الضغط سيظهر (مخلوفي وسعيداني، ٢٠٢١).

خامسًا: النظريات التي تناولت الضغوط الأكاديمية

تعددت النظريات المفسرة للضغوط نتيجة لأهميتها وكيفية التعامل معها، وسنعرض بعض هذه النظريات فيما يلي:

١- نظرية هانز سيلي(Hans Selye)

ترجع الضغوط إلى العديد من المواقف الضاغطة الانفعالية التي يتعرض لها الإنسان بشكل مستمر، وقد ظهر ذلك بوضوح في البحوث الكندية لدى هانز سيلي (H.S.E.L)، الذي وضع نظرية أسماها **نظرية الضغط (Stress Theory)**. وبيّنت النظرية الدفاعات الهرمونية التي يقوم بها الجسم عند التعرض للضغوط، وذلك عبر الجهاز العصبي الإرادي، إذ يحدث نوع من التأثير الفسيولوجي على النظام الهرموني الذي يربط بين الغدة النخامية في المخ والغدة الكظرية فوق الكلوية، خاصة عند التعرض المستمر لمواقف الضغط (عبد الحميد، ٢٠٠٨).

٢- نظرية موراي (Murray)

ربط موراي بين مفهومين أساسيين هما **الضغط والحاجة**، حيث عرف الحاجة : بأنها قوة في منطقة المخ تمثل تنظيم الإدراك والتفهم غير المشبع في اتجاه معين، أما الضغط فهو المحددات الجوهرية للسلوك في البيئة، وتتحدد العلاقة بين الحاجة والضغط عندما تُثار الحاجة نتيجة ما إذا كان السلوك الظاهر يؤدي إلى إشباعها (رمضان، ٢٠١٦).

المبحث الثاني

الانتحار

أولًا: مفهوم الانتحار:

يُعرف الانتحار: بأنه ظاهرة اجتماعية ومشكلة نفسية وطبية تجعل الشخص يزهق من روحه نتيجة عجزه عن مواجهة الواقع، أو لفشل شخصي في التعامل مع المشكلات الطارئة، أو يأسه من القدرة على التكيف مع الظروف المستجدة والمفاجئة (عبيد، ٢٠٢٠).

ويذكر حسن (٢٠٢٣) أن الانتحار هو قيام الفرد بأي فعل يؤدي إلى قتل نفسه بشكل متعمد، وأكثر الطرق شيوعًا هي الشنق، ثم القتل باستخدام السلاح، ويحدث الانتحار نتيجة عدة عوامل، منها الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب، الهوس الاكتئابي، الفصام، أو إدمان الكحول وتعاطي المخدرات، وقد حلل فرويد الانتحار بأنه عدوان موجه نحو الداخل، بينما عرفه عالم آخر بثلاثة أبعاد: الرغبة في القتل، ثم الرغبة في الموت، ثم الرغبة في أن يتم قتله.

في حين يرى حسن (٢٠١٨) أن الانتحار هو تصرف متعمد من قبل الشخص لإنهاء حياته، بحيث يجمع فيه الفرد صفة الجاني والمجني عليه في نفسه، على عكس القتل الذي يقوم فيه شخص ما بقتل شخص آخر، أما «إميل دوركايم» فقد عرف الانتحار بأنه كل حالات الموت التي تنتج مباشرة أو غير مباشرة عن فعل إيجابي أو سلبي يقوم به الفرد، وهو يعلم أن هذا الفعل قد يؤدي إلى الموت (قويدر، ٢٠١٢).

ثانيًا: بعض المصطلحات المرتبطة بالانتحار

من خلال المناقشة السابقة لمفهوم الانتحار، برزت عدة مصطلحات من الأهمية بمكان توضيحها على النحو التالي:

١- التفكير الانتحاري:

يمثل التفكير الانتحاري مفهومًا معرفيًا وسلوكيًا مترابطًا وبالغ التعقيد، وقد أشار بونر وريتش (Bonner & Rich ١٩٨٧) إلى أن التفكير الانتحاري يمر بمراحل تبدأ بالتصور المعرفي البسيط، ثم التفكير النشط، وأخيرًا التفكير الفعلي للانتحار، ويعد التفكير

الانتحاري مرحلة أولية قد تؤدي إلى سلوك الانتحار، وقد يأخذ جوانب واقعية مرتبطة بالخبرات المؤلمة وعدم القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة (المشوح، ١٤٣٨).

عرفه العدلي وناصر (٢٠١٦) بأنه ذلك النوع من التفكير الذي يهدف إلى البحث عن حلول تؤدي إلى إنهاء الحياة وإزهاق الروح، دون أن يصل الفرد فعليًا إلى تنفيذ هذه الغاية ، كما يعرفه كل من الشمري والمحنة (٢٠١٩) بأنه نمط من أنماط التفكير السلبي يمكن تصوره على متصل يمتد من أفكار عابرة حول الموت، إلى أفكار أكثر وضوحًا تتضمن نية الانتحار، وصولاً إلى التخطيط التفصيلي للقيام به، وقد تتراوح شدة هذا التفكير بين مجرد خواطر بسيطة، أو محاولات غير مكتملة تُكتشف أحيانًا بقصد لفت النظر، وقد تكون محاولات جدية ومقصودة قد تُفضي إلى الموت، مع احتمال إنقاذ الشخص في اللحظات الأخيرة.

أن التفكير الانتحاري يمثل مجموعة من الأفكار التي تدور في ذهن الفرد حول إنهاء حياته، تبدأ من التأمل في فكرة الموت، وتنتهي بالتفكير في الوسائل والتفاصيل اللازمة لتنفيذ الانتحار، وهو يُعد مؤشرًا قويًا على احتمالية إقدام الفرد على الانتحار(حسين ،٢٠٢٤).

٢- الشروع في الانتحار:

هو مصطلح قانوني بالدرجة الأولى يُقصد به اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ الانتحار دون بلوغ الموت، ومن ثم، فإن الاتصال غير المكتمل بالموت يُعرف بالشروع، والفاعل يُطلق عليه «الشارع في الفعل»، أي أنه خاض في الفعل شروعا.

٣- المحاولة الانتحارية

هو مفهوم نظري عام يُستخدم للإشارة إلى الانتحار أو الشروع فيه، ويعني أن مفهوم المحاولة ينطبق نظريًا على الانتحار الفعلي أو مجرد الشروع فيه على حد سواء.

٤- السلوك الانتحاري

هو سلسلة الأفعال التي يقوم بها الفرد محاولاً إنهاء حياته بنفسه دون تحريض من الآخرين أو بهدف تحقيق قيمة اجتماعية معينة (غسيل، ٢٠١٥)

٥- أزمة الانتحار

تُعد أزمة الانتحار أزمة نفسية تمثل خطرًا أساسيًا على الفرد والمجتمع، وهي عبارة عن مسار يبدأ بالشعور بالدونية والاحتقار نتيجة الصعوبات وحالات الفشل التي يواجهها الفرد، وتتطور تدريجيًا بسبب عدم القدرة على التحكم فيها أو الهروب منها، وصولاً إلى الفعل الانتحاري، وقد حدد كل من «لا فلور وسقوين» فترة أزمة الانتحار بأربع محاور نسبية:

١. عندما يغلب على الفرد الألم النفسي ويعجز عن التحكم فيه.

٢. عندما تصبح الضغوط غير قابلة للتحكم بها عبر الوسائل التي استعملها سابقًا لحل المشكلات.

٣. عندما يمر الشخص بفترة من الاختلال وعدم الراحة النفسية.

٤. عندما يتعلق الموضوع بمكونات أساسية مثل صورة الذات، الأسرة، الدين، المعتقدات، وما شابه (الرشود، ٢٠٠٦).

- **مراحل أزمة الانتحار:**

إن حسب ما حدده لوتينا " Lonita,2009" تتراوح مدة ازمة الانتحار ما بين ٦ الى ٨ اسابيع، و يجب التاكد هنا على تطور الازمة و التي تنطلق من حالة التوازن الى حالة الازمة و المرور الى الفعل حسب الشكل (١) يوضح ذلك.

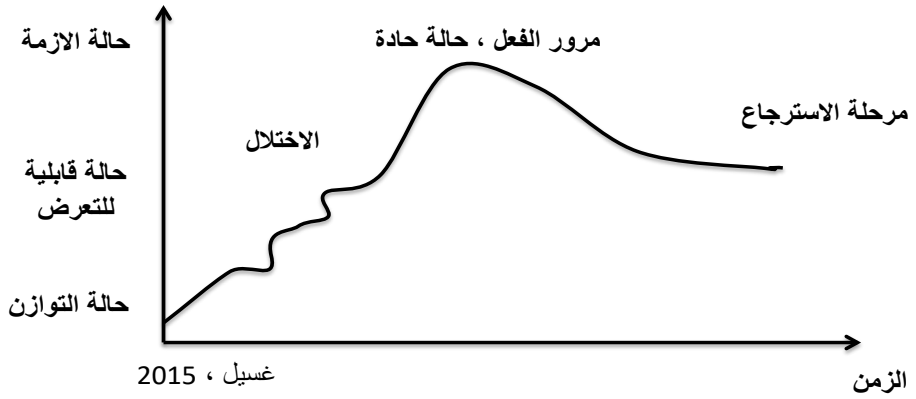

شكل (١)
يوضح تطور أزمة الانتحار وفق ما حدده لافلور و سقوين

وفي هذا الصدد اقترح كل من مورسز و دانت "Morase & Dane't" ستة مراحل لأزمة الانتحار: (V. jeremie, 2013)

مراحل أزمة الانتحار:

وفق التقسيمات النفسية المتداولة، تمر أزمة الانتحار بعدة مراحل متتابعة، يمكن تلخيصها كما يأتي:

١. مرحلة التنشيط (l'activation)

تظهر في هذه المرحلة الأعراض الأولية لما قبل الانتحار، ويبدأ الفرد بإظهار مؤشرات مبكرة للضيق النفسي والتفكير السلبي.

٢. مرحلة التكثيف (l'intensification):

تتزايد الأعراض في هذه المرحلة، وتتحول الأفكار الانتحارية إلى سيناريو أكثر وضوحًا وتنظيمًا داخل ذهن الفرد.

٣. مرحلة المرور إلى الفعل (passage à l'acte):

وهي المرحلة التي ينتقل فيها الفرد من حيز التفكير إلى محاولة تنفيذ الفعل الانتحاري فعليًا.

٤. مرحلة الاسترجاع (la récupération):

يشهد الفرد فيها نوعًا من التهدئة المؤقتة مع انخفاض مستوى الضغوط والأفكار الانفعالية، وقد تبدو وكأنها مرحلة استراحة نفسية.

٥. مرحلة الاستقرار (la stabilisation):

يبدأ الفرد هنا بمحاولة إبعاد التوتر النفسي واستعادة توازنه من خلال اللجوء إلى آليات دفاعية، رغم أنها قد تكون غير فعّالة بشكل كامل.

٦. مرحلة توطيد (laconsolidation)

وهي المرحلة العلاجية التي يتم فيها تعزيز آليات المواجهة الصحية وتعديل الآليات الدفاعية المستخدمة سابقًا، بما يسهم في منع تكرار الأزمة.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المؤدية إلى الانتحار

- **المشكلات الاقتصادية:** مثل الفقر والبطالة، وعدم الحصول على عمل مناسب رغم امتلاك الشهادات والمؤهلات، أو فقدان الوظيفة أو المنزل.
- **الفشل:** كالتعثر المالي أو التعرض لخسائر كبيرة، أو الفشل العاطفي أو الدراسي أو الاجتماعي أو المهني.
- **الشعور بالذنب أو الوحدة:** ويُعدّ من الأسباب الرئيسة للانتحار، إذ قد يشعر الفرد بأنه غير مفهوم من الآخرين أو لا أحد يهتم به، وفي ظل عدم القدرة على توجيه العقاب للآخرين، قد يلجأ إلى معاقبة ذاته، وتكثر هذه الحالة لدى المراهقين وغير الناضجين فكريًا أو المصابين باضطرابات نفسية.
- **المشكلات الصحية الخطيرة:** فالوضع الصحي يرتبط مباشرة بالاكتئاب والانتحار، فالمصابون بأمراض مستعصية كالسرطان أو الإيدز قد يكونون أكثر ميلاً للانتحار نتيجة الألم المستمر والشعور بالعجز.
- **الأسباب البيولوجية:** مثل اضطراب التوازن الهرموني لدى الفتيات عند البلوغ، أو الإصابة بفقر الدم الناتج عن نقص الحديد، أو اضطرابات الغدة الدرقية أو مستوى السكر في الدم، فضلاً عن الاختلال الكيميائي في النواقل العصبية، مما قد يؤدي إلى الاكتئاب أو التفكير بالانتحار.
- **ضعف الوازع الديني:** كالبعد عن الدين وضعف الإيمان بالله واليوم الآخر، وقلة التوكل على الله، وضعف الخشية من العقاب الإلهي.
- **تأثير النماذج:** مثل تناول وسائل الإعلام لقصص انتحار لشخصيات شهيرة بصورة مثيرة، مما يخلق نماذج سلبية للتقليد.
- **سهولة الوصول إلى الوسائل المميتة:** مثل الأدوية السامة، والمواد الكيماوية، أو إمكانية القفز من أماكن مرتفعة.

رابعًا: مميزات الشخصية التي تفكر أو تحاول الانتحار

هناك مجموعة من السمات النفسية والسلوكية التي كثيرًا ما تتكرر لدى الأفراد الذين يفكرون في الانتحار أو يقدمون عليه، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

- يغلب على شخصية المنتحر عدم النضج النفسي، ووجود ملامح النكوص الطفولي المتمركز حول الذات، فضلاً عن مشاعر الوحدة ووجود عدوان كامن، مع العجز عن بناء علاقات اجتماعية مرضية.
- يتسمون غالبًا بـالانطواء وفرط الحساسية، وبسلوكيات تتسم باللامسؤولية وغياب الهوية، ويعيشون في حالة مستمرة من الفراغ العاطفي والاكتئاب وفقدان الأمل بالمستقبل.
- يعانون من خلل على صعيد الأنا، مع ضعف في القدرات الدفاعية اللازمة للتعامل مع الضغوط أو مع الآخرين.
- سيطرة الشعور بالنقص، سواء كان واقعيًا أو متخيّلاً، أو الإحساس بالخسارة.
- الإحساس بصعوبة الظروف وعدم القدرة على مواجهتها أو تجاوزها.
- توجيه الخيال نحو فكرة واحدة بطريقة قهرية تُعرف بـ الطعنة النرجسية، أو على العكس يعانون من ضعف الخيال وعدم القدرة على استخدامه كآلية للتخفيف النفسي.
- يظهر لديهم عنف موجّه نحو الذات نتيجة الكبت وصعوبة التعبير عن المشاعر.
- يعجزون عن إيجاد حلول بديلة، ويفتقرون إلى القدرة الذاتية على التكيف، فيلجؤون إلى الانتحار بوصفه -من وجهة نظرهم- «الحل الأمثل».
- يعيش المنتحر عادةً ألمًا نفسيًا لا يُطاق، إذ لا يُقدم أي شخص على الانتحار وهو في حالة رضا أو سعادة.
- يسعى الفرد إلى البحث عن حل، فالانتحار غالبًا لا يحدث بشكل عشوائي، وإنما يأتي كجواب على سؤال: «كيف أخرج من هذا المأزق؟»
- محاولة إطفاء الوعي؛ إذ يُعد الانتحار، في كثير من الحالات، هروبًا من المعاناة الداخلية ومن «جلّاد الوعي» كما يصفه بعض الباحثين.
- الكشف عن الرغبة في الانتحار «إذ أن ٨٠ ٪» من الأشخاص الذين يعزمون على الانتحار يفضون بنيتهم إلى المقربين منهم. (معوشة، ٢٠٠٨)

خامساً : النظريات المفسرة للانتحار

١- نظرية التحليل النفسي

بدأت هذه المدرسة على يد العالم النمساوي "سيجموند فرويد" الذي استطاع الكشف عن جانب اللاشعور من النفس، خلال مراجعات المرضى له للعلاج، حيث كان يعمل طبيب عصبي يعمل في تشريح الأدمغة ثم انضم إليه مجموعة من العلماء، كان منهم كارل جوستان يونغ "Yang"، وألفرد أدلر "Edler" وغيرهم.

يرى "فرويد" أن المنتحر يقع فريسة لغريزة أو انفعال عدائي، أخفق في التعبير عن نفسه فانعكس على الداخل أي على الذات نفسها ليقتلها وعندما يصل الفرد إلى مرحلة الاكتئاب واليأس يصبح الموت عنه مقبولا (الضمور ، ٢٠١٤).

فالانتحار حسب هذه المقاربة ما هو إلا صراع قائم بين غريزة الموت "Thamatos" وغريزة الحياة "Eros" وغلبة غريزة الموت عند الفرد وتبعا لذلك فالانتحار هو عدوان مرتد إلى الذات بفاعلية آليات التقمص أو الإبدال تحت ضغط اعتبارات اجتماعية أو ذاتية تمنع وقوع العدوان على موضوعه الخارجي فينعكس إلى الداخل على الذات نفسها ليحاول تدميرها.(هلال، ٢٠١٦) والشكل (٢) يوضح ذلك.

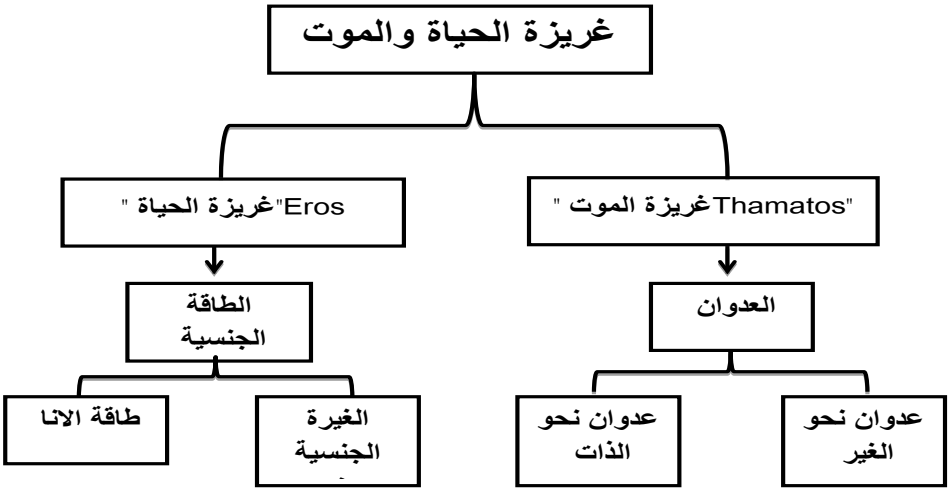

شكل (٢)

يوضح غريزتي الموت والحياة من وجهة نظر التحليل النفسي

إن علماء التحليل النفسي يرون أن الإنسان يولد ومعه غريزتان أساسيتان تعمل كل منهما ضد الأخرى ويحملها الإنسان في جهازه النفسي وهما غريزة الحياة والحب والبناء، وغريزة الموت والكراهية والفناء.

وتتصارع هاتان الغريزتان في تشكيل السلوك الإنساني فكل عمل يقوم به الإنسان ويكون خلفه هدف إيجابي بناء يعد عملاً من أعمال الحياة وعلى عكس من ذلك فأن أي عمل يقوم به البشر خلفه هدف سلبي هدام بعد عملاً من أعمال الموت، وتبعا لذلك فإن غريزة الموت تؤدي إلى العدوان على الذات الذي يؤدي إلى الانتحار فالكائن البشري حسب رؤية فرويد يتقمص الشخص الذي يحبه بطريقة متناقضة وجدانيًا فعند أوقات الاحباط يظهر الجانب العدواني من التناقض الوجداني ويوجه ضد الذات فكان الانتحار ، إذن هو تحول الطاقة العدوانية عن الشخص الذي تسبب في الاحباط لتتحول وتتجه إلى معاقبة الذات ، ولهذا فإن الإنسان ربما يقوم بقتل نفسه لكي يقتل صورة الشخص الذي كان يكرهه والذي كان يحبه من قبل (العفيفي، ١٩٩٠) وهذا يعني أن المنتحر يقع فريسة الغريزة أو انفعال عدائي (سادي) أخفق بالتعبير عن نفسه فانعكس على الداخل (عبيد ، ٢٠٢٠).

٢- النظرية البيولوجية الوراثية

إن هذا التفسير يعد أكثر التفسيرات حداثة في تفسير الانتحار، فالعديد من الأبحاث تدرس التحولات داخل نقاط التشابك العصبية، والتي تلعب دوراً محفزاً في ازدياد عدد المستقبلات المختصة "بالسيروتونين" ، فلقد بينت الدراسات أن انخفاض مستوى "السيروتونين" يرافقه ازدياد في محاولات الانتحار وكذلك العنف (الشمري والمحنة ، ٢٠١٩).

لقد أشاد الطبيب العقلي "دافيد برانت" Brent .D وهو باحث في جامعة Pittsburgh مختص في مسألة الانتحار لدى المراهقين بأهمية العوامل العائلية في حدوث الانتحار لدى المراهقين فأعمال برانت ومعاونوه عام ١٩٩٦ ، و بريدج

ومعاونوه عام ١٩٩٧، أظهرت أن الانتحار ينتقل بين أفراد العائلة كما هو حال الأمراض الوراثية الأخرى فبالنسبة "لبرانت" يرى قد تكون العلة النفسية المرضية وراء الاندفاع نحو الانتحار ومحاولة الانتحار .

إن الدراسات البيولوجية استهدفت بصورة أساسية تجديد العوامل البيولوجية والوراثية المرتبطة بالخطر الانتحاري وهي :-

أ- العوامل الوراثية:

قدما العوامل الوراثية الأساسية المساهمة في الفعل الانتحاري فالدراسات التي أجريت على العائلات وكذلك الدراسات النادرة التي أجريت على التوائم المتبنين أكدت وجود هشاشة وراثية عند الأشخاص المتسمين بالسلوكات الانتحارية وقد أبرزت ١٣ دراسة من مجموع ١٤ دراسة ارتفاع الخطر الانتحاري في العائلة من الدرجة الأولى عند أشخاص ماتوا عن طريق الانتحار .

ب- وسائط الدماغ والسيروتونين

تشير العديد من الأبحاث إلى أن نقص السيروتونين العصبي يُعد من عوامل الخطر الأساسية للانتحار. فقد توصل كل من "V.orango" و"Al" إلى أن انخفاض معدل السيروتونين (5-HT) أو التمثيل الغذائي الرئيسي له (Acide 5-hydroxy-indol acétique - 5-HIAA) في جذع الدماغ أو القشرة قبل الجبهية يؤدي إلى زيادة خطر الانتحار أو حالات محاولات الانتحار (كعواش وبايع، ٢٠٢٠).

٣- النظرية الاجتماعية – دراسة «أميل دور كايم»:

يُعد تناول ظاهرة الانتحار بكونها نسبية بحتة مشكلة أحادية البعد، إذ يعزل الفرد عن المثيرات الاجتماعية المحيطة به والتي تؤثر فيه، وعلى هذا الأساس، قدم علماء الاجتماع تفسيرات اجتماعية للانتحار، فقد عدّ «أميل دور كايم» الانتحار ظاهرة اجتماعية ترتبط أساسًا بالنظام الاجتماعي وما يطرأ عليه من تغييرات مفاجئة، أو بما يحدث في الجماعات الاجتماعية المحيطة (فايد، ٢٠٠٨).

كما رأى «دور كايم» أن الانتحار ظاهرة اجتماعية ودلالة على طبيعة الأخلاق السائدة في مجتمع معين، معارضًا بشدة التفسيرات السائدة في القرن التاسع عشر التي عزت الانتحار إلى الوراثة أو الجنون أو المناخ أو التقليد، وأكد من خلال الإحصائيات على أن التغيرات في نسبة الانتحار عبر الزمان والمكان يمكن تفسيرها من منظور اجتماعي، إذ يشير الانتحار إلى سلطة المجتمع على الفرد، فكلما كانت الجماعة متماسكة وتعمل على تنظيم العلاقات بين أعضائها، كان الفرد أكثر تماسكًا، وبالتالي تقل نسب الانتحار في مثل هذه المجتمعات (طاووس، ٢٠١٢).

كما بينت دراسات «دور كايم» أن الانتحار يزداد مع تفكك الروابط الاجتماعية، ويؤدي إلى ثلاث وظائف مختلفة:

١. وسيلة للهروب من وضعية لا يستطيع الفرد تحملها.
٢. عدوانية موجهة نحو الذات.
٣. رسالة تعبر عن خيبة أمل الفرد في مواجهة وضعية صعبة (الشمري والمحنة، ٢٠١٩).

وصنّف «دور كايم» الانتحار إلى أربعة أنواع، يمثل كل نوع منها حالة الشخص المنتحر وعلاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه، وهذه الأنواع هي:

- الانتحار الأناني

يحدث الانتحار الأناني نتيجة تغلب أهداف الفرد الشخصية وغاياته الذاتية على الأهداف المجتمعية، ويشير «دور كايم» إلى أن معدلات الانتحار تتناسب عكسيًا مع درجة تماسك الجماعات الاجتماعية؛ فكلما كان التماسك الاجتماعي ضعيفًا، ارتفعت معدلات الانتحار، وكلما كان التماسك قويًا، انخفضت هذه المعدلات (الضمور، ٢٠١٤).

ويعد الانتحار الأناني النوع الأكثر شيوعًا في المجتمعات المعاصرة، حيث يشعر الفرد بالوحدة والعزلة، كما يحدث في حالات الشيخوخة أو الأرامل والمطلقين، الذين يعيشون شعورًا باليأس ولا يرون فائدة في الحياة (سهيري، ٢٠١٣).

٢- الانتحار الإيثاري

يحدث هذا النوع عندما يكون الفرد في حالة اندماج قوية مع مجتمعه، أي عندما تكون الروابط الاجتماعية متينة وتغلب قيم المجتمع على قيم الفرد، و في هذه الحالة، يُقدَم الانتحار من أجل المصلحة العليا، وهو انعكاس لشدة اندماج الفرد في الجماعة حتى يفقد فرديته، ويشير «دور كايم» إلى أن هذا النوع يظهر غالبًا في المجتمعات التي تتميز بالتضامن الاجتماعي القوي، وقد ينتحر الفرد أيضًا إذا فشل في الامتثال لقواعد الجماعة وتوقعاتها (بو الفلفل، ٢٠١٢).

- وتتسم صفات المنتحرين وفق هذا النوع بما يلي: (كعواش وبايع، ٢٠٢٠).
- وعي عالي بالمسؤولية الجماعية.
- الالتزام بالمعايير الأخلاقية للجماعة، وعَـدّها مقدسة.
- التزام ديني وحزبي مرتفع.
- الشعور بالوطنية والتفاني من أجلها.

٣- الانتحار اللامعياري:

ينشأ الانتحار اللامعياري عن غياب التنظيم الاجتماعي، ويعني، وفق «دور كايم»، أن الأوضاع الاجتماعية في حالة فوضى أو تغير سريع تحرم الناس من المعايير، مما يؤدي إلى فقدان المرجعيات التي تتحكم في رغباتهم وميولهم، وغالبًا ما يحدث هذا في حالات الأزمات الاقتصادية أو المعاناة الشخصية مثل الطلاق، حيث يؤدي اختلال التوازن بين ظروف الأفراد وتطلعاتهم إلى زيادة احتمالية الانتحار.

ويؤكد «دور كايم» إن الانتحار ظاهرة اجتماعية محصنة، تعكس طبيعة الأخلاق السائدة في كل مجتمع، مع اعتبار أن المجتمع يحتل مكانة أعلى من الفرد في استمراريته، إذ قال: «الفرد يعيش في المجتمع وبالمجتمع ومن أجل المجتمع» (عمور، ٢٠١٨).

٤- الانتحار القدري:

يحدث الانتحار القدري نتيجة وضع يكون فيه الفرد واقعًا تحت وطأة التنظيم الاجتماعي القاهر، حيث يؤدي قمع الفرد إلى شعوره بالعجز التام أمام القدر والمجتمع

(بو الفلفل، ٢٠١٢).

ويُعد هذا النوع معاكِسًا للانتحار اللامعياري، إذ يحدث الانتحار اللامعياري نتيجة ضعف الضوابط الاجتماعية السائدة، بينما يظهر الانتحار القدري كنتيجة للتشدد والمبالغة في عمليات الضبط الاجتماعي (الضمور، ٢٠١٤).

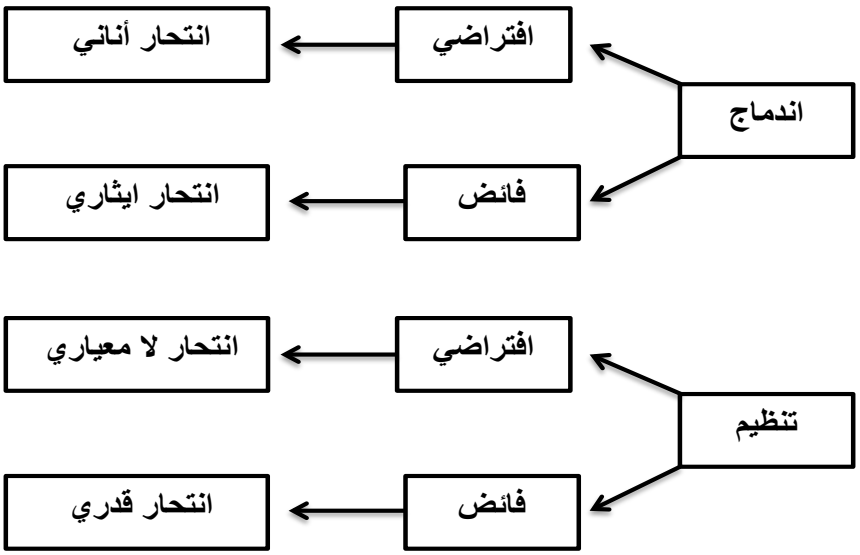

كعواش وبايع ،2020

شكل (٣) يوضح أنواع الانتحار وفق نظرية «دور كايم»

الجانب العملي للدراسة

المبحث الأول

عرض النتائج وتفسيرها

يتضمن هذا المبحث عرض نتائج البحث وتفسيرها ومناقشتها، وذلك من خلال الإجابة عن أهداف الدراسة، واستعراض استجابات العينة على المقياسين بعد تحليل فقراتها، بهدف التعرف على العلاقة بين (الضغوط الأكاديمية والتفكير الانتحاري). وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المجمعة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) للحصول على نتائج البحث التي ستُعرض وتُحلّل وتُفسّر وتُناقش في هذا المبحث على النحو التالي:

أولاً: يتبين أن طلبة المرحلتين المتوسطة والإعدادية يواجهون ضغوطًا أكاديمية متزايدة، و يمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الضغوط النفسية، التي ترى أن زيادة المتطلبات الدراسية بما يفوق قدرات الطلبة يولّد استجابات توتر وقلق نفسي، وتتفاقم هذه الضغوط نظرًا لخصوصية المرحلة النمائية التي يمر بها الطلاب، إذ تزداد حساسيتهم لتوقعات المحيط الأسري والمدرسي، كما تسهم العوامل البيئية، مثل كثافة المناهج واعتماد أساليب تقويم تقليدية تركز على الحفظ، فضلاً عن غياب الدعم النفسي الكافي، في تعميق هذا الشعور بالضغط، وتنعكس هذه الضغوط سلبًا على التحصيل الدراسي والصحة النفسية، ما يستدعي تدخلاً تربويًا يعيد النظر في الممارسات التعليمية ويعزز مناخ الدعم النفسي والاجتماعي في البيئة المدرسية.

ثانيًا: أظهرت نتائج البحث أن طلبة المرحلتين المتوسطة والإعدادية يُظهرون تفكيرًا انتحاريًا في سلوكهم، وهو مؤشر مقلق يعكس معاناة نفسية واجتماعية كامنة، علميًا، يُمكن تفسير التفكير الانتحاري في هذه المرحلة العمرية بأنه ناتج عن تفاعل معقد بين عوامل نفسية وبيئية ونمائية، ويُعد مؤشرًا مهمًا على الحاجة إلى التدخل المبكر والدعم

النفسي والاجتماعي للطلبة، بهدف الحد من المخاطر المحتملة على صحتهم النفسية وسلوكياتهم المستقبلية.

الفئة المستهدفة ليست ظاهرة فردية بقدر ما هي انعكاس لمشكلات نفسية واجتماعية تتطلب تدخلاً تربويًا، ودعمًا نفسيًا مبكرًا، وبيئة مدرسية وأسرية حاضنة وآمنة.

ثالثًا: توجد علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الضغوط الأكاديمية والتفكير الانتحاري، مما يعني أن زيادة الضغوط المرتبطة بالعملية التعليمية تسهم في ارتفاع مستويات التفكير الانتحاري بين الطلبة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الضغوط الأكاديمية تشكل أحد أبرز مصادر التوتر النفسي لدى المراهقين، حيث تؤدي كثافة الواجبات الدراسية وصعوبة الامتحانات وارتفاع توقعات الأهل والمعلمين إلى شعور الطلبة بالقلق والخوف من الفشل، مما يولد لديهم مشاعر الإحباط والعجز.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الأدبيات النفسية، لا سيما نظرية اليأس (Beck, ١٩٦٧)، التي ترى أن التفكير الانتحاري يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمشاعر العجز وانعدام الأمل، وهما من النتائج الشائعة للضغوط المستمرة وغير المدارة، وفي ظل غياب آليات فعّالة للتعامل مع هذه الضغوط، مثل الدعم النفسي المدرسي والتوجيه والإرشاد التربوي، واكتساب المهارات الحياتية، قد يجد بعض الطلبة أنفسهم مدفوعين نحو التفكير في الانتحار كوسيلة للهروب من الضغوط أو لإنهاء معاناتهم.

وتُبرز هذه النتيجة أهمية تبني إستراتيجيات وقائية في المؤسسات التعليمية، من خلال التوازن بين المتطلبات الدراسية والصحة النفسية، وتوفير بيئة داعمة تراعي الجوانب النفسية والاجتماعية للطلبة، إلى جانب تعزيز دور الإرشاد النفسي والتربوي في الكشف المبكر عن الحالات المعرضة للخطر وتقديم الدعم المناسب لها.

رابعًا: وجود فروق في مستوى الضغوط الأكاديمية تبعاً لمتغير الجنس، وكانت الفروق لصالح الذكور، أي أن الذكور يعانون من مستويات أعلى من الضغط الأكاديمي

مقارنة بالإناث، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والسلوكية.

- فمن الجانب النفسي:- تشير الأدبيات إلى أن الذكور غالبًا ما يميلون إلى كبت مشاعرهم وعدم الإفصاح عن معاناتهم، مما يؤدي إلى تراكم الضغوط النفسية لديهم مقارنة بالإناث، اللواتي يتمتعن بمرونة أعلى في التعبير عن المشاعر وطلب الدعم الاجتماعي، وهو ما يسهم في تخفيف حدة الضغط لديهن، كما أن الذكور غالبًا ما يلجؤون إلى إستراتيجيات تكيّف أقل فاعلية مثل التجنب أو الانسحاب، في حين تُظهر الإناث استعدادًا أكبر لاستخدام إستراتيجيات تكيّف إيجابية كالتخطيط وطلب المساعدة.

- أما من الجانب الاجتماعي:- فغالبًا ما تفرض البيئة المجتمعية والثقافية توقعات مرتفعة على الذكور في ما يتعلق بالنجاح الأكاديمي والمسؤولية المستقبلية، ما يضعهم تحت ضغط مضاعف لتحقيق التميز وإثبات الذات، وتؤكد بعض الدراسات أن هذه التوقعات المجتمعية قد تؤدي إلى شعور متزايد بالقلق من الفشل لدى الذكور، خاصة في البيئات التعليمية التي تُعلي من شأن الإنجاز الأكاديمي بوصفه مؤشراً رئيساً على الكفاءة.

- ومن الناحية السلوكية:- تشير بعض الدراسات إلى أن الذكور أقل التزامًا بتنظيم الوقت وإنجاز المهام الدراسية في وقت مبكر، مما يؤدي إلى تراكم المهام والضغوط مع اقتراب موعد الامتحانات أو تسليم التكاليف، بعكس الإناث اللواتي يتميزن غالبًا بدرجة أعلى من الانضباط الذاتي والتنظيم الأكاديمي.

خامسًا: وجودُ فروقٍ في مستوى الضغوط الأكاديمية بين طلبة المرحلة المتوسطة وطلبة المرحلة الإعدادية، وهو ما يشير إلى أن الضغوط الأكاديمية تُعد ظاهرةً عامة ومشتركة بين طلبة المرحلتين، ولا تقتصر على فئة عمرية أو دراسية محددة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعوامل عدة، هي:

١. قد يعود هذا التقارب في مستوى الضغوط إلى تشابه طبيعة التحديات الأكاديمية التي يواجهها الطلبة في المرحلتين، إذ يخضع الطرفان لمطالب دراسية متقاربة من حيث كثافة المناهج، وكثرة الواجبات، وتعدد الاختبارات، مما ينتج عنه شعور مماثل بالضغط بغضّ النظر عن المرحلة الدراسية.
٢. من المحتمل أن الطلبة في كلا المرحلتين يفتقرون إلى المهارات اللازمة للتعامل مع الضغوط الأكاديمية، مثل مهارات تنظيم الوقت، والتخطيط، وإدارة القلق، الأمر الذي يؤدي إلى مستويات متقاربة من الضغوط لديهم.
٣. تسهم العوامل البيئية والاجتماعية المحيطة بالطلبة في تشكيل هذا التشابه، إذ يعيش الطلبة في بيئات متقاربة اجتماعيًا وثقافيًا، ويواجهون ضغوطًا أسرية ومجتمعية متشابهة تتعلق بضرورة التفوق الدراسي وتحقيق النجاح، مما يعزز شعورهم بالضغط الأكاديمي بدرجة متقاربة.
٤. يمكن القول: إن الفروق في النضج النفسي والانفعالي بين الطلبة في المرحلتين ليست كبيرة بما يكفي لإحداث اختلاف واضح في إدراك الضغوط أو الاستجابة لها، ولا سيما في ظل غياب برامج منهجية تُعنى بتدريب الطلبة على مهارات التكيف النفسي.

وعليه، فإن هذه النتيجة تؤكد أن الضغوط الأكاديمية تمثل تحديًا عامًا يواجه الطلبة في مختلف المراحل الدراسية، مما يستدعي ضرورة التدخل عبر برامج دعم نفسي وتربوي شاملة تستهدف الطلبة منذ المراحل التعليمية المبكرة، وتعمل على تنمية مهاراتهم في مواجهة التحديات الدراسية والحد من حدة الضغوط التي يتعرضون لها.

سادسًا: توصلت الدراسة إلى وجود فروق في التفكير الانتحاري بين الطلبة الذكور والإناث، حيث كان مستوى التفكير الانتحاري أعلى لدى الذكور. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية؛ إذ تشير الدراسات إلى أن الذكور غالبًا ما يواجهون صعوباتٍ في التعبير عن مشاعرهم النفسية والبوح

بمعاناتهم، نتيجةً لأنماط التنشئة الاجتماعية التي تعزز لديهم مفهوم القوة والكتمان، مما يؤدي إلى تراكم الضغوط النفسية والتوجه نحو التفكير في الانتحار كمهرب من الألم.

كما يُظهر الذكور ميلاً أقل لطلب المساعدة النفسية، ويعانون من وصمة اجتماعية أقوى تجاه الاضطرابات النفسية مقارنة بالإناث، الأمر الذي يسهم في تأخر حصولهم على التدخل العلاجي أو الإرشـادي المناسب. ويُضاف إلى ذلك أن التوقعات المجتمعية المتعلقة بالنجاح الدراسي أو المسؤوليات الاقتصادية المفترضة للذكور تفرض عليهم أعباءً نفسية أكبر، تجعلهم أكثر عرضة للشعور بالعجز واليأس.

أما الإناث، فرغم تعرضهن لذات الضغوط، إلا أنهن غالبًا ما يحظين بشبكة دعم اجتماعي وعاطفي أقوى من الأسرة والأصدقاء، كما أنهن أكثر استعدادًا لطلب المساعدة أو التعبير عن الضيق النفسي بوسائل أقل حدة، مما قد يفسر انخفاض مستوى التفكير الانتحاري لديهن، وتنسجم هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة منظمة الصحة العالمية (٢٠٢١) التي بينت أن الذكور أكثر عرضة للتفكير الانتحاري ومحاولات الانتحار الفعلية مقارنة بالإناث في العديد من السياقات الثقافية.

سابعًا: أثبتت الدراسة وجود فرق في مستوى التفكير الانتحاري بين طلبة المرحلة المتوسطة وطلبة المرحلة الإعدادية، مما يدل على أن التفكير الانتحاري لا يقتصر على فئة عمرية معينة ضمن هاتين المرحلتين، بل يتوزع بشكل متقارب بينهما، ويمكن تفسير ذلك بعوامل عدة، نفسية واجتماعية مشتركة تؤثر في كلا الفئتين، منها:

١. أن المرحلتين تمثلان امتدادًا لمرحلة المراهقة، وهي من أكثر المراحل العمرية عرضة للتقلبات الانفعالية والنفسية، حيث تتسم باضطراب الهوية، والحساسية المفرطة تجاه الذات والآخرين، فضلاً عن محدودية المهارات اللازمة للتكيف مع الضغوط.

٢. يتعرض طلبة المرحلتين لضغوط متقاربة من حيث البيئة الدراسية، مثل

الامتحانات، وتوقعات الأهل، والمنافسة بين الأقران، إلى جانب التحديات النفسية المشتركة كالتنمر، والعزلة، أو التفكك الأسري.

٣. يمكن أن يُعزى التقارب في التفكير الانتحاري إلى غياب برامج الدعم النفسي الفعالة داخل المدارس، ونقص الوعي لدى الطلبة حول كيفية طلب المساعدة أو التعامل مع الأزمات، فضلاً عن تأثير وسائل الإعلام الرقمية التي قد تُروج أحيانًا لمفاهيم مشوهة حول الانتحار أو تعزز مشاعر الحزن واليأس.

وبناءً على ذلك، تؤكد هذه النتيجة ضرورة التعامل مع التفكير الانتحاري بوصفه ظاهرة نفسية اجتماعية لا تقتصر على مرحلة دراسية محددة، بل تستدعي تدخلاً شاملاً ومتكاملاً يراعي الجوانب النفسية والتربوية والاجتماعية لجميع الفئات الطلابية.

ثامنًا: بيّنت الدراسة عدم وجود فروق في مستوى الضغوط الأكاديمية تبعًا لمتغير الصف الدراسي (الأول، الثاني، الثالث المتوسط، الرابع، الخامس، السادس الإعدادي). ويعني ذلك أن الطلبة، بغض النظر عن الصف الذي ينتمون إليه، يشتركون في معاناة متقاربة من الضغوط الأكاديمية، مما يشير إلى أن هذه الضغوط لا ترتبط بصف محدد، بل تُعد ظاهرة عامة يعاني منها معظم الطلبة في المرحلتين المتوسطة والإعدادية، ويمكن تفسير هذا التماثل في مستوى الضغوط بعدة عوامل مترابطة، من أهمها:

١. **وحدة النظام التعليمي:** تعتمد المدارس غالبًا على أساليب تدريس وتقييم موحدة لا تراعي الفروق الفردية أو النمائية بين الطلبة في الصفوف المختلفة، مما يؤدي إلى شعور عام بضغط أكاديمي متقارب لدى الجميع.

٢. **ارتفاع التوقعات الأسرية والمجتمعية:** يواجه الطلبة في مختلف الصفوف ضغوطًا ناتجة عن توقعات الأسرة والمجتمع بضرورة التفوق والتميز، الأمر الذي يُعمّق الإحساس بالضغط بغضّ النظر عن المرحلة الدراسية.

٣. **ضعف برامج الإرشاد النفسي والتربوي:** إن محدودية برامج الدعم النفسي

والتربوي في المدارس تؤدي إلى غياب أدوات التكيف مع الضغوط، مما يسهم في شعور مستمر وعام بالضغط لدى جميع الطلبة.

٤. **تراكم المهام وضعف المهارات الدراسية:** نتيجة لعدم توفر تدريب منهجي على إدارة الوقت وتنظيم الدراسة، يجد الطلبة أنفسهم تحت ضغط متواصل، بغض النظر عن مستوى صعوبة المناهج؛ إذ يصبح الشعور بالضغط مرتبطًا بقدرات الطالب وتوقعاته الذاتية أكثر من ارتباطه بكمّ المادة الدراسية.

٥. **غياب التدرج التربوي في تنمية المهارات النفسية والأكاديمية:** إن الانتقال من صف لآخر دون تنمية فعلية للمهارات النفسية والأكاديمية اللازمة للتكيف يجعل مستويات الضغط ثابتة تقريبًا عبر المراحل جميعها.

وبناءً على ذلك، تشير هذه النتيجة إلى ضرورة النظر إلى الضغوط الأكاديمية كظاهرة ممتدة عبر الصفوف الدراسية، مما يستلزم وضع معالجات شمولية لا تقتصر على مرحلة معينة، والعمل على بناء بيئة تعليمية صحية تراعي الجوانب النفسية والمهارية إلى جانب الجوانب المعرفية.

تاسعًا: توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق في التفكير الانتحاري بين طلبة الصفوف الدراسية المختلفة (من الأول متوسط حتى السادس الإعدادي)، مما يشير إلى أن التفكير الانتحاري ينتشر بشكل متقارب بين الطلبة بغضّ النظر عن المرحلة الدراسية التي ينتمون إليها، وعليه، فإن هذا التشابه في مستويات التفكير الانتحاري يُعزى إلى العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية المشتركة التي تؤثر في الطلبة، وليس إلى متغير الصف الدراسي بحد ذاته، وتؤكد هذه النتيجة الحاجة إلى تدخلات نفسية وتربوية شاملة تستهدف جميع المراحل الدراسية دون استثناء.

المبحث الثاني
استنتاجات وتوصيات الدراسة

أولاً: الاستنتاجات

في ضوء تحليل نتائج الدراسة الحالية، التي هدفت إلى الكشف عن مستوى الضغوط الأكاديمية والتفكير الانتحاري لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والإعدادية، والعلاقات والفروق بينهما وفقًا لبعض المتغيرات، يمكن استخلاص الاستنتاجات الآتية:

١. يعاني طلبة المرحلتين المتوسطة والإعدادية من الضغوط الأكاديمية والتفكير الانتحاري، وهو ما يشير إلى وجود تحديات نفسية وسلوكية مؤثرة في هذه الفئة العمرية، الأمر الذي يستدعي تدخلات تربوية ونفسية عاجلة.

٢. توجد علاقة طردية قوية بين الضغوط الأكاديمية والتفكير الانتحاري؛ إذ يسهم ارتفاع مستوى الضغوط الأكاديمية في زيادة التفكير الانتحاري لدى الطلبة، مما يعزز أهمية العمل على خفض هذه الضغوط داخل البيئة المدرسية.

٣. ظهرت فروق تبعًا لمتغير الجنس؛ إذ تبين أن الذكور يعانون من ضغوط أكاديمية بدرجة أعلى من الإناث، كما أن التفكير الانتحاري أكثر بروزًا لديهم، مما يستوجب تقديم دعم نفسي وتربوي موجه بشكل أكبر نحو الذكور في هذه المرحلة العمرية.

٤. لم تظهر فروق في الضغوط الأكاديمية أو التفكير الانتحاري تبعًا لمتغير المرحلة الدراسية (متوسطة أو إعدادية)، مما يدل على أن الطلبة في المرحلتين يواجهون مشكلات متقاربة في هذا المجال.

٥. عدم وجود فروق في مستوى الضغوط الأكاديمية أو التفكير الانتحاري تبعًا للصف الدراسي (من الأول متوسط إلى السادس الإعدادي)، مما يشير إلى أن هذه الظواهر تنتشر على نحو متقارب في جميع صفوف المرحلتين، دون أن يكون للتقدم الدراسي أثر واضح في زيادتها أو الحد منها.

ثانيًا: التوصيات

١. ضرورة تعزيز وحدات الإرشاد النفسي والتربوي في المدارس بكوادر مؤهلة ومتخصصة، قادرة على تقديم الدعم العلاجي والوقائي للطلبة الذين يعانون من ضغوط أكاديمية أو ميول انتحارية.

٢. تصميم وتنفيذ برامج تدخل نفسي مبكر تستهدف طلبة المراحل المتوسطة والإعدادية؛ بهدف رصد الضغوط والتفكير الانتحاري ومعالجتهما قبل تفاقمهما.

٣. مراجعة السياسات التربوية والمناهج الدراسية بهدف تقليل كثافة المواد الدراسية وتقليل ضغط الواجبات، بما ينسجم مع الخصائص النمائية للطلبة وقدراتهم النفسية.

٤. نظرًا لكون الذكور أكثر عرضة للضغوط الأكاديمية والتفكير الانتحاري بحسب نتائج الدراسة، يُوصى بتصميم برامج دعم نفسي موجهة لهم بشكل خاص، تراعي خصوصيتهم النفسية والاجتماعية وأنماط استجابتهم للضغوط.

٥. إقامة دورات تدريبية للمعلمين والإداريين حول كيفية اكتشاف علامات الضغط النفسي والتفكير الانتحاري لدى الطلبة، إلى جانب تزويدهم بآليات التدخل الأولي المناسبة قبل تحويل الحالات إلى الجهات المختصة.

٦. إشراك أولياء الأمور في برامج توعوية وتثقيفية تهدف إلى تعزيز قدرتهم على دعم أبنائهم أكاديميًا ونفسيًا، وبناء علاقة تواصل فاعلة بين الأسرة والمدرسة تسهم في الوقاية من الضغوط والانحرافات السلوكية.

٧. إدراج برامج لتنمية المهارات الحياتية مثل مهارات إدارة الوقت، وحل المشكلات، والتكيف مع الضغوط ضمن الأنشطة اللاصفية أو حصص الإرشاد النفسي، بما يرفع قدرة الطلبة على مواجهة التحديات الدراسية.

٨. دعم الدراسات المستقبلية التي تتناول قضايا الضغوط النفسية والتفكير الانتحاري لدى المراهقين، خصوصًا في البيئات التعليمية العراقية والعربية، وذلك لتوفير بيانات حديثة يعتمد عليها صناع القرار في تطوير السياسات التعليمية والصحية.

المصادر

١- بدوي، زينب عبد العليم (٢٠١٤). مقياس الضغوط الأكاديمية على الدارسين. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

٢- بو الفلفل، إبراهيم (٢٠١٢). السلوك الانتحاري لدى الشباب في المجتمع الجزائري: دراسة تحليلية لإحصائيات الانتحار.

٣- حسن، حيدر فاضل (٢٠١٨). الانتحار: دراسة نظرية. مركز البحوث التربوية والنفسية، العدد ٥٦، جامعة بغداد.

٤- حسن، عبد العزيز (٢٠٢٣). الانتحار بين الإباحة والتجريم: دراسة تاريخية فلسفية. دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، عمّان.

٥- حسين، دعاء سيد أيوب (٢٠٢٤). التفكير الانتحاري لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد ١٨، العدد ٦.

٦- حسين، طه عبد العظيم، وحسين، سلامة عبد العظيم (٢٠٠٦). استراتيجيات إدارة الضغوط التربوية النفسية. ط١، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان.

٧- الخواجة، إلهام حمزة محمد (٢٠١٦). التشريح النفسي لمحاولي الانتحار بغزة (دراسة إكلينيكية تحليلية). رسالة ماجستير في الصحة النفسية المجتمعية، الجامعة الإسلامية، غزة.

٨- رمضان، عزيزة بسيوني محمد (٢٠١٦). فاعلية الذات الأكاديمية وأساليب مواجهة الضغوط الأكاديمية لدى عينة من طلاب المرحلة: دراسة تحليلية كيفية. رسالة ماجستير في الدراسات التربوية، كلية البنات، جامعة عين شمس.

٩- سهيري، زينب (٢٠١٣). دراسة استطلاعية عن ظاهرة الانتحار والمحاولة الانتحارية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٥٨، جامعة الأغواط، الجزائر.

١٠- الشاعري، سالمة عبد الله حمد (٢٠١٨). وجهة نظر الطالب الجامعي حول ظاهرة الانتحار: دراسة على عينة من طلاب جامعة طبرق. مجلة أبحاث، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا.

١١- شبيب، حسن أحمد محمد (٢٠١٥). الفروق في الضغوط الأكاديمية لدى طلبة كلية التربية بجامعة السلطان قابوس في ضوء بعض المتغيرات. المجلة المصرية للدراسات النفسية، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، المجلد ١٥، العدد ١.

١٢- الشمري، صادق كاظم جريو، والمحنة، حنين جيب غازي (٢٠١٩). اضطراب الهوية الجنسية وعلاقته بالأفكار الانتحارية لدى طلبة المرحلة الإعدادية. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ١٧، العدد ٥.

١٣- الضمور، عدنان محمد (٢٠١٤). ظاهرة الانتحار: دراسة سيسيولوجية. ط٥، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمّان.

١٤- طاووس، وازي (٢٠١٢). ظاهرة الانتحار بين التفسير الاجتماعي والتشخيص النفسي. مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد ٠، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

١٥- عبد الحميد، أسماء صلاح الدين (٢٠٠٨). الضغوط النفسية وعلاقتها بوجهتي الضبط لدى الأطفال ساكني المقابر. رسالة ماجستير، معهد الدراسات العليا للطفولة، قسم الدراسات النفسية الاجتماعية، جامعة قناة السويس.

١٦- عبد الحميد، جابر، وكفافي، علاء الدين (١٩٩٣). معجم علم النفس والطب النفسي. الجزء الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٧- عبيد، وديان ياسين (٢٠٢٠). البعد الاجتماعي لظاهرة الانتحار في العراق: الأسباب والمقترحات. دراسة ميدانية في مراكز شرطة بغداد، مجلة البحوث التربوية والنفسية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ١٧، العدد ٦٥.

١٨- العدلي، راهبة عباس، وناصر، أشواق صبر (٢٠١٦). العلاقة بين الإدارة والتفكير الانتحاري لدى ضحايا التنمر المدرسي من طلبة المرحلة المتوسطة. مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ١١، العدد ٤٣.

١٩- العفيفي، عبد الحكيم (١٩٩٠). الاكتئاب والانتحار: دراسة اجتماعية تحليلية. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٢٠- عمور، مصطفى (٢٠١٨). ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على مستوى ولايـة بجاية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٣، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر.

٢١- غسيل، سناء (٢٠١٥). تقدير الذات وعلاقته بمحاولة الانتحار لدى المراهق: دراسة عيادية لثلاث حالات. مذكرة ماستر في علم النفس العيادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

٢٢- فايد، حسين (٢٠٠٨). دراسات في السلوك والشخصية: الاكتئاب النفسي – الهلع – اضطرابات الأكل – الانتحار.

٢٣- فايد، حسين علي (٢٠٠٥). ضغوط الحياة والضبط المدرك للحالات الذاتية والمساندة الاجتماعية كمنبئات بالأعراض السيكوسوماتية لدى عينة غير إكلينيكية. دراسات نفسية، رابطة الأخصائيين النفسيين المصريين، المجلد ١٥، العدد ١.

٢٤- فونتانا، ديفيد (١٩٩٣). الضغوط النفسية (تغلب عليها وابدأ الحياة). ترجمة: حمدي الفرماوي ورضا أبو سريع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٢٥- قويدر، مريم (٢٠١٢). أثر الألعاب الإلكترونية على السلوكيات لدى الأطفال. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

٢٦- كعواش، زهرة، وبايع، راسو ليلى (٢٠٢٠). استراتيجيات مواجهة الضغوط وعلاقتها بالتفكير الانتحاري لدى المراهقين المتمدرسين في المرحلة النهائية من التعليم الثانوي. مذكرة ماستر في علم النفس العيادي، قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ٨ ماي، الجزائر.

٢٧- مخلوفي، حنان، وسعيداني، نور الهدى (٢٠٢١). الضغوط الأكاديمية وعلاقتها بالصحة النفسية لدى طلبة جامعة المدية. مذكرة ماستر في علم النفس، تخصص علم النفس العيادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر.

٢٨- المشوح، سعد بن عبد الله (١٤٣٨هـ). التفكير الانتحاري وعلاقته بالاكتئاب والغضب وخبرة الخزي لدى مرتكبات جرائم الشرف بمؤسسات رعاية الفتيات في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٤٢.
٢٩- معوشة، عبد الحفيظ (٢٠٠٨). الميول الانتحارية وعلاقتها بتقدير الذات عند الشباب. رسالة ماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
٣٠- هلال، رانيا (٢٠١٦). التفكير الانتحاري وعلاقته بأسباب العيش لدى طلبة الصف الثاني الثانوي في مدينة حمص. مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٠، العدد ٣١.



إمكانية التنبؤ في سلوك الانتحار

رؤية استشرافية

د. مالك شنشول بداي منصور

مستخلص البحث

حاول البحث الحالي التعامل مع ظاهرة الانتحار على أنها مجموعة من السلوكات المترابطة معًا، من قبيل محاولات الانتحار، والتفكير في الانتحار، والرغبة في الانتحار، وعلى الرغم من مدى تشابه هذه السلوكات، فأن كل واحد منها يُعبر عن نوعٍ من أنواع المشكلات ذات صلة بالقدرة على الحاق الأذى بالنفس، بمعنى آخر، أن الانتحار ما هو إلا أحد مظاهر اضطرابات النفس المعقدة للغاية، والتي تتموضع في سياق العديد من الأمراض الصحية المتنوعة، بل والأكثر من ذلك في ظل الأزمات الاجتماعية السائدة في المجتمع العراقي، وطالما أن الغرض من إجراء هذا البحث يكمن في تتبع المسارات الحالية لظاهرة الانتحار لتقديم رؤية مُستقبلية عنها، فبات من المفيد جدًا في المقام الأول تقديم تصورات نظرية شأنها الكشف عن الآليات النفسية الاجتماعية لمعرفة كيف يلجأ الأفراد نحو ممارسة هذا النوع المروع من الموت، ثم تحديد عوامل الخطر المؤثرة في سلوك الانتحار، إلى جانب تحديد أي الفئات الاجتماعية الأكثر وقوعًا تحت سطوة هذه الأزمة الإنسانية مقايسة بالفئات الأخرى، مع قدرة المعايير الأخلاقية على مواجهة سلوك الانتحار، والتعرف على تأثير مظاهر العنف والعدوان والظلم في الانتحار، كما كان لابد من الاشتغال على بحث الانتحار على المستوى المحلي، إلى جانب أهمية ابتكار سبل آمنة لمواجهة هذه الآفة المميتة الخطيرة من خلال تفعيل الدور الوظيفي لمؤسسات الدولة والمجتمع معا.

مشكلة البحث

يصطدم سلوك الانتحار بالحقيقة الوجودية القائلة إن الإنسان كائن خُلق ليعيش، لا ليموت، فلا أحد يُقدِم على الانتحار إلّا وهو في حالة مناقِضة لغريزته البيولوجية الدافعة نحو البقاء، ومن ثم، قبل طرح سؤال: لماذا يُقدِم الفرد على الموت انتحارًا؟ ينبغي الاعتراف بأن السؤال الأكثر إلحاحًا يتمحور حول، إلى أي مدى يسعى الإنسان للحفاظ على كينونته؟ فذلك هو السؤال الجوهري المتوافق مع طبيعة الوجود الإنساني، ومع صيرورة الحياة التي تكافح فيها الذات من أجل حماية نفسها، وكرامتها، وحريتها، وشعورها بالأمان وصحتها النفسية والبدنية، وكل ما يتصل بوجودها، فالإنسان بطبيعته يسعى إلى صون ذاته، لا إلى إعلان الحرب عليها ونفيها بالكامل من الوجود.

فكيف يتبدّل شغف الإنسان العارم بالحياة إلى رغبة ملحّة في الموت؟ وكيف يتحول حلمه الممكن، المعلّق بأطراف الأبدية، إلى مستحيل ينزلق في غياهب العدم؟ وكيف تنتكس إرادته الحيوية من طاقة نابضة بالحياة إلى قوة متقهقرة تتجه نحو الموت؟ إن هذه التحوّلات الطارئة على النفس البشرية تستدعي البحث في أسباب هروب الفرد من ذاته—التي يعرفها ويعيش فيها—إلى المجهول، بعد أن كانت مندمجةً في نسق حياته، فهل فقدت ذاته معناها الروحي حتى أصابها الجفاف؟ أم تحوّلت إلى سجن تحاصر جدرانه أشباح الظلام؟ وحين يبلغ الإنسان هذا الحدّ، يصبح الملاذ الأخير أمام ذاته المثقلة بالآلام والمآسي هو التخلي عنها بكل ما أوتي من قوة؛ فيختار الانتحار ليُسدل الستار على سيناريو حياته.

وعندما نطرح سؤال: لماذا أو كيف ينتحر الإنسان؟ بدءًا من محاولات الانتحار الفاشلة التي يمكن تجنّب أخطارها، وصولا إلى المحاولات التي تنتهي بالموت، يتوجب أيضًا التساؤل: من هم الأفراد الأكثر عرضة لخطر الانتحار؟ أي أولئك الذين يعانون من اضطرابات طبية (نفسية، عقلية، أو بدنية)، أو مشكلات اجتماعية متفاوتة الدرجة من البسيطة إلى الشديدة، وحتى الآن، لم يتمكن المتخصصون في الطب النفسي من تحديد الآليات الدقيقة التي تفسر لماذا أو كيف يلجأ الأفراد الذين يعانون من هذه المشكلات إلى إيذاء النفس وصولاً إلى الانتحار، ويُعزى ذلك إلى صعوبة دراسة السلوك الانتحاري وتعقيده.

وقد توصّلت الدراسات المتاحة إلى أن السلوك الانتحاري يتخذ شكل سلسلة متصلة: في أحد أطرافها سلوكات إيذاء النفس، وفي منتصفها الإيماءات والمحاولات الانتحارية، وفي طرفها الآخر اكتمال فعل الانتحار، وفي العديد من الحالات المثيرة للدهشة، يظهر الانتحار فجأة دون مؤشرات سابقة تدل على استعداد الفرد لإيذاء نفسه، مما يترك المعنيين بالظاهرة في فراغ فكري لا يتيح الوصول إلى تفسيرات منطقية، فلا يجدون إلا روايات اجتماعية يرددها ذوو الضحايا لا ترقى لأن تكون رؤى علمية يمكن الاعتماد عليها، بل إن كثيرًا من الأسر تجهل تمامًا الأسباب التي دفعت أبناءها إلى الانتحار.

التعريف بالمفاهيم ذات الصلة بسلوك الانتحار

لتفادي الالتباس المحيط بمفهوم الانتحار وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة، يصبح من الضروري تقديم رؤية تمييزية توضّح الاختلافات بين مجموعة من الأفكار والتواصل والسلوكات التي كانت تُعرف سابقًا باسم النزعة الانتحارية، ومن المفترض أن تعتمد جميع السلوكات المرتبطة بالانتحار على المبادرة الذاتية للفرد دون أي تأثير مباشر من مبادرة خارجية؛ أي أن الشخص يقرر إنهاء حياته عن وعي وبمحض إرادته، دون تحريضٍ من الآخرين أو تدخلهم المباشر.

ويمكن تعريف التفكير الانتحاري بأنه وجود أفكار جدية حول الانخراط في سلوك موجّه نحو الذات ينطوي على إلحاق ضرر، مقرونًا بنية الموت. ويتخذ هذا النوع من التفكير طابعًا مزدوجًا (تصاعديا/تراجعيًا)، مما يجعل التقييم السريري لهذه الحالة وفق معيار ثنائي (حاضر/غائب) مهمةً صعبة، وتشير الدراسات التي تعتمد على التقييم اللحظي إلى وجود تقلبات واسعة في التفكير الانتحاري خلال اليوم، ما يجعل تحديد وتيرة تقييمه مسألة بحثية وسريرية معقدة للغاية.

أما محاولة الانتحار فتعرف بأنها سلوك غير مميت موجّه نحو الذات يتضمن احتمالاً لإحداث ضرر جسدي مصحوبًا بنية مؤكدة للموت، سواء أدى هذا السلوك إلى إصابة فعلية أم لم يؤدِّ.

وتشير الرغبة في الانتحار إلى مزيج من الأفكار الانتحارية ومحاولاتها، إضافةً إلى الميل إلى وضع الذات في مواقف قد تزيد من احتمالية الانخراط مستقبلاً في أفكار أو سلوكات انتحارية.

وفي المقابل، يُعرَّف الموت الناجم عن الانتحار بأنه سلوك موجه نحو الذات يفضي إلى الوفاة، ويكون مصحوبًا بنية واضحة للموت نتيجة هذا السلوك[1].

(1) Crosby, A. E. & Ortega, L. & Melanson, C. (2011). Self-Directed Violence Surveillance: Uniform Definitions and Recommended Data Elements. Version 1.0. Atlanta, GA: Centers for Disease Control and Prevention, National Center for Injury Prevention and Control, p. 23, 29, 90.

التصورات النظرية حول إمكانية التنبؤ بسلوك الانتحار

يواجه الباحثون المتخصصون تحديات كبيرة عند محاولة إدراج ظاهرة الانتحار ضمن الظواهر القابلة للدراسة التجريبية، بهدف معالجة القضايا النظرية المرتبطة بها، لاسيما في مجالات القياس، والتقييم، والتشخيص، ومع ذلك، فإن الاستناد إلى الأبحاث الميدانية المبنية على أسس نظرية يعد مفيدًا لإثراء المفاهيم وتحديد المصطلحات، والتصنيفات، والسلوكات المرتبطة بالانتحار.

وتنبع أهمية هذه الأبحاث من سعيها إلى تصنيف سلوك الانتحار وفهم مدى انتشاره كظاهرة اجتماعية ونفسية، وتكمن صعوبة التنبؤ بسلوك الانتحار في ارتباطه بنتائج حالات الانتحار الأكثر شيوعًا عالميًا، إذ إن فئة صغيرة فقط ممن يفكرون بالانتحار تُقدِم على المحاولة، وعدد أقل منهم يموتون نتيجة الانتحار، وبطبيعة الحال، يُعد كل من التفكير في الانتحار والمحاولات غير المميتة أكثر شيوعًا من الانتحار الفعلي.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة المرتبطة بإمكانية التنبؤ بسلوك الانتحار، فقد استطاعت بعض الدراسات البحثية المبنية على حالات الانتحار الشائعة توثيق مجموعة من الآليات النفسية-الاجتماعية، بهدف الإجابة عن السؤال: كيف يحدث الانتحار؟ أو كيف ينتحر البشر بشكل عام؟، وذلك عبر دراسة العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة في هذا السلوك.

تطوير الرغبة في الانتحار إلى القدرة على الانتحار

إن القدرة على الانخراط في السلوك الانتحاري منفصلة تمامًا عن الرغبة في الانتحار، فحتى لو امتلك الفرد رغبة فعلية في إنهاء حياته، تبقى قدرته على تنفيذ هذا السلوك مشروطة بعوامل مكتسبة أكثر مما هي فطرية، إذ يُفترض أن هذه القدرة تتطور تدريجيًا بعد التعرض المتكرر لأحداث مؤلمة أو مثيرة للاستفزاز، مثل إيذاء الجسد، أو المواجهات القتالية، أو تجارب الانتحار السابقة، وتؤدي هذه الخبرات المتراكمة

إلى خفض الخوف من الموت وزيادة القدرة على تحمل الألم الجسدي[1]

ولا يكتسب الفرد الجرأة على الإقدام على الانتحار إلا بعد أن يفقد جزءًا كبيرًا من الخوف المرتبط به، فمن النادر جدًا—إن لم يكن مستحيلاً—أن يولد الشخص بمستوى منخفض من الخوف يجعله قادرًا على الانخراط في هذا السلوك تلقائيًا، وفي هذا السياق، يقترح الباحثان[2] ، نموذجًا تطوريا لتفسير الخوف يقوم على فرضية أن **الانتقاء الطبيعي** أسهم في تشكيل نظام الخوف لدى الإنسان، إذ يعمل هذا النظام كآلية إنذار مبكر تجاه المواقف المهددة للحياة، والتي كانت جزءا من بيئة الأسلاف عبر التاريخ، وبذلك يرى المؤلفان أن القيمة التكيفية للخوف وبالتالي هي سبب بقاء الأفراد الذين يمتلكون نظام خوف فعّال تكمن في قدرته على مساعدة الإنسان في تحديد المحفزات المرتبطة بالبقاء أو الفناء.

خفض الشعور بالخوف من الموت

يُعد الخوف من الانتحار أحد أكثر المبررات التي يذكرها الأفراد عند سؤالهم عن سبب عدم انخراطهم في السلوك الانتحاري، وقد توصّل تحقيق جنائي أجراه **Linehan (١٩٨٣)** وزملاؤه[3]، حول مسبّبات البقاء على قيد الحياة، بما في ذلك الخوف من الانتحار، إلى أن الأفراد الذين لديهم سوابق من الأفكار الانتحارية الجادة دون أن يُقدموا على محاولة فعلية عبّروا عن مستويات خوفٍ أعلى من الانتحار مقارنةً بالأفراد الذين

(1) Chu, C. & Buchman-Schmitt, J. M. & Ian H Stanley, I. H. & Hom, M. A. & Tucker, R. P. & Hagan, C. R. & Rogers, M .L. & Podlogar, M. C. & Chiurliza, B. & Ringer-Moberg, F. B. & Michaels, M. S. & Patros, C. & Joiner, T. E. Jr. (2017). The Interpersonal Theory of Suicide: A Systematic Review and Meta-Analysis of a Decade of Cross-National Research. Psychol Bull, p. 1320.

(2) Ohman, A. & Mineka, S. (2001). Fears, Phobias, and Preparedness: Toward an Evolved Module of Fear and Fear Learning. Psychological Review, p. 484.

(3) Linehan, M. M. & Goodstein, J. L. & Nielsen, S. L. & Chiles, J. A. (1983). Reasons for Staying Alive when you are Thinking of Killing Youself: The Reasons for Living Inventory. Journal of Consulting and Clinical Psychology, p. 280.

امتلكوا الأفكار نفسها لكنهم تصرّفوا بناءً عليها وانخرطوا في سلوك انتحاري. وتشير هذه البيانات إلى أن الرغبة في الانتحار لا تكفي وحدها للدخول في مرحلة محاولة الانتحار؛ بل ينبغي أن تتولد هذه الرغبة ضمن سياق ينخفض فيه الخوف من الانتحار على نحو ملموس. ويُعد الخوف من الانتحار مفهومًا متعدد الأبعاد، تتراوح شدته بين مستويات عالية جدًا إلى مستويات منخفضة، ولذا، فإن تطور الرغبة في الانتحار نحو مراحل أكثر خطورة أي نحو النية الانتحارية يستلزم خفض مستوى الخوف إلى حد يمنح الفرد درجة عالية من الجرأة على الإقدام على الفعل الانتحاري.

رفع القدرة على تحمل الألم الجسدي

لا يقتصر السلوك الانتحاري على مواجهة الخوف، بل يرتبط أيضًا بتحمّل الألم الجسدي المصاحب له، ومن المرجّح أن رفع قدرة تحمّل الألم يرتبط بالسلوك الانتحاري تحديدًا، أكثر من ارتباطه بالإصابات الجسدية بوجه عام، كما تُظهر الأدلة أن المستويات الأكثر خطورة من الأفكار الانتحارية ترتبط غالبًا بدرجات أعلى من الصدمات النفسية الموجّهة نحو الذات.

وتُعد القدرة على تحمّل الألم بنية متعددة الأبعاد؛ إذ تختلف درجة التحمل اللازمة لتنفيذ سلوك انتحاري مميت (أو شبه مميت) تبعًا لطريقة الانتحار، فالشخص القادر على تحمل الألم المرافق لأسلوب مثل قطع المعصم، لا يكتسب بالضرورة القدرة نفسها على تحمل الألم المصاحب لأساليب أخرى كالقفز من ارتفاع شاهق، لهذا، يرجّح بعض الباحثين تفسيرًا يقول: إن الأفراد يفضلون استخدام الأسلوب ذاته الذي جُرّب في محاولة سابقة[1].

كما أن طبيعة الفعل المطلوب في كل طريقة انتحار تختلف اختلافًا جوهريًا؛ فتمزيق الجسد مثلاً يحتاج إلى إصرار مستمر رغم الألم، بينما يتطلب الانتحار بالحبوب الاستمرار في تناولها رغم الشعور بالغثيان أو الدوار.

(١) المقابلة التلفزيونية الثانية على قناة الحرة عراق في ٤/ ١١/ ٢٠٢٤ مع الفتاة الشابة هاجر الناجية من أكثر من محاولة انتحار والواردة تفاصيلها في صفحة رقم ١١. علمًا أن الباحث لم يعثر سوى على مقابلتين إثنتين ذات صلة بهذا الشأن على وسائل التواصل الاجتماعي، وقد قام بتضمينهما في هذا البحث.

في المقابل، يتطلّب سحبُ زناد المسدس أو القفز من مبنى عادةً إصرارًا مستمرًا دون تردّد. ولذلك، تُعَدُّ كلٌّ من التوقّعات المتعلّقة بالألم المتوخى، والتعوّد الفسيولوجي على أحاسيس الألم الجسدي، والتقييمات المعرفية لمدى تحمّل الألم المتوقع، عواملَ رئيسةً في قدرة الأفراد على تحمّل الألم الناجم عن أسلوب انتحارٍ محدّد، وبينما يتمثّل العامل المشترك بين جميع أساليب الانتحار المميتة (أو شبه المميتة) في وجود تقييم معرفي مسبق بأن الألم الكامن في الأسلوب المختار قابلٌ للتحمّل، فإن هذا العامل يُعزّز القدرة على المضيّ في الفعل[1].

التعوّد وعمليات المعارضة

تُشير الآليات النفسيّة التي تمنح الأفراد القدرة على الانتحار إلى عمليّتين أساسيتين: التعوّد على الخوف والألم المرتبطين بإيذاء النفس، وتعزيز عمليات المعارضة (Opponent Processes) كالاستجابات المعاكسة للخوف والألم، ويُقدَّم هذا الفهم في إطار نظرية العملية المعارضة لـ[2] **Solomon & Corbit (1974)**، والتي تفترض أن الاستجابات الانفعاليّة البارزة هي نتاج مجموع عمليتين متضادتين في القيمة. ومع التعرّض المتكرّر لمحفّزات الخوف أو الألم، يبقى تأثير العملية الأولية ثابتًا نسبيًا، بينما يتضخّم تأثير العملية المعاكسة، ما يؤدي إلى تحوّل في الاستجابة الانفعالية نحو مستوى أقل سلبية وربما إلى الإيجابية مع مرور الوقت.

فعلى سبيل المثال، يظهر الخوف كاستجابة أولية عند خوض تجربة مثل القفز بالحبال من ارتفاع شاهق. لكن مع تكرار التجربة، يظلّ الخوف موجودًا بوصفه عملية أوليّة، في حين تتضخّم العملية المعاكسة كالابتهاج أو الإثارة، مما يؤدي إلى انخفاض عام في مستوى الخوف، وإذا استمرت التجربة المتكرّرة فترة كافية، قد تتحول الاستجابة الانفعاليّة من سلبية إلى محايدة وربما إلى إيجابية.

(1) Berman, M. E. & Walley, J. C. (2003). Imitation of Self-Aggressive Behavior: An Experimental Test of the Contagion Hypothesis. Journal of Applied Social Psychology, p. 1036–1038.

(2) Solomon, R. L. & Corbit, J. D. (1974). An Opponent-Process Theory of Motivation: I. Temporal Dynamics of Affect. Psychological Review, p. 122–123.

الخبرات المؤلمة والمثيرة للاستفزاز

من المفترض أن تزيد عوامل الخطر المتنوّعة من احتمال الانخراط في سلوك انتحاري مميت لأنها تحمل قدرًا من الألم والخوف الكافيين لتحفيز عمليات التعوّد والمقاومة المرتبطة بإيذاء النفس، ويُوفّر مفهوم القدرة المكتسبة على الانتحار إطارًا لفهم العلاقة المعقّدة بين تاريخ المحاولات السابقة وخطر حدوث سلوك انتحاري في المستقبل، فوفق أحد السيناريوهات المحتملة، يمتلك الأفراد الذين لديهم محاولات انتحار سابقة مستويات أعلى من القدرة المكتسبة مقارنةً بأولئك الذين لا يمتلكون تاريخًا مماثلاً، كما قد يرتبط عدد المحاولات السابقة طرديًا بمستوى القدرة المكتسبة على الانتحار.

وإلى جانب سلوك الانتحار السابق، قد تنشأ مسارات أخرى — وإن كانت أقل مباشرة — مرتبطة بخبرات محفوفة بالخوف أو الألم، فعلى سبيل المثال، قد يسهم سوء المعاملة الوالدية في الطفولة — لاسيّما إذا تضمّن إيذاءً جسديًا أو جنسيًا — في تعزيز التعوّد على الألم والخوف المرتبطين بإيذاء النفس، كما تعدّ المواجهة القتالية، بما تتضمّنه من التعرّض لخطر الموت المحتمل وقتل الآخرين، مسارًا مباشرًا نسبيًا نحو رفع القدرة المكتسبة على الانتحار.

أما على مستوى المسارات غير المباشرة، فقد يُظهر الأفراد الذين مرّوا بتجارب مؤلمة أو محفوفة بالمخاطر مثل سرقة المتاجر، والانخراط في علاقات جنسية غير شرعية، وممارسة الرياضات العنيفة، والتعرّض لإصابات جسدية، وإطلاق النار، وإيذاء الحيوانات، والمشاجرات الجسدية، والقفز من ارتفاعات مستويات أعلى من القدرة المكتسبة على الانتحار، ومع أن سمة الاندفاعية ترتبط عمومًا بسلوك الانتحار، إلا أن الأفراد الأكثر اندفاعا غالبًا ما يُقدِمون على تخطيطٍ أكبر لمحاولاتهم الانتحارية ويستخدمون أساليب أكثر خطورة، نظرًا لكونهم أكثر ميلاً للانخراط في سلوكات مؤلمة أو استفزازية كالمشاجرات الجسدية وحقن المخدرات وغيرها.

تأثير اختيار أسلوب الانتحار واللاشعور الشخصي

تتباين أساليب الانتحار وفق تأثير الخبرات اللاشعورية لدى الفرد[1]، فالأفراد الذين لديهم خبرة عسكرية، على سبيل المثال، من المرجح أن يستخدموا الأسلحة النارية عند الانتحار، بينما قد يتأثر الأطفال بالألعاب الإلكترونية وأفلام الكرتون، ويختار الشباب في بعض الحالات القفز من أماكن مرتفعة كالأبنية أو الجسور، أو استخدام الشنق، تبعًا لقدرتهم البدنية، أما ربات البيوت المتورطات في علاقات غير مشروعة فقد يلجأن إلى الحرق أو تمزيق أحد أعضاء الجسد، إذ يرتبط هذا الأسلوب بتشويه السمعة، وتؤكد هذه المواقف إن اختيار الفرد للطريقة التي يتعامل بها مع الألم والخوف في سلوك الانتحار يمثل انعكاسًا لتأثير خبراته اللاشعورية الشخصية.

عوامل الخطر ذات الصلة بسلوك الانتحار

تتمثل عوامل الخطر في متغيرات تزيد من احتمال انخراط الأفراد في سلوك الانتحاري، وتستخدم لتفسير الانتحار كنتيجة نهائية، وعندما يُثبت عبر الزمن أن كل عامل خطر مرتبط بالانتحار حقيقي وغير زائف، يُعد ذلك دليلاً على وجود علاقة سببية محتملة.

فضلاً عن ذلك، يمكن اعتبار عوامل الخطر مؤشرات قابلة للتنبؤ للعمليات السببية الأساسية التي قد تؤدي إلى الانتحار، ومن ثم تُعد دراسة هذه العوامل خطوة أولى لتقديم رؤية نظرية توفر قدرة تنبؤية لظاهرة الانتحار.

ويمكن تصنيف عوامل الخطر المؤدية إلى الانتحار إلى نوعين أساسيين، وكلاهما يندرج ضمن الانتحار الفوضوي كما ورد في نظرية إميل دوركايم حول الانتحار، وذلك على النحو التالي:

(١) جميع المعلومات الواردة في هذه الفقرة مُستقاة من حالات انتحار حدثت بالفعل في المجتمع العراقي تم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

اولًا – المشكلات الصحية المرتبطة بالاضطرابات النفسية والعقلية والأمراض البدنية

تُعد الاضطرابات النفسية والعقلية والأمـراض البدنية من عوامل الخطر التي تؤثر في الانتحار على المدى البعيد، وفي المجتمع العراقي، تُسجَّل أعلى نسب الانتحار لدى الأفـراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية[١]، يليهم المصابون بـ اضطرابات عقلية، ثم في المرتبة الأخيرة أولئك الذين يعانون من أمراض بدنية. وتبرز تأثيرات الاضطرابات النفسية في حالات مثل: الاكتئاب الشديد، والذهان، والفصام، والوسواس القهري، والقلق الحاد، واضطرابات الشخصية، والقهم العصبي (فقدان الشهية)، والإدمان على المخدرات أو الكحول. أما تأثير الاضطرابات العقلية فيتجسد عادةً في خلل وظيفي دماغي ينعكس سلبًا على القدرات المعرفية والانفعالية للفرد، بينما يقتصر تأثير الأمراض البدنية غالبًا على الأفراد الذين يعانون من أمراض مزمنة تستنزف طاقتهم النفسية والبدنية[٢].

ويتوقع أن يمتد تأثير هذا النوع من عوامل الخطر على مدى زمني يتراوح بين السنة الأولى من الإصابة وحتى خمس سنوات، يُشير ذلك إلى أن الأفراد المصابين باضطرابات نفسية أو عقلية أو أمراض بدنية نادرًا ما يُقدمون على الانتحار بشكلٍ مباشر أو مفاجئ؛ بل تمر العملية بمرحلة طويلة من التطور[٣]، وتبدأ مؤشرات الخطر بالتصاعد لدى هؤلاء الأشخاص مع ضعف قدرتهم على ضبط الانفعالات وارتفاع مستويات القلق. وفي كثير من الأحيان قد يُقدمون على أكثر من محاولة قبل أن تنتهي حياتهم في المحاولة الأخيرة.

---

(١) عباس، محمد جمعة؛ الحميري، نصيف؛ عبد الرزاق، عماد؛ نعوش، شاكر؛ أبليبي، لويس (٢٠١٨). الدراسة الوطنية الأولى للانتحار في العراق لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص ١١.

(2) Brådvik L. (2018). Suicide Risk and Mental Disorders. Int J Environ Res Public Health, p. 1–2.

(٣) عباس، محمد جمعة؛ الحميري، نصيف؛ عبد الرزاق، عماد؛ نعوش، شاكر؛ أبليبي، لويس، المصدر السابق، ص ١١.

ثانيًا - المشكلات الاجتماعية

تؤثر المشكلات الاجتماعية في الانتحار على المدى القريب، ويبدو أن هذا النوع من الانتحار الذي أخذ بالانتشار في المجتمع العراقي خلال العقود الثلاثة الأخيرة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتزايد الضغوط الاجتماعية القاسية، وفي هذا السياق، قد يُقدم الفرد على إنهاء حياته من المحاولة الأولى وبطريقة مفاجئة دون مؤشرات سابقة، وتشير المقارنات إلى أن المشكلات الاجتماعية تسجّل معدلات انتحار أعلى من تلك المرتبطة بالعوامل المرضية.

وتظهر أغلب حالات الانتحار المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية في أسرٍ تعاني من التفكك الأسري، لاسيما تلك ذات الوضع الاقتصادي المتردي، أو لدى الأفراد الذين يعيشون في بيئات اجتماعية محرومة، أو في حالة غياب أحد الوالدين أو كليهما، كما تشمل الأسباب الأخرى: التعرّض لضائقة مالية شديدة، الخيانة الزوجية، الإخفاق الدراسي، الضغوط الوالدية على المراهقين، أو ممارسة الأشخاص الاندفاعيين/ العدوانيين لمهن عالية الخطورة تتطلب استخدام الأسلحة أو تحمل مخاطر جدية، إضافةً إلى التعرض للابتزاز، أو الانخراط في ممارسات إيذاء النفس (لاسيما ذات الطابع الديني).

وعلى الرغم من وضوح تأثير عوامل الخطر في حد ذاتها، فإن السؤال الأهم يتمثل في: متى تشتد خطورة الانخراط في سلوك الانتحار؟

كما أُشير سابقًا، فإن وجود أحد العاملين - سواء المشكلات الصحية أو الاجتماعية - قد يمثل مصدرًا كبيرًا لخطورة الانتحار. غير أن بعض الأفراد يمتلكون طاقة نفسية تمكّنهم من مواجهة أحد هذين النوعين من الضغوط، ورغم أن التفكير في الانتحار ومحاولاته غير المميتة أكثر شيوعًا من المحاولات المميتة، إلا أن الانتحار يحدث غالبًا نتيجة تراكم عدة عوامل؛ فالتفكير بالانتحار ينشأ من أقل عدد ممكن من عوامل الخطر، ومحاولات الانتحار تحتاج إلى عدد أكبر، أما الانتحار المميت فيقع عادةً عند تزامن أكبر عدد من هذه العوامل.

ويُرجَّح أن يبرز في المجتمع العراقي - المثقل بالأزمات المتعاقبة - تأثير إضافي قد يفاقم خطورة الانتحار، ويتمثل في تفاعل المشكلات الصحية مع المشكلات الاجتماعية، وعندما يجتمع العاملان، يزيد احتمال شعور الفرد بالعجز عن ضبط انفعالاته أمام الضغوط الصحية والاجتماعية المتداخلة، مما يدفعه إلى اللجوء إلى سلوك الانتحار باعتباره خيارًا نهائيًا للهروب من تلك الضغوط.

الفئات الاجتماعية المُهددة بالانتحار

تركز هذه الفقرة على تأثير ظاهرة الانتحار على فئتين اجتماعيتين: الأولى وفق طبيعة المشكلة المرتبطة بالانتحار، والثانية وفق نوع الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة لخطر الانتحار، مع التركيز على فئة الشباب.

أولًا - التهديد القائم على طبيعة المشكلة

أ- الأفراد المنغلقون الذين لديهم مشكلات صحية أو اجتماعية

تُعد هذه الفئة من أخطر الفئات الاجتماعية من حيث خطر الانتحار، إذ يتمتع أفرادها بشخصية انطوائية تميل إلى كتم مشاعرهم المؤلمة الناتجة عن المشكلات الشديدة التي يعانون منها، ولا يفصحون عنها لأقربائهم أو لمختصين نفسيين أو اجتماعيين، كما قد يرفضون بشدة طلب المساعدة أو اللجوء إلى أي شخص قادر على حل مشكلاتهم بطريقة ودية.

وبمجرد أن يشعر هؤلاء الأفراد بالعجز عن مواجهة مشكلاتهم، من المرجح أن يلجؤوا - سواء ببطء أو بسرعة - إلى ممارسة سلوك الانتحار دون أي مؤشرات سابقة، لذلك، يصبح من الضروري تفعيل الدور الوظيفي للأسرة والمقربين من خلال رصد الأزمات الصحية والاجتماعية التي يمر بها الأفراد، والتدخل الفوري قبل فوات الأوان، لتقليل احتمالية اللجوء إلى الانتحار.

التجربة الاجتماعية الأولى

الشاب سجاد حسين[1]، من مواليد عام ٢٠٠٥، من سكان مدينة ذي قار، كان طالبًا في الصف السادس الإعدادي و ينماز بتفوقٍ كبير في دراسته، تعرض سجاد لضغط شديد من قِبل مدرسيه في المرحلة الإعدادية، وطلب من والدته نقله إلى مدرسة أخرى، لكنها رفضت نظرًا لصعوبة التأقلم مع وضع دراسي جديد في هذه المرحلة الحرجة.

لاحقًا، تعرض سجاد إلى انتكاسة صحية على شكل آلام في المفاصل، فتم منحه إجازة مرضية لمدة ٢١ يومًا، مما حال دون أداءه امتحان مادة الرياضيات، أثناء الإجازة المرضية، تلقت والدته رسالة صوتية من مدير المدرسة نصها "أم سجاد، بالنسبة لسجاد إذا ما امتحن أي مادة يعد راسبًا بصفه".

في اليوم التالي، ذهب سجاد إلى المدرسة برفقة والدته، وسألت إدارة المدرسة سجاد "هل أنت مستعد لأداء الامتحان؟" فأجاب سجاد "نعم، أنا مستعد، فرد أحد المدرسين نحن ما عدنه شغل وعمل بس سجاد".

تفاصيل يوم الانتحار

في ٢٠٢٣/٤/١، توجه سجاد لأداء امتحان مادة الرياضيات، إلا أن مدير المدرسة منعه بذريعة أنه مفصول من الدراسة، اتصل سجاد بوالدته لإخبارها بذلك، وطلبت منه البقاء في المدرسة حتى تصل إليه، عند وصولها، دخلت والدته معه إلى مكتب المدير لمحاولة معرفة سبب فصل سجاد.

أخبر المدير والدته وسجاد بأن سجاد تم فصله رسميًا، رغم أن والدته طلبت منه الالتزام بالإجراءات التربوية الرسمية لإصدار إنذار فصل، إلا أن المدير لم يُقدم أي إنذار بذلك، خلال المحاورة الكلامية، قام المدير بمسك سجاد من منطقة الصدر ودفعه إلى الخلف بقوة، بحضور والدته وشقيقته، فضلاً عن حضور طلبة المدرسة وطالباتها.

(١) المقابلة التلفزيونية الأولى على قناة الحرة عراق في ٤/ ١١/ ٢٠٢٤ مع والدة الشاب سجاد وهي تروي كيف أدت الأحداث الواردة في هذه المقابلة إلى انتحار ولدها سجاد.

وعلى الرغم من الإهانة التي تعرض لها سجاد، حاولت والدته التوسل للمدير حرصًا على مستقبل ابنها، انهارت دموع سجاد وهو يتوسل إلى والدته أن يغادرا المكان، بعدها طلبت والدته من سجاد الانتظار خارج المدرسة على أمل إقناع إدارة المدرسة بالسماح له بأداء الامتحان.

أثناء ذلك، حاول سجاد الاتصال بوالدته عدة مرات، لكنها لم تتمكن من الرد عليه، وعندما خرجت والدته مع شقيقته لم يجدوا سجاد في المكان، ثم تلقوا اتصالاً منه أفاد بأنه ذاهب إلى الجسر، حاولت والدته مناشدته بالعودة، فرد سجاد في اللحظات الأخيرة: "ماما، أنا آسف جدًا..."، وكانت هذه آخر كلمات سمعتها والدته منه.

وعند وصول والدته وشقيقته إلى الجسر، شاهدته والدته يلقي بنفسه من أعلى الجسر إلى وسط الماء، أمام صرخات والدته وشقيقته وأمام أنظار من كان موجودًا في المكان.

ب- الأفراد المنفتحون الذين لديهم مشكلة صحية/اجتماعية

تُعد هذه الفئة أقل تهديدًا بخطر الانتحار مقارنة بالفئة الأولى، إذ ينماز أفرادها بشخصية أكثر انبساطًا وانفتاحًا على الآخرين، فهم لا يترددون في الإفصاح عن مشاعرهم المؤلمة أو الحديث عن ضغوطهم الصحية والاجتماعية، سواء للأفراد المقربين أو للمختصين النفسيين والاجتماعيين، الأمر الذي يعزز فرص حصولهم على المساعدة المناسبة، ويُسهم في تخفيف التفكير بالانتحار أو منع تكرار محاولاته.

التجربة الاجتماعية الثانية

الفتاة الشابة هاجر[1]، من مواليد ٢٠٠٩، من سكان محافظة ذي قار، وتنحدر من أسرة مفككة لوالدين منفصلين، تركت المدرسة في المرحلة المتوسطة، وكانت تعيش ظروفا حياتية قاسية، إذ كان والدها يعتدي عليها بالضرب المبرح، ووصل الأمر إلى أن رفع السلاح في وجهها وكاد أن يقتلها لولا تدخل زوجة والدها. أدى ذلك إلى إصابتها بنوبة صرعية.

فضلاً عن ذلك، تعرضت هاجر لأكثر من محاولة تحرش جنسي من أحد الأشخاص المقربين، وبسبب غياب الدعم الأسري وعدم اتخاذ إجراء رادع بحق المعتدي، دخلت هاجر في دوامة من الألم النفسي قادتها إلى الانخراط في عدة محاولات انتحار.

محاولات الانتحار

- **المحاولة الأولى:** بعد أول حادثة تحرش، أخذت هاجر شفرة حادة (موس) ودخلت حمام المنزل وأغلقت الباب، ثم حاولت تمزيق يدها، إلا أنها تراجعت بسبب الألم الشديد.
- **المحاولة الثانية:** كررت الأسلوب نفسه، وكان شعورها بالألم أقل من المرة الأولى.
- **المحاولة الثالثة:** أعادت نفس الطريقة أيضًا، لكنها هذه المرة فتحت كاميرا الهاتف لتتواصل مع والدتها أثناء تنفيذ المحاولة.

ما بعد النجاة

تشير المقابلة معها إلى أن هاجر، الناجية من أكثر من محاولة انتحار، بدأت تتخلص تدريجيًا من أفكار الانتحار، وذلك لعدة أسباب:

١. انتقالها إلى بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا.

٢. عدم التعرض لأي نوع من الاعتداء بعد ذلك.

٣. انخراطها دون قصد في عملية شبيهة بالعلاج النفسي، عبر التعبير الصريح والصادق عن تجربتها المؤلمة، والذي شكّل بالنسبة لها نوعًا من التطهير الداخلي من الأفكار الخطيرة.

---

(١) المقابلة التلفزيونية الثانية.

هاجر اليوم تحاول العودة إلى مقاعد الدراسة، وتفكر في اصطحاب شقيقها الأصغر للعيش معًا في بيئة آمنة ومستقرة.

ثانيًا- التهديد القائم على العمر

على الرغم من تعرض جميع الفئات العمرية لخطر الانتحار، تشير معظم الإحصائيات - سواء كانت عالمية أو محلية[1] - إلى أن فئة الشباب تُعد الأكثر تهديدًا مقارنة بالفئات الأخرى، كما تكشف تقارير ومتابعات مواقع التواصل الاجتماعي أن غالبية حالات الانتحار تقع ضمن فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٣٠ سنة، مع نصيب أكبر لطلبة المدارس (ذكورًا وإناثًا)، خاصة في مرحلة الإعدادية.

لماذا يرتفع معدل حالات الانتحار لدى فئة الشباب؟

بعيدًا عن الإجابات البديهية الغارقة في النزعة الذاتية والتي لا تستند إلى أساس علمي، يمكن عزو جزء من الظاهرة إلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بـ:

- تطبيع الانتحار وتبسيطه أثناء عرضه، إذ يُنظر إليه أحيانًا كحل مثالي وليس كارثة.
- نشر تأثيرات العلمنة الاجتماعية الضارة على أفراد هذه الفئة.

وقد يفسر هذا السبب جزءًا من المضامين الكامنة وراء ظاهرة الانتحار، وهو تأثير لا يقتصر على الشباب فحسب، بل قد يمتد إلى جميع الفئات العمرية، ومع ذلك، من الضروري تتبع الأبحاث العلمية التي تناولت شيوع الانتحار بين الشباب بموضوعية عالية داخل المؤسسات الأكاديمية.

توجد دراسات أكاديمية عديدة حول هذا السؤال، لكن البحث الحالي سيكتفي باستعراض نتائج Hodgkinson ٢٠٢٠ وزملائه[2]، الذين اختصوا بالشؤون الشخصية

(١) عباس، محمد جمعة؛ الحميري، نصيف؛ عبد الرزاق، عماد؛ نعوش، شاكر؛ أبليبي، لويس، مصدر سابق، ٩-١٤.

(2) Hodgkinson, R. & Beattie, S. & Roberts, R. & Hardy, L. (2020). Psychological Resilience Interventions to Reduce Recidivism in Young People: A Systematic Review. Adolescent Research Review, p. 333–335.

والمشكلات التي يواجهها الشباب، وأظهرت مراجعتهم البحثية أن هذه الفئة تعاني من:

- مستويات عالية من الصدمات النفسية.
- صعوبات في إدراك الحالات الانفعالية والتعبير عن المشاعر.
- إساءة استخدام الممتلكات ومشكلات الصحة العقلية.
- ضعف التنظيم العاطفي والقلق المتعلق بالتحصيل الدراسي.

نتيجة لذلك، قد تنخفض المرونة النفسية للشباب، بما في ذلك القدرة على تجاوز الصعوبات بنجاح، وعندما يتعرض الشاب لصدمة نفسية، قد يؤدي ذلك إلى تأخر النمو المعرفي.

كما أظهرت المراجعة أن الشباب غالبًا ما يواجهون صعوبة في التعرف على مشاعر الآخرين أو التعبير عن مشاعرهم، وقد يكون ذلك ناتجًا عن إعاقة التجارب المؤلمة للنمو النفسي الطبيعي.

وعلاوة على ذلك، يؤدي التعرض لصدمة في سن مبكرة غالبًا إلى:

- ارتفاع المشاعر السلبية مثل الغضب، والقلق، والاكتئاب.
- انخفاض الارتباط بالمجتمع ومفهوم الذات.

ومن المرجح أن تنشأ هذه الصدمات نتيجة تجارب الطفولة السلبية، مثل فقدان أحد الوالدين أو التعرض لأحداث عنيفة، فضلاً عن الاستجابات السلبية للتجارب المزمنة أو الدورية، مثل إساءة معاملة الأطفال، الإهمال، العلاقات العنيفة، والحرمان المزمن.

قدرة المعايير الأخلاقية على مواجهة سلوك الانتحار

إنَّ التقييم الموضوعي لوظيفة التنشئة الوالدية يواجه صعوبةً واضحة عند محاولة تحديدها في المجتمع العراقي، ومع ذلك، فإن القول بترجيح سيادة التماسك الاجتماعي على حساب التفكك الاجتماعي لا يعني بالضرورة انتفاء مخاطر الانتحار، وفي هذا السياق، يبرز احتمالٌ بحثيٌّ مهم يتمثل في الكشف عن أثر أنماط التنشئة الوالدية في سلوك الانتحار، ولا سيما أن معظم حالات الانتحار ترتبط بفئة الشباب الذين ما زالوا تحت رعاية أسرهم، وبصيغة أخرى، تُطرح تساؤلات حول أيٍّ من نمطي التنشئة الوالدية يبدو أكثر ملاءمة: النمط التسلطي أم النمط الديمقراطي؟

ويبدو أن كلا النمطين – التسلطي والديمقراطي – قد يواجهان مستوى متقاربًا من المخاطر المرتبطة بسلوك الانتحار. وعليه، فإن هذا السلوك لا يتوقف على تأثير التنشئة الوالدية وحدها، بل يمتد إلى مختلف أشكال السلطة الخارجية، بمعنى آخر، إن تأثير السلطة الوالدية في السلوك الانتحاري لا ينفصل عن تأثير بقية السلطات الاجتماعية، إذ لا يمكن اختزال العلاقة بمسارٍ أحادي تجعل من السلطة الوالدية المتغير الوحيد المتحكم في هذه الظاهرة، ولا يمكن كذلك افتراض أن نجاة الفرد من خطر الانتحار مرهونة فقط بالخضوع لهذه السلطة والامتثال لمخرجاتها.

ومع هذا، تبرز أهمية عامل آخر يتصل بدور الفرد ذاته في كيفية تعامله مع المواقف الاجتماعية الحرجة المرتبطة بالسلطات الخارجية. فإذا كان إخفاق السلطة الوالدية في بناء علاقة حميمة داخل الأسرة قد يسهم في تعرّض بعض أفرادها لمحاولات الانتحار، فالسؤال المطروح: لماذا لا يؤدي – بالضرورة – نجاح السلطة الوالدية في بناء علاقة حميمة داخل الأسرة إلى حماية أفرادها من محاولات الانتحار؟

تتجلى خطورة سلوك الانتحار في قدرته الكبيرة على زعزعة صلابة المعايير الأخلاقية؛ إذ إن الصراع القائم بين السلطة الوالدية والسلطة الخارجية صراعٌ شائك ومعقّد، تختفي خلفه أسئلة عديدة، من أبرزها السؤالان المتصلان بالطاعة والخضوع: هل كان الابن مطيعًا لوالديه أم عاصيًا؟ ثم هل كان خاضعًا للسلطة الخارجية أم لا؟

فحتى إذا كان الفرد مطيعًا لوالديه، فإن ذلك لا يضمن بالضرورة حمايته من تهديد السلوك الانتحاري ما لم يمتلك قدرًا معقولاً من عدم الخضوع للسلطات الخارجية، فكل سلوك يقوم على طاعة الوالدين مقترنًا بخضوعٍ للسلطة الخارجية قد يُرجَّح أن يقود إلى الانتحار[1]، وقد يكون هذا الخضوع مؤشّرًا على ضعف نمط التنشئة الوالدية في تنمية إرادة حرة لدى الأبناء، مصحوبًا بضعف واضح في استقرارهم الانفعالي.

ومن المرجح أن يكون هؤلاء الأفراد أكثر عرضة للانخراط في السلوك الانتحاري بسبب محدودية قدرتهم على المحافظة على التوازن النفسي ومواجهة الضغوط الاجتماعية المحيطة بهم.

(١) المقابلة التلفزيونية الأولى الواردة تفاصيلها في صفحة رقم ١٠.

تأثير مظاهر العنف والعدوان والظلم في سلوك الانتحار... أو لماذا ينتحر العراقيون؟

قد تحتاج دائرة الانتحار، لكي تتّسع مدياتها، أولاً، إلى أن تتغذّى على قدرٍ يسير من العنف الممزوج بالعدوان، إذ يُتاح عبره تبادل القدرة على إلحاق الأذى بالآخر أو بالنفس، ويزداد هذا الاحتمال حضوراً في ظل اكتظاظ الذاكرة الاجتماعية بخبرات عنفية وعدوانية تراكمت خلال العقود الثلاثة الأخيرة بفعل الصراعات الطائفية (القتل على الهوية)، والأعمال الإرهابية بمختلف أشكالها (القتل، التهجير، التفجيرات)، والنزاعات العشائرية (الجزائية، التنافسية، الثأرية)، علاوة على الصراعات السياسية بين الطبقات الحاكمة، وانتشار السلاح المنفلت لدى الجماعات المسلحة.

تُسهم هذه المظاهر في تقويض أداء القطاعين الحكومي والمجتمعي في آنٍ واحد، كما تمثل الأحداث العدوانية الناتجة عنها بيئة خصبة لترويج مشاعر الحقد والكراهية والضغينة؛ إذ إن كل ما يحدث من صراعات على مستوى البنية الفوقية (المنظومة السياسية) يُلقي بظلاله الثقيلة على البنية التحتية (المنظومة الاجتماعية)، ليُسهِم في تكوين قدرة مكتسبة على إلحاق الأذى بالآخر أو بالنفس.

ثانيًا، قد تشكّل هذه المظاهر المأساوية بؤرة جاهزة لإنتاج مظاهر الطغيان والظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، كما تُعدّ مسوّغًا للقوى المتحكمة في البنية الفوقية (المنظومة السياسية) لسلب حقوق أفراد البنية التحتية (المنظومة الاجتماعية) واضطهادهم بدلاً من تقديم الخدمات التي تكفل لهم العيش الكريم.

وفي كلا الحالتين، سواء كانت أزمة الانتحار ناجمة عن فعلٍ عدواني عنيف أم عن ظلمٍ اجتماعي، فإنها في المحصلة الأخيرة تؤدي إلى أداء أدوارٍ انتقامية مزدوجة، تفرض على الشخص الضحية ممارسة دور الجلاد، وعلى الشخص الجلاد ممارسة دور الضحية. ويمكن التعبير عن هذه الأزمة بمعنى سيكوسوسيولوجي؛ إذ يذكر عالم النفس سيجموند فرويد (١٨٥٦-١٩٣٩) أن الشخص الذي يقع في فخ أفكار معاقبة نفسه ليس سوى ضحية للخلط بين مشاعره تجاه نفسه والمشاعر التي يكنها تجاه الشخص الذي يكرهه، فإذا حاول قتل نفسه، فهو في الواقع يحاول قتل الشخص الذي يكرهه، حتى وإن لم يكن واعيًا لغضبه وعدوانه تجاه هذا الشخص، وتفسر هذه الرؤية سبب تزايد

حالات الانتحار لدى أفراد الجماعات الهشة والمحرومة[1] مقارنة بأعضاء الجماعات المهيمنة، ويمكن اعتبار هذا السلوك الذي يمارسه الضحية المظلوم رد فعل اعتراضياً على تصرف مصدر السلطة، سواء كان شخصًا أو جماعة أو مؤسسة.

كما وقع على عاتق وسائل التواصل الاجتماعي دورٌ وظيفي سلبي ثالث يتمثل في الترويج الإعلامي المجاني لحالات الانتحار، ما أدى إلى تحول هذه الظاهرة من كارثة مأساوية إلى خيار يبدو للعديد من الشباب المحبطين واليائسين بمثابة حلٍ خلاصي يسهل الوصول إليه، وهكذا، يتسلل الموت بهذه الصورة المروعة إلى عقول الشباب المحبطين الذين فقدوا كل سبيل لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية نتيجة ما يشعرون به من عدوان وظلم موجه إليهم، بل إن ضيق الأفق المحيط بهم وهمومهم وآلامهم التي أطاحت بهم في سن مبكرة جعلتهم يقعون في براثن هذا الخيار المأساوي دون التفكير في بدائل أكثر أمانًا، مما يلقي بهم إلى الضفة الأخرى.

بحث سلوك الانتحار على المستوى المحلي

يُعد العراق واحدًا من البلدان المتأخرة جدًا في مجال تطوير منظومة صحية شاملة تقع على عاتقها مواجهة ظاهرة الانتحار، على الرغم من خطورة هذه الظاهرة وتوافر الإمكانات المادية والمعنوية، ومن المؤسف أن نشهد اليوم غيابًا شبه مطلق لأي جهد حكومي يسعى لرصد خطر انتشار هذه الظاهرة ببطء في المجتمع العراقي، إلى جانب ضعف دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة لتحديد مسارات هذه الظاهرة، وتراجع وظيفة المجتمع في تحمل مسؤولية التصدي لها نتيجة الهشاشة السائدة فيه، ومن الطبيعي أن تُشكل هذه الأزمة الثلاثية الأبعاد – غياب الجهد الحكومي، ضعف دور المجتمع المدني، وضعف وظيفة المجتمع – ظرفًا مشؤوما من المرجح أن يجعل ظاهرة الانتحار تبدو حالة طبيعية لا تستدعي الاكتراث، شأنها شأن الظواهر الفتاكة الأخرى.

(١) هذه النتيجة عبارة قراءة مقتبسة من حالات الانتحار التي تتناقلها وسائل التواصل الاجتماعي، وبطبيعة الحال، تحتاج إلى مشروعٍ بحثيٍ دقيق لتوكيدها.

لذلك يواجه المختصون العراقيون العاملون في الحقل الإنساني صعوبات كبيرة تحد من قدرتهم على تقديم رؤية تنبؤية حول احتمالية قيام أفراد المجتمع بالانتحار، فعملية ملاحقة الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة تتطلب إنشاء منظومة معرفية وعلاجية مزدوجة ومتكاملة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يظل غياب قاعدة بيانات موثوقة عائقًا أمام التنبؤ بالأفراد الذين لديهم أفكار انتحارية أو سجل محاولات انتحار سابقة، وبدون هذه البيانات، يتعذر على المختصين تصميم مقاربات نظرية تكشف العلاقة بين أنواع الانتحار الأكثر انتشارًا والفئات الاجتماعية المعنية، مما يزيد من تعقيد هذه الظاهرة الخطيرة ويجعل مواجهتها أكثر تحديًا.

إن التأسيس المحلي الحقيقي لمشروع نوعي يقوم على تظافر جهود جميع الجهات الفاعلة التي يلامس وجدانها المشكلات المسؤولة عن تفشي ظاهرة الانتحار في المجتمع العراقي من المرجح أن يوفر قاعدة بيانات موثوقة عن الأفراد الذين يواجهون خطر هذه الظاهرة، ومن خلال هذه القاعدة يمكن اقتراح مجموعة من أدوات القياس والتشخيص والتقويم القادرة على التنبؤ بسلوك الانتحار، شريطة أن تكون قابلة للتطبيق في كافة قطاعات الدولة كإجراء احترازي يهدف إلى مواجهة هذه الظاهرة.

ومن الممكن الاستفادة من جهود النظريات العامة في الحقل الاجتماعي والطبي والقانوني التي تناولت أزمة الانتحار على المستوى المجتمعي، مثل نظرية عالم الاجتماع إميل دوركايم (١٨٥٨-١٩١٧)، وتطويعها على المستوى الفردي، فهذه النظرية عندما عزت الانتحار إلى اختلال تنظيم القوى الاجتماعية، وتحديدًا درجات التكامل الاجتماعي، كانت ترى أن اختلال التكامل يؤدي إلى زيادة معدلات الانتحار، لأن الأفراد يفتقرون إلى ارتباطهم بموضوع يتجاوز ذواتهم.

وبناءً على ذلك، عند متابعة حالات الانتحار في المجتمع العراقي خلال السنوات الأخيرة، يمكن الاعتماد على نظرية دوركايم لتقديم تفسيرات لأنماط وتحولات سلوك الانتحار، ومن ثم التنبؤ بها، مع التركيز بشكل خاص على نمط الانتحار الفوضوي كونها الأكثر انتشارًا، بعيدًا عن الخوض في الأنماط الأخرى، ومع ذلك، عند استخدام

نظرية دوركايم لتتبع العوامل الفردية المؤدية إلى الانخراط في سلوك الانتحار، يجب الإقرار بأن غالبية أفراد المجتمع معرضون لتحولات القوى الاجتماعية، لكن التركيز الأساسي ينبغي أن يكون على الأفراد المرشحين للانخراط في هذا السلوك، وتحديدًا فئة الشباب.

ومن غير المعقول أن يظل المعنيون بظاهرة الانتحار مكتوفي الأيدي أمام فاجعة أشخاص لا يمكن استجوابهم لمجرد أنهم فقدوا حياتهم، والأشد تعقيدًا من ذلك، أنه لا يمكن استجواب ذوي ضحايا الانتحار، إذ إن هذا النوع من الاستجواب يُثير الريبة لعدم مشروعيته في المجتمع العراقي، كما تكمن صعوبة كبيرة في استجواب الأفراد الذين نجوا من محاولات انتحار فاشلة، أو الذين تراودهم أفكار انتحارية، بسبب أن المجتمع العراقي ينظر إلى الانتحار على أنه سلوك موصوم، ليس فقط بالنسبة لمن فقد حياته أو نجا، بل حتى للأسرة بأكملها. فكل حالة انتحار تحدث في المجتمع العراقي لا تمر مرور الكرام دون أن تجتر ورائها تأويلات شيطانية.

ولا شك أن الباحثين المعنيين بدراسة الانتحار لا يمكنهم الوصول إلى إجابات وافية أو معلومات دقيقة ما لم تطرح أسئلة تحمل مضامين عميقة المعنى وتمكّن من استشراف مستقبل هذه الظاهرة، فمثلاً، قد يحتاج البحث إلى محاولة المختصين في المجال الطبي تقديم مقاربات تشخيصية قادرة على التمييز بين الأمراض الصحية الخطيرة وغير الخطيرة، كما يتطلب من الباحثين في الحقل الإعلامي بذل عناية مكثفة من خلال رصد حالات الانتحار وتوثيقها وأرشفتها على شكل إحصاءات سنوية رسمية معتمدة.

ويجب أيضا تكثيف جهود الباحثين في الحقل النفسي والاجتماعي للكشف عن علاقة العوامل المادية بسلوك الانتحار، مع إمكانية التمييز بين العوامل المؤثرة على المكانة الاجتماعية، مثلاً بين جماعة المكانة الدنيا (الفقراء) وجماعة المكانة العليا (الأغنياء)، مع دراسة الأساليب التي يستخدمها كل منهما، كما يجب دراسة طبيعة العلاقة بين الشخصية المعادية للمجتمع (السيكوباتية) والانتحار، والأساليب الأكثر

شيوعًا لدى هذه الفئة، وفي هذا السياق، يمكن لضباط الشرطة العاملين في مجال التحقيق الجنائي استجواب ذوي الضحايا لمعرفة الأسباب الكامنة وراء انتحار أبنائهم، فضلاً عن استجواب الأفراد الناجين من محاولات انتحار فاشلة لنفس الغرض.

الدور الوظيفي لمؤسسات الدولة والمجتمع في مواجهة ظاهرة الانتحار

المجتمع العراقي يُعدّ كتلة من الأزمات التي لا تلقى أي عناية أو اهتمام من السلطة الحاكمة، ومن الطبيعي أن يواجه مثل هذا المجتمع المزيد من التحديات والصعوبات والمشكلات بلا ناصر ولا معين، وبالتأكيد، فإن هذا الوضع يعد مؤشرًا قويًا على تزايد حالات الانتحار.

وبحسب الإحصاءات المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والصادرة عن جهات مسؤولة[1]، فقد بلغت حالات الانتحار في العراق: نحو ٢٩٠ حالة في عام ٢٠١٥، وحوالي ٣٥٧ حالة في ٢٠١٦، و٤٢٢ حالة في ٢٠١٧[2]، و٥١٩ حالة في ٢٠١٨، و٥٩٠ حالة في ٢٠١٩، و٦٤٤ حالة في ٢٠٢٠، و٨٦٣ حالة في ٢٠٢١، بينما بلغ عدد الحالات وفق تقرير مفوضية حقوق الإنسان لعام ٢٠٢٣ نحو ١٠٧٣ حالة. علما أن مقابل كل حالة انتحار مميتة، تحدث عشرات الحالات الفاشلة.

علاوة على ذلك، هناك العديد من حالات الانتحار المميتة وغير المميتة التي تتستر عليها الأسر العراقية، خشية عدد من الاعتبارات أبرزها العشائرية والاجتماعية والوصمية.

أرقام حالات الانتحار هذه ذات الاتجاه التصاعدي ليست سوى ناقوس خطر يرن بنبرة حزينة تستثير الرعب والحيرة في آن واحد، نتيجة المصير المجهول الذي يواجه من يفقد حياته بهذه الطريقة، وما تتطلبه الحاجة في مواجهة هذه الظاهرة ليس الصمت أو

(١) عباس، محمد جمعة؛ الحميري، نصيف؛ عبد الرزاق، عماد؛ نعوش، شاكر؛ أبلييي، لويس،مصدر سابق، ص ٤

(٢) موقع منظمة الصحة العالمية – إقليم الشرق الأوسط، الموجود على وسائل التواصل الاجتماعي (٦/ ١٢/ ٢٠٢٠).

غض الطرف، بل أذان صاغية وعقول راجحة، مع وقوف فعلي والتعامل بحزم وإرادة مع هذه المشكلة، وربما تقف الجهود الفردية الخيرة المبذولة، التي ما برحت تحاول التصدي لهذه الظاهرة، عاجزة عن تحقيق الدور الكبير المطلوب، ما يستدعي تظافر جهود مؤسسية كبيرة تبذلها جميع أجهزة الدولة.

ومن المفترض أن تبدأ جهود مواجهة ظاهرة الانتحار لدى فئة الشباب تحديدًا من الدور الوظيفي المهم لوزارة التربية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن طلبة المرحلة الإعدادية، إذ إن هؤلاء الطلبة في هذه المرحلة الحرجة يواجهون ضغوطًا شديدة، أبرزها صعوبة المادة الدراسية، وحجم الكلفة المادية اللازمة لتغطية نفقات التعليم، والخوف من الإخفاق وعدم تحقيق نتائج مرضية تؤمن لهم مستقبلاً يطمحون إليه، ما يزيد من حساسيتهم الانفعالية، لذلك، يجب أن تكون الكوادر التربوية على قدر عالٍ من المسؤولية تجاه الأجيال الحالية والقادمة.

وبناءً عليه، يجب على وزارة التربية تفعيل الدور التربوي لمتابعة الوضع النفسي لطلبة المرحلة الإعدادية عن كثب، من خلال إنشاء دائرة رقابية مشتركة تضم ثلاثة أطراف على الأقل:

1. **المرشد النفسي:** متابعة الطلبة منذ دخولهم المرحلة الإعدادية، عن طريق اللقاءات المباشرة والمستمرة، وكذلك عبر الوسائل غير المباشرة كأجهزة الهواتف المحمولة، بهدف إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن الظروف العامة للطلبة.
2. **وزارة الصحة:** التنسيق مع خبراء مختصين نفسيين لتقديم الدعم والمشورة العلمية في هذا المجال.
3. **أسر الطلبة:** التعرف على المشكلات التي يواجهها الأبناء داخل الأسرة وخارجها، لضمان فهم شامل لبيئتهم الحياتية والاجتماعية.

ويجب أن يحرص هذا الدور التعاوني المشترك على التعامل مع الطلبة الذين لديهم مشكلات نفسية أو اجتماعية بكل سرية تامة وأمانة مهنية، دون المساس بمشاعرهم أو إحراجهم.

كما يجب على وزارة الصحة أن تسعى إلى فتح مراكز إرشادية في جميع مؤسساتها الصحية المنتشرة في المدن، لاستقبال الأفراد الذين يعانون من مشكلات صحية أو اجتماعية، والاستماع إلى شكاواهم ومعالجتها والأخذ بها، فضلاً عن ذلك ينبغي توفير خط اتصال للطوارئ مخصص للأفراد الذين تراودهم أفكار تحثهم على الانتحار، ومن المرجح أن يسهم هذا الإجراء في نشر ثقافة العلاج النفسي بوصفه بديلاً عن الثقافات الاجتماعية السائدة التي تميل إلى التستر على المشكلات خوفًا من انكشافها أمام الآخرين.

وأخيرًا، لا بد من التأكيد على الدور البالغ الأهمية الذي ينبغي أن تضطلع به المنظومة المجتمعية بكل مؤسساتها: مراكز الأبحاث، المراكز الثقافية والترفيهية، مراكز الشرطة، دور العبادة، المجالس العشائرية، ومنصات الناشطين الاجتماعيين، فضلاً عن الدور المؤثر لوسائل التواصل الاجتماعي. كما يتعين تفعيل الدور الحيوي للأسرة من خلال التثقيف بكل ما يهدد الشباب بالانتحار، وبيان كيفية التعامل مع المواقف الحساسة، وعلى جميع هذه الجهات الفاعلة التدخل الفوري والمباشر متى ما تطلب الأمر ذلك.

وفي الختام، من المهم الإشارة إلى أن كثيرًا من الأفراد الذين ينخرطون في سلوك الانتحار قد يكونون في أمسّ الحاجة إلى شخص يُحسن الإصغاء إليهم، فمجرد الاستماع إلى المشكلة قد يفتح بابًا للحل تلقائيًا، ولا سيما أن أغلب المشكلات التي تواجه هؤلاء الأفراد بسيطة وسطحية ولا تستحق أن يضع الإنسان حداً لحياته بسببها، وتجربتا الانتحار اللتان أوردَهما الباحث شاهدتان على ذلك، وقد تتحوّل فكرة الإصغاء إلى مشكلة شخص ما إلى محاولة إنسانية حقيقية لإنقاذه من عملية انتحار مؤكدة قد تودي بحياته دون رجعة.

المصادر

١. عباس، محمد جمعة؛ والحميري، نصيف؛ وعبد الرزاق، عماد؛ ونعوش، شاكر؛ وأبليبي، لويس (٢٠١٨). الدراسة الوطنية الأولى للانتحار في العراق لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

٢. المقابلة التلفزيونية الأولى على قناة الحرة عراق في ٤/ ١١/ ٢٠٢٤ مع والدة الشاب سجاد وهي تروي كيف أدت الأحداث الواردة في هذه المقابلة إلى انتحار ولدها سجاد.

٣. المقابلة التلفزيونية الثانية على قناة الحرة عراق في ٤/ ١١/ ٢٠٢٤ مع الفتاة الشابة هاجر الناجية من أكثر من محاولة انتحار.

٤. موقع منظمة الصحة العالمية - إقليم الشرق الأوسط، عبر وسائل التواصل الاجتماعي (٦/ ١٢/ ٢٠٢٠).

5. Bonner, R.L. & Rich, A.R. (1987). Toward a Predictive Model of Suicidal Ideation and Behavior: Some Preliminary Data in College Students. Suicide and Life Threatening Behavior, 17(1), 50–63.

6. Brådvik L. (2018). Suicide Risk and Mental Disorders. Int J Environ Res Public Health, 15(9), 1–4.

7. Chu, C. & Buchman-Schmitt, J. M. & Ian H Stanley, I. H. & Hom, M. A. & Tucker, R. P. & Hagan, C. R. & Rogers, M .L. & Podlogar, M. C. & Chiurliza, B. & Ringer-Moberg, F. B. & Michaels, M. S. & Patros, C. & Joiner, T. E. Jr. (2017). The Interpersonal Theory of Suicide: A Systematic Review and Meta-Analysis of a Decade of Cross-National Research. Psychol Bull, 143(12), 1313–1345.

8. Crosby, A. E. & Ortega, L. & Melanson, C. (2011). Self-Directed Violence Surveillance: Uniform Definitions and Recommended Data Elements. Version 1.0. Atlanta, GA: Centers for Disease Control and Prevention, National Center for Injury Prevention and Control.

9. Hodgkinson, R. & Beattie, S. & Roberts, R. & Hardy, L. (2020). Psychological Resilience Interventions to Reduce Recidivism in Young People: A Systematic Review. Adolescent Research Review, 6(4), 333–357.
10. Linehan, M. M. & Goodstein, J. L. & Nielsen, S. L. & Chiles, J. A. (1983). Reasons for Staying Alive when you are Thinking of Killing Youself: The Reasons for Living Inventory. Journal of Consulting and Clinical Psychology, 51(2), 276–286.
11. Ohman, A. & Mineka, S. (2001). Fears, Phobias, and Preparedness: Toward an Evolved Module of Fear and Fear Learning. Psychological Review, 108, 483–522.
12. Solomon, R. L. & Corbit, J. D. (1974). An Opponent-Process Theory of Motivation: I. Temporal dynamics of affect. Psychological Review, 81(2), 119–145.